



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

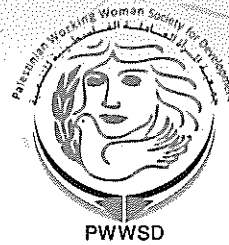


انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي
لحقوق المرأة والطفل
خلال عدوان (الجرف الصامد) على قطاع غزة



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المرأة
والطفل خلال عدوان (الجرف الصامد) على قطاع غزة



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
مؤسسة نسوية جماهيرية، تنموية، حقوقية،
وتعليمية، تسهم في تطوير نضال النساء
بأبعاده الوطنية والاجتماعية والتنموية. تؤمن
المؤسسة أن تحرير النساء يرتبط ارتباطاً
وثيقاً بإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية
مدنية ديمقراطية كاملة السيادة.

"إهداء"

إلى كل النساء اللواتي يناضلن من أجل
الحرية والمساواة والعدالة

الباحث

ياسر علاونة

حقوق الطبع © جمعية المرأة العاملة
الفلسطينية للتنمية ٢٠١٤
جميع حقوق الطبع محفوظة.
بتمويل من سكرتاريا حقوق الإنسان
والقانون الدولي الإنساني

الفرع الرئيسي:-

الطابق الثالث- عمارة الشركة العقارية- شارع

الانبياء -رام الله -فلسطين

هاتف: ٢٩٨٦٧٦١ - ٠٢ ٢٩٨١٩٧٧ -

فاكس: ٢٩٦٣٢٨٨٠

الفصل الأول: الإطار القانوني لحماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني

تقديم: السيدة أمال خريشة/ المديرية العامة لجمعية المرأة العاملة للتنمية

المقدمة: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

المبحث الأول: الوضع القانوني لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع.

المبحث الثاني: الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني (اتفاقية جنيف الرابعة).

المبحث الثالث: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني

المبحث الرابع: الإطار القانوني لحماية النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المبحث الخامس: جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

المبحث السادس: المسؤولية المدنية والجنائية في القانون الدولي الإنساني وملاحقة مجرمي الحرب.

الفصل الثاني: قرارات مجلس الأمن الدولي حول المرأة والسلام والأمن

المبحث الأول: قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) حول المرأة والسلام والأمن

المبحث الثاني: قرارات مجلس الأمن الدولي وحماية النساء، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الصعيد الدولي، سبعة قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي: قرار مجلس الأمن 1820 (2008) قرار مجلس الأمن 1888 (2009) قرار مجلس الأمن 1889 (2009) قرار مجلس الأمن 1960 (2010) قرار مجلس الأمن 2106 (2013) قرار مجلس الأمن 2122 (2013).

المبحث الثالث: قرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول ضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ودوره في حماية النساء في فلسطين.

الفصل الثالث: تأثير العدوان الإسرائيلي على النساء في قطاع غزة (شهادات من نساء وأطفال تعرضن للانتهاكات) على مختلف جوانب الحياة.

استنتاجات

خاتمة وتوصيات

المرأة الفلسطينية: بدون إرادة سياسية دولية لمساءلة إسرائيل على جرائمها لا مكان لسلام وعدل في المنطقة والعالم

تواصل قوات الاحتلال الصهيوني عدوانها على شعبنا الفلسطيني منذ ما يزيد على خمس وستين عاما، عبر التهجير، وارتكاب المجازر، والقتل، والتدمير، وهدم البيوت، وسياسات التهويد، والحصار، والاعتقال، والاغتيال للأنسان والشجر بهدف إبادة الشعب الفلسطيني، والاستيلاء على ارضه بدون أية محاسبة من الهيئات الدولية ذات المسؤولية القانونية، والأخلاقية وتحديدًا الأمم المتحدة. وبغياب إرادة دولية تعمل على إلزام إسرائيل باحترام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي مما أعطى حكومات الاحتلال المتعاقبة غطاء لتسعر الاستيطان، وتوسيع دائرة القمع الذي تجلت في عدوانها على قطاع غزة المحاصر منذ ثماني سنوات، حيث شهد العالم مجازر وإبادة ضد شعبنا في قطاع غزة، وجرائم متواصلة ضد الشعب الفلسطيني ككل في المناطق المحتلة، فاقت تلك التي شهدتها البشرية في الحرب العالمية الثانية. ورغم آلة القتل والدمار إلا أن شعبنا صمد ولم ينكسر، وجسد وحدة ميدانية فرضت نفسها على ملف المصالحة الوطنية التي تتطلب جهدا حثيثا لإرساء دعائم وأرضية صلبة لتعميق لحمة الشعب الفلسطيني على قاعدة استراتيجية وطنية تنصدي للاحتلال، وتعمق الاشتباك معه بكل الوسائل التي أقرتها الشرعية الدولية في حالات مقاومة الاحتلال. وضمن هذا السياق سياق المقاومة وعلى أرضية تجارب جمعية المرأة العاملة للتنمية في النضال ضد الاحتلال نقدم هذا التقرير، عبر عملية توثيق ستساهم في رفع صوت النساء اللواتي دفعن دمهن ودم ابنائهن وبناتهن وفقدن المنزل والمأوى جراء العدوان، واللواتي عشن 51 يوما تحت النار وتعرضن للإبادة ولم ينفعهن قرار مجلس الامن 1325 الخاص بأمن وحماية النساء، ولا اتفاقيات جنيف الرابعة. تماما كما جرى في ما سماه الاحتلال حملة الرصاص المصبوب عام 2009-2008 إذ هربت إسرائيل من العقاب، وواصلت جرائم الحرب ضد النساء والأطفال وكافة أبناء شعبنا. وها نحن نواصل النضال من خلال حقنا في استخدام آليات الحماية التي تضمنها القرار الأممي 1325 والقانون الدولي الانساني عبر الاستمرار في توثيق انتهاكات الاحتلال ضد المرأة الفلسطينية، وضمن مسار بدأتها الجمعية عام 2010، حيث وثقت مئة شهادة مشفوعة بالقسم للجنة تقصي الحقائق "لجنة جولدستون" واليوم ترفع الجمعية صوت نساء فلسطين المحتلة إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى لجنة تقصي الحقائق التي شكلها في 2014-7-32 ضمن حراك نسوي نضالي قامت به، تبلور خلاله مجموعة مطالب قدمت إلى الدول الاعضاء في مجلس حقوق الإنسان، وللاتحاد الأوروبي، والدول الصديقة للقرار 1325، وتلخصت مطالب كل من جمعية المرأة العاملة للتنمية، وطاقم شؤون المرأة، ومؤسسة مفتاح، وعبر تضامن الرابطة النسوية للسلام والحرية، وعدد من المنظمات الداعمة لنضال شعبنا بالقضايا التالية :

أولا: المطالبة بإنهاء الاحتلال فورا، وتأمين الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين على حدود دولة فلسطين المحتلة.

ثانيا: دعوة الحكومة السويسرية والدول الموقعة على اتفاقيات جنيف الأربعة إلى عقد مؤتمر للأعضاء الدائمين في المجلس لمناقشة عدم التزام إسرائيل بروتوكول جنيف الرابع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام إسرائيل بهذه الاتفاقيات.

ثالثا: دعوة جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان إلى دعم لجنة تقصي الحقائق حول العدوان، ومساندتها في القيام بدورها، وأداء رسالتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة مقترفي الجرائم الإسرائيليين. مع الأخذ بعين الاعتبار العنف الممارس بحق النساء والفتيات واستشارة ضحايا العدوان الإسرائيلي منهن، وكذلك المؤسسات والمنظمات العاملة في دولة فلسطين المحتلة.

رابعا: إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، ومنح حرية الحركة والانتقال للأفراد المدنيين والبضائع والموارد الأخرى، من وإلى قطاع غزة.

خامسا: ضرورة مشاركة النساء في المفاوضات لإنهاء النزاع بين إسرائيل ودولة فلسطين المحتلة، ومناشدة المجتمع الدولي بتوفير الحماية والأمن للمرأة، في سياق القرارات الأممية: 1325، 2122، والقرار العام لسيداو.

سادسا: إعادة اعمار قطاع غزة، وتحميل إسرائيل مسؤولية الدمار الذي لحق بالقطاع ، ومطالبتها بتعويض المتضررين، وعدم تمكينها من الاستفادة بأي صورة من عمليات الإعمار.

سابعا: مناشدة مجلس حقوق الإنسان بعقد جلسة خاصة بالمرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال، ووضعها في واحدة من دورات انعقاد جلسة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إننا في جمعية المرأة العاملة ندرك أن تنفيذ هذه المطالب يتطلب استمرار صيرورة النضال ضد الاحتلال وقمعه الذي يطال أدق تفاصيل حياة النساء في الحيز الخاص، ويصل لدرجة إنهاء حياة النساء في الفضاء العام، فكل الجهود التي تحاول إرساء سلام فشلت؛ لأنها لم تتعامل وفق مرجعيات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي مع جوهر وجذر الصراع المتمثل بما ارتكبه اسرائيل من جرائم منذ النكبة عام 1948. إن استمرار الصمت على جرائم الإبادة التي ترتكها اسرائيل ضد شعبنا سيولد دوائر مترابطة ومستمرة من العنف، وإراقة الدماء في المنطقة وفي العالم ككل.

مديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية

آمال خريشة

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ (8 تموز 2014، بالبداية بشن عملية عسكرية على قطاع غزة أطلق عليها الاحتلال عملية «الجرف الصامد» ضد قدرات ومصالح حركة حماس حسب إدعائه، ومنذ اختفاء ثلاثة مستوطنين قرب مدينة الخليل بتاريخ (12 حزيران 2014 والعثور عليهم قتل في (30) من الشهر ذاته، قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بشن غارات جوية، وقصف بري، وبحري على قطاع غزة، ونفذ حملة اعتقالات طالت أكثر من (500) فلسطيني في الضفة الغربية.

استمرت العملية العسكرية ضد قطاع غزة (51) يوماً، استخدمت فيها قوات الاحتلال القصف الجوي والبري والبحري واقتحام وتدمير مناطق بشكل كامل في القطاع، مثل حي الشجاعية في غزة، ونتج عن تلك العمليات ترحيل ونزوح مئات المواطنين من بيوتهم، بما فيهم النساء والأطفال، ودمرت قوات الاحتلال مئات البيوت للمواطنين العزل، وطال القصف الإسرائيلي بواسطة طائرات أف (16) تدمير أبراج سكنية كاملة كبرجي الظافر (4) والذي يحتوي على (11) طابقاً ويضم (44) شقة سكنية، ما أدى إلى تدميره بشكل كامل، وتشريد ونزوح عشرات العائلات التي كانت تسكنه والذين يقدر عددهم بحوالي (294) مواطناً. كما تم تشريد (600) مواطن آخرين من سكان المنازل والأبراج المجاورة للبرج المستهدف¹. وبرج المجمع الإيطالي الذي يضم مئات العائلات التي تسكن فيه، ويتكون البرج من (13) طابقاً ويضم (50) شقة، وعشرات المصالح التجارية². فقد استهدف الاحتلال خلال عدوانه المستمر على قطاع غزة أكثر من (60) ألف منزل ووحدة سكنية، منها (9600) منزل تم تدميرها بشكل كامل و (10) آلاف منزل تم تدميرها بشكل جزئي ما جعلها غير صالحة للسكن إضافة إلى (40) ألف وحدة سكنية تضررت بشكل متوسط وضعيف³.

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (2153) مواطناً، وأصيب (10840) شخصاً معظمهم من المدنيين⁴، خلال العملية العسكرية بلغ عدد القتلى من الأطفال (577) طفلاً، والمصابين إلى (3292) طفلاً، ووصل عدد القتلى من كبار السن (102)⁵ ووصل عدد القتلى من النساء إلى (296) امرأة، وارتفع عدد المصابات إلى (2102) امرأة، وقامت قوات الاحتلال باستهداف (948) منزلاً سكنياً بشكل مباشر بالطائرات الحربية، دمرت بالكامل، وكذلك هناك (166) عائلة، دمرت منازلها فوق رؤوسها، سقط منها (991) قتيلاً⁶. وأن هناك أكثر (3000) مواطن تعرضوا لإعاقة دائمة، فضلاً عن إبادة (70) عائلة بالكامل، ما يؤكد أنه لا يوجد مكان آمن من القصف في قطاع غزة. وتشير بعض المصادر إلى أن (145) عائلة فقدت (3) من أفرادها على الأقل، بمجموع (755) ضحية. وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير (31) جمعية تخدم (200) ألف مواطن تم تدميرها بالكامل، فيما تم تهجير (460) ألف مواطن من بيوتهم، خلال (51) يوماً من العدوان⁷.

يتناول هذا التقرير الذي يأتي في ثلاثة فصول، الإطار القانوني لحماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني، متضمناً خلفية عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والوضع القانوني لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، ويأتي على ذكر الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني ومبادئه الأساسية، ويتناول بشكل مفصل الإطار القانوني لحماية النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولأهمية الموضوع يركز على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998. وأخيراً يبحث في المسؤولية المدنية والجنائية في القانون الدولي الإنساني وملاحقة مجرمي الحرب.

أما الفصل الثاني من التقرير، فيتناول قرارات مجلس الأمن الدولي حول المرأة والسلام والأمن مركزاً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) حول المرأة والسلام والأمن، لأهمية هذا القرار كونه صادر عن مجلس الأمن الدولي، كما يتناول الفصل قرارات مجلس الأمن الدولي وحماية النساء، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الصعيد الدولي، سبعة قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي: قرار مجلس الأمن 1820 (2008) قرار مجلس الأمن 1888 (2009) قرار مجلس الأمن 1889 (2009) قرار مجلس الأمن 1960 (2010) قرار مجلس الأمن 2106 (2013) قرار مجلس الأمن 2122 (2013). وبيحث الفصل في جزء منه قرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول ضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ودوره في حماية النساء في فلسطين.

1 <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/08/24/582569.html>

2 <http://safa.ps/details/news/134635/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9>

3 <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/08/24/582569.html>

4 أنظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: -31-06-24-11-39:catid=39:2009-11-24-06-31- http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12467:2014-08-26-11-44-38&catid=39:2009-11-24-06-31- 29&Itemid=194

5 أنظر منظمة الصحة العالمية، تقرير منشور على موقعها الإلكتروني: 10.pdf?ua=1 http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_Sitrep_on_Gaza_10.pdf?ua=1

6 أنظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: -31-06-24-11-39:catid=39:2009-11-24-06-31- http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12467:2014-08-26-11-44-38&catid=39:2009-11-24-06-31- 29&Itemid=194

7 <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/08/29/584312.html#ixzz3BoshqJNu>

أما الفصل الأخير من التقرير، فيركز على تأثير العدوان الإسرائيلي على النساء في قطاع غزة، ويخلص التقرير إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار القانوني لحماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني

نتناول في هذا الفصل الوضع القانوني لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي. الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني (اتفاقية جنيف الرابعة). المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، الإطار القانوني لحماية النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام (1998). والمسؤولية المدنية والجنائية في القانون الدولي الإنساني وملاحقة

مجرمي الحرب.

المبحث الأول: الوضع القانوني لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع

تدعي الجهات الرسمية الإسرائيلية بأن قطاع غزة لم يعد خاضعاً للسيطرة الإسرائيلية بعد انسحابها أحادي الجانب من القطاع في العام (2005)، على الرغم من أن جميع الوقائع والممارسات على الأرض تؤكد بأن قطاع غزة ما يزال خاضعاً للاحتلال الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى عدد من الحقائق والحجج وآراء كبار المختصين في القانون الدولي. حيث تنص المادة (42) من أنظمة لاهاي للعام (1907)، على أنه "يعتبر الإقليم محتلاً عندما يوضع بصفة فعلية تحت سيطرة جيش العدو. ولا يشمل الاحتلال إلا الأقاليم التي يكون للجيش فيها هذه السيطرة الفعلية والقدرة على مباشرتها"⁸، وهو ما يتم فعلياً في قطاع غزة من خلال ما يعرف باسم "التحكم الفعال والحقوقي الذي يتحقق بقدرة القوات المعادية على السيطرة الفعلية على أي جزء من الأرض المحتلة"⁹.

تعد تلك الاتفاقية جزءاً من القانون الدولي العرفي وفقاً للمادة (38) من نظام محكمة العدل الدولية، وتسري على جميع الدول سواء تلك التي كانت موجودة وقت توقيعها أو التي وجدت بعد ذلك وهي تسري على إسرائيل وقد اعترفت بذلك محكمة العدل العليا الإسرائيلية. ومن المظاهر العملية لبقاء القطاع محتلاً تدخل إسرائيل في أمور مدنية وإدارية في قطاع غزة كتسجيل السكان في السجل المدني، حيث لا يمكن لأي فلسطيني الحصول على بطاقة هوية شخصية دون الحصول على موافقة إسرائيل على ذلك. كما أن دخول وخروج الأفراد من وإلى قطاع غزة عبر إسرائيل لا يتم إلا بتصريح خاص من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وهناك سيطرة فعلية لإسرائيل بفرضها للحصار البري والبحري والجوي على قطاع غزة والتضييق على سكانه، وقيامها بعشرات العمليات العسكرية وعمليات المراقبة ضد الأرض والسكان منذ تنفيذ خطة الانسحاب، والعدوان المستمر من خلال قيامها بالعديد من العمليات العسكرية ومنها عملية الجرف الصامد، عمود السحاب، الرصاص المصبوب، والقصف المدفعي والجوي المستمر لمختلف مناطق القطاع. وتنفيذ الاغتيالات والتحكم بحركة المواطنين والبضائع، إضافة إلى إغلاق المعابر الدائم ومنها معبر (المنطار) كارني الذي يغلق باستمرار بحجج إسرائيلية واهية، بشكل أدى فيه الإغلاق المستمر للمعابر وتقييد دخول العاملين في مجال الإغاثة والقيود ومنع إدخال المعونات الإنسانية من دواء وغذاء إلى حدوث نقص خطير في المواد الغذائية، وخلق أزمة إنسانية حادة ووضع إنساني كارثي في القطاع.

تعتبر الأراضي الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرة القوات الإسرائيلية في أعقاب حرب الخامس من حزيران في العام 1967 أراضي محتلة، تندرج ضمن إطار ومفهوم لائحة لاهاي لعام 1907 وأيضا اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وليس هذا فحسب بل أيدت على انطباق وصف الأراضي المحتلة على هذه الأراضي الفلسطينية القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة¹⁰.

وقد أكدت فتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ (9) تموز 2004، واستناداً لقواعد القانون الدولي العام، يعتبر انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي عن أجزاء من قطاع غزة في العام 2005، مجرد إعادة انتشار وانسحاب جزئي لقوات الاحتلال عن هذه الأراضي وليس إنهاء لحالة الاحتلال، لكون هذا الانسحاب اقتصر على الإقليم الترابي ولم يمتد ليشمل كافة مكونات الإقليم الفلسطيني، بل لم يسترد الفلسطينيون سيادتهم عليه، جراء تمسك إسرائيل بعد جلائها عن قطاع غزة بالسيطرة على أجواء القطاع، فضلاً عن البحر وأيضاً على المعبور الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ودولة مصر، وما تزال لغاية هذه اللحظة تتحكم بحركة المواطنين من وإلى القطاع فضلاً عن تحكمها المطلق بدخول الإمدادات على اختلافها، وليس هذا فحسب لا تزال دولة الاحتلال الإسرائيلي تتحكم بمن لهم حق الإقامة في القطاع بدليل إصدارها في العام 2007 م لأكثر من ثمانية آلاف موافقة على طلبات لم شمل لأسر القطاع، مما يعني بأن قطاع غزة لم يزل تحت السيطرة الفعلية لقوات وإدارة المحتل. وبالنظر لكون قطاع غزة أرضاً محتلة، تبقى علاقة هذه الأرض مع دولة الاحتلال الإسرائيلي

8 أنظر الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي، في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907.

9 أنظر الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي، في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907.

10 أنظر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني خلال العام 2006، وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية.

محكومة بقواعد القانون الدولي الإنساني النازمة للاحتلال، وتبقى جميع التزامات المحتل الناشئة عن لائحة لاهاي لعام 1907 واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949¹¹ وغيرها من القواعد العرفية النازمة للاحتلال سارية وواجبة الاحترام والتطبيق من قبل المحتل الإسرائيلي.

وتنص قواعد لاهاي (1907) على أن أي إقليم يعتبر محتلاً إذا أخضع "للسيطرة الفعلية" أو السيطرة الفعلية لجيش معادٍ، وهدت الاحتلال فقط على الإقليم الذي أنشئت فيه مثل هذه السلطة، ويمكنها ممارستها بالفعل. وتتحدد حالة الاحتلال بمدى السيطرة التي تمارسها إدارة الاحتلال على حساب السلطة المدنية التي كانت قائمة قبله. كما أن وجود "السيطرة الفعالة" يتطلب وجود سيطرة عسكرية وإدارية على الإقليم. هذه السيطرة لا تتطلب بالضرورة وجود قوات محتلة في داخل الإقليم، وإنما قدرة تلك القوات على ممارسة السيطرة والتحكم في الإقليم في أي وقت تشاء عليه. فطالما لدى القوات الإسرائيلية القدرة على ممارسة سلطتها، فإنه لا يمكن لها الادعاء بتحللها من الالتزامات القانونية المترتبة على احتلالها للإقليم، لاسيما أنها تمارس سيطرة فعلية على كل من المجال الجوي والبحري والحدود واستمرار الإدارة المدنية والأوامر العسكرية كأوامر سارية المفعول، فإنها تمارس سلطة احتلال. إن انسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة غير كاف وحده للادعاء بإنهاء الاحتلال، طالما أن لدى إسرائيل القدرة الفعلية على إعادة جنودها إلى القطاع في أي وقت تقرره¹². ويمكن الاستدلال على هذه المكانة بشكل أكبر من خلال مستوى التحكم والسيطرة التي تمارسها إسرائيل على قطاع غزة والذي يؤكد على أنها لا تزال سلطة احتلال. فالتحكم في الحدود البرية والمجالين الجوي والبحري لقطاع غزة، واستمرار الإدارة المدنية والأوامر العسكرية كأوامر سارية المفعول وحده يكفي للتأكيد على أن إسرائيل لا تزال سلطة محتلة في قطاع غزة. فعلى سبيل المثال، أمرت إسرائيل بإغلاق معبر رفح لمدة تتجاوز الشهرين بعد فك الارتباط، وأغلقت عدة مرات كان آخرها الإغلاق المستمر منذ أوائل شهر يونيو من العام 2008، على الرغم من عدم وجود قواتها على الحدود فعلياً. وقامت الطائرات الإسرائيلية بقصف مئات المواقع في قطاع غزة، وتقوم بالتطويق في سوائه بشكل يومي. كما اجتاحت قوات الاحتلال قطاع غزة عشرات المرات بعد فك الارتباط، وقامت بأعمال القتل والتدمير والاعتقال فيها، بينما لا يمكن تشغيل مطار غزة الدولي، أو العمل على بناء ميناء غزة، أو استخدام المعابر القائمة للتنقل والتجارة دون موافقة إسرائيل. ناهيك عن أن المنطقة الأمنية التي أقامت إسرائيل على طول الحدود تقع داخل حدود قطاع غزة¹³.

المبحث الثاني: الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني

يوفر القانون الدولي الإنساني الحماية لمجموعة واسعة من الأشخاص والممتلكات خلال النزاعات المسلحة. فاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية يحميان المرضى والجرحى والمحتجزين في البحار الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، وأسرى الحرب والأشخاص المحتجزين الآخرين، بالإضافة إلى المدنيين والأعيان المدنية¹⁴.

الأشخاص المدنيين

كان المدنيون طوال الستين سنة الماضية ضحايا الحرب الرئيسيين لذلك تشكل حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة حجر الأساس في القانون الدولي الإنساني. ويتسع نطاق هذه الحماية ليشمل الممتلكات المدنية العامة والخاصة. ويعرّف القانون الدولي الإنساني أيضاً فئات المدنيين الأكثر ضعفاً مثل النساء والأطفال والنازحين ومنحها الحماية. وينص القانون الدولي الإنساني على أن المدنيين الواقعيين تحت سيطرة القوات المعادية يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في جميع الظروف، ودون أي تمييز ضار. ويجب حمايتهم ضد كل أشكال العنف والمعاملة المهينة بما فيها القتل والتعذيب. ويحق لهم أيضاً في حال محاكمتهم الخضوع لمحاكمة عادلة توفر لهم جميع الضمانات القضائية الأساسية.

بينما يشمل القانون الدولي الإنساني جميع المدنيين بالحماية دون أي تمييز، فإنه يخص بالذكر جماعات معينة، إذ يعتبر أن النساء والأطفال والأشخاص المسنين والمرضى يشكلون فئات شديدة الضعف أثناء النزاعات المسلحة، وكذلك الأشخاص الذين يفرّون من بيوتهم فيصبحون نازحين داخل بلدانهم أو لاجئين. ويحظر القانون الدولي الإنساني الترحيل القسري عن طريق ممارسة التخويف أو العنف أو التجويع. وكثيراً ما تؤدي النزاعات المسلحة إلى تشريد العائلات. وعلى الدول أن تأخذ جميع التدابير المناسبة لتفادي وقوع ذلك وأن تبادر بإعادة الاتصالات العائلية من خلال إتاحة المعلومات وتيسير أنشطة البحث عن المفقودين.

يعتبر أي شخص لا ينتمي إلى القوات المسلحة شخصاً مدنياً¹⁵، ويعتبر كذلك في حالة الشك في وضعه القانوني. ويمتد نطاق الحماية بموجب المادة (4) من اتفاقية جنيف الرابعة إلى "الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما، وفي أي ظرف كيفما كان عند قيام حرب أو احتلال في أيدي أحد الأطراف المتحاربة أو دولة احتلال ليسوا من مواطنيها"¹⁶. وكذلك تشمل الحماية أيضاً رعايا الدول المحايدة في أراضي أحد أطراف النزاع، ورعايا الدول غير الأطراف في الاتفاقيات والبروتوكولات الذين يوجدون في تلك الأراضي. وينتمي للمدنيين

11 seeThe International Court of Justice: http://www.icj-cij.org/homepage/ar/advisory/advisory_2004-07-09.pdf

12 أنظر مركز الميزان لحقوق الإنسان: مكانة لقطاع غزة في القانون الدولي الإنساني، 2008.

13 أنظر مؤسسة الحق: ورقة موقف قانوني: الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في ضوء القانون الدولي الإنساني والعالم، 2009.

14 <http://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/overview-protected-persons.htm>

15 المادة (50) من البروتوكول الأول.

16 [Hhttp://www.academia.edu/4366852/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D](http://www.academia.edu/4366852/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D)

أفراد الخدمات الطبية المدنية التابعة لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، وأفراد الخدمات الطبية العسكرية وفقاً لشروط محددة، أفراد الدفاع المدني من المدنيين، الصحفيين أثناء تغطيتهم الصحفية النزاعات المسلحة وتصدر لهم بطاقات تسهل مهمتهم. ويحظر القانون الدولي الإنساني أيضاً العقاب الجماعي للسكان المدنيين¹⁷.

النساء

يقضي القانون الدولي الإنساني بالمعاملة الإنسانية للمصابين والمرضى والأسرى والمدنيين في النزاعات، بدون أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية أو الدين أو الرأي السياسي. وهذه الحماية العامة توفرها اتفاقيات جنيف الأربع لعام (1949) وبروتوكولاتها الإضافيان لعام(1977)، فضلاً عن القانون الإنساني العرفي. ويجب أن تحظى النساء «بحماية خاصة» من العنف الجنسي. وهذا العنف الجنسي يشمل الاغتصاب والدعارة القسرية، وأي شكل آخر من أشكال الاعتداء غير اللائق، وهي كلها أفعال تشكل جرائم حرب. كما يحظر القانون الدولي الإنساني تهديد النساء بالعنف الجنسي¹⁸. وكذلك يجب وضع النساء السجينات معزول عن الرجال لتفادي الاعتداء الجنسي. كذلك يقضي القانون الدولي الإنساني بأن تعامل النساء الحوامل وأمهات الأطفال الصغار، ولا سيما الأمهات المرضعات، بعناية خاصة. وهذا يسري، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتوفير الغذاء واللباس والرعاية الطبية والإجلاء والنقل. وبذلك فإن الأطراف في النزاع مطالبة بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية سلامة السكان المدنيين الصحية والاقتصادية والمادية. وعندما تقتصر الأطراف في ذلك، غالباً ما يكون على النساء أن يتعاملن مع تبعات ذلك. وفي غياب الرجل، الذي غالباً ما يكون مصدر رزق العائلة، يصبح على المرأة أن تسهر على تأمين سبل عيش العائلة يوماً بعد يوم. وبعد النزاع المسلح تلعب النساء أحياناً دوراً رئيسياً في إعادة بناء المجتمعات المحلية. والنهوض بالأمن الاقتصادي في أعقاب النزاع¹⁹.

الأطفال

يوفر القانون الدولي الإنساني الحماية القانونية للأطفال في زمن الحرب، وعدا عن الحماية العامة المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني على غرار المدنيين أو المقاتلين. ينص هذا القانون أيضاً على أحكام خاصة تقر بحالة الاستضعاف والاحتياجات الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة. ويهدف القانون الدولي الإنساني إلى الحد من أثر الحرب على الأطفال. ويجب بذل المزيد من الجهود الحثيثة في الميدان من أجل إنقاذ الأطفال من براثن الحرب ومساعدتهم على بدء حياة جديدة بعد انتهاء النزاع. ويجب التعرف على الأطفال الذين تيتّموا أو أنفصلوا عن عائلاتهم وحمايتهم بالإضافة إلى توفير المرافق الخاصة التي تضمن سلامتهم البدنية. كما يجب تلبية احتياجاتهم في مجال التعليم. ومن الضروري، في الوقت ذاته، اتخاذ كل التدابير الملائمة لتسهيل لم شمل العائلات التي انفصلت مؤقتاً²⁰.

الجرحي والمرضى

نصت اتفاقيتا جنيف الأولى والثانية لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان الأول والثاني لعام 1977، على حماية الجرحى والمرضى. وقد وسّعت الاتفاقية الثانية نطاق الحماية الموفرة للمرضى والجرحى في المعارك البرية لتشمل الحرب البحرية. وهذا يعني حماية المنكوبين في البحار أيضاً. ويقصد بتعبيري «الجرحي والمرضى» «الأشخاص العسكريين أو المدنيين الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية والذين يحجمون عن أي عمل عدائي». في حين يقصد بتعبير «المنكوبون في البحار» «الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يتعرضون للخطر في البحار أو أية مياه أخرى نتيجة لما يصيبهم من نكبات والذين يحجمون عن أي عمل عدائي»²¹.

الأشخاص العسكريين المحميين

تنص اتفاقية جنيف الأولى والثالثة والبروتوكول الإضافي الأول على الأشخاص العسكريين المحميين، ومنهم الجرحى والمرضى من العسكريين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية، ويحجمون عن أي عمل عدائي. المنكوبين في البحار أو الغرقى من العسكريين الذين يتعرضون للخطر في البحر أو أية مياه أخرى نتيجة لما يصيبهم من نكبات، ويحجمون عن أي عمل عدائي، أسرى الحرب، وهم أفراد القوات المسلحة التابعة لأحد أطراف النزاع الذين يقعون في قبضة العدو. والعسكريين وأفراد الخدمات الطبية العسكرية الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع (الأطباء والمرضى والمرضات، وحاملو النقالات، أو العاملون في إدارة وتشغيل الوحدات الطبية أو وسائل النقل. الطبي). أفراد الخدمات الدينية الملحقة بصفة دائمة أو مؤقتة بالقوات. الأفراد التابعون لأجهزة الدفاع المدني.

17 الفئات المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني الدكتور عامر الزمال.

18 <http://www.icrc.org>

19 سنتناول الحماية القانونية للنساء بالتفصيل لاحقاً.

20 سنتناول الحماية القانونية للأطفال بالتفصيل لاحقاً.

21 للمزيد حول الموضوع راجع نصوص الاتفاقية.

تندرج الفئات الواردة بالفقرات (4:5,6) الفئات الثلاث الأخيرة، تحت مصطلح الموظفين المحميين، ويحمل أفراد الخدمات الطبية المدنية الشارة المميزة، وهي شارة الصليب أو الهلال الأحمر، ويجب أن تكون هذه الإشارة واضحة على الملابس والرأس بالنسبة لهؤلاء الأفراد، أما أفراد الدفاع المدني فيجب أن يحملوا شارة الدفاع المدني المكونة من مثلث أزرق متساوي الأضلاع على أرضية برتقالية²².

أسرى الحرب والمحتجزين

نصت اتفاقيات جنيف على الحماية الخاصة لأسرى الحرب وخاصة في الاتفاقية الثالثة لعام 1949، والبروتوكول الأول، وينطبق وضع أسير الحرب في حالة النزاع المسلح الدولي فقط. وأسرى الحرب في العادة أفراد القوات المسلحة التابعة لأحد أطراف النزاع الذين يقعون في قبضة العدو. وتصنف اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، فضلاً عن ذلك، فئات أخرى من الأشخاص الذين يحق لهم التمتع بوضع أسرى الحرب أو يمكن معاملتهم باعتبارهم أسرى حرب. تكفل اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول كذلك حماية واسعة النطاق للمعتقلين المدنيين خلال النزاعات المسلحة الدولية. ويجوز لأحد أطراف النزاع وضع أشخاص مدنيين تحت الإقامة الجبرية أو اعتقالهم إذا كان هناك من الأسباب الأمنية القهرية ما يبرر ذلك. وبالتالي، يكون الاعتقال إجراءً أمنياً ولا يمكن اللجوء إليه كشكل من أشكال العقوبة. ويعني ذلك أن كل شخص معتقل يجب الإفراج عنه إذا لم تعد الأسباب التي استلزمت اعتقاله موجودة.

الأعيان المدنية

تناولت المادة (52) من البروتوكول الأول على الحماية العامة للأعيان المدنية، حيث نصت على أنه 1. لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية، هي كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية وفقاً لما حددته الفقرة الثانية. 2. تقصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب. وتتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة. 3. إذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تكرر عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك.

وبذلك فإن الأعيان المدنية هي: الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية، أي لا تسهم بطبيعتها أو بموقعها أو بغرضها أو استخدامها مساهمة فعالة في العمل العسكري، ولا يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها ميزة عسكرية أكيدة. وهكذا فإن الوسائل العسكرية، ووسائل الاتصال ذات الأهمية الإستراتيجية وقوافل إمدادات الجيش، وأي بناية تم إخلاؤها وقام المقاتلون بشغلها تعتبر جميعها أهدافاً عسكرية. وفي حالة الشك فيما إذا كانت العين مدنية أم عسكرية، تعتبر العين أنها مدنية، ويجب عدم مهاجمتها.

وتتمتع الأعيان والمنشآت والمركبات المتنقلة التابعة للوحدات الطبية بالحماية ويتم تمييزها بشارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر على أرضية بيضاء. إضافة لذلك تتمتع بعض الأعيان بحماية خاصة، مثل الأعيان الثقافية. فيحظر ارتكاب أي من الأعمال العدائية ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية، أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب. كما يحظر استخدامها لدعم المجهود الحربي. ويتم تمييز المنشآت الثقافية بعلامة المربع الأزرق وفوقه مثلث أزرق محدد باللون الأبيض. وتتمتع بالحماية الأعيان التي يسبب قصفها انطلاق قوى خطيرة أو إلحاق أضرار جسيمة بالسكان المدنيين، كالسدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الكهرباء حتى وإن كانت أهدافاً عسكرية. ولا تتوقف هذه الحماية إلا إذا استخدمت هذه المنشآت لدعم العمليات العسكرية على نحو منتظم وهام ومباشر، وكان مثل هذا الهجوم هو السبيل الوحيد المستطاع لإنهاء هذا الدعم. ويمكن تمييز هذه المنشآت بعلامة خاصة (ثلاثة دوائر باللون البرتقالي الزاهي موضوع على المحور)²³.

اللاجئين والنازحين

تنص الأحكام العامة للقانون الدولي الإنساني على حماية اللاجئين المدنيين في الدول التي تشارك في نزاع مسلح، إلا أنهم يحظون أيضاً بحماية خاصة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول. وتقر هذه الحماية الإضافية بضعف اللاجئين بصفتهم أجانب في يدي أحد أطراف النزاع. وينص القانون الدولي الإنساني على حماية السكان من النزوح وأثناءه بصفتهم مدنيين، شريطة ألا يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. ويضمن القانون الدولي الإنساني وصول منظمات الإغاثة والمنظمات الإنسانية إلى اللاجئين والنازحين في حالات النزاع المسلح. ويجب على أطراف النزاع تسهيل توفير مواد الإغاثة مثل الأدوية والمواد الغذائية والبطانيات والخيام²⁴.

22 للمزيد راجع: داود درعاوي، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، 2001 الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، 2001.

23 للمزيد راجع: داود درعاوي، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، 2001 الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، 2001.

24 <http://www.icrc.org/ara>

وقوات الاحتلال الإسرائيلي ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني، والفئات المحمية سالفه الذكر التي وفرت لها الاتفاقيات الحماية وخاصة المرأة والطفل، وعلى الرغم من كل ذلك وما تضمنه القانون الدولي الإنساني من نصوص وتأكيد على أهمية الحماية إلا أن إسرائيل لم توفر الحماية المطلوبة وخاصة للمدنيين من الأطفال والنساء.

المبحث الثالث: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني

يتكون القانون الدولي الإنساني من مجموعة من القواعد التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية. ويحمي القانون الدولي الإنساني كل من ليس له صلة أو كانت له صلة فيما سبق بالأعمال العدائية كما يقيد وسائل وأساليب الحرب²⁵. ويعد القانون الدولي الإنساني جزءاً من القانون الدولي وهو مجموعة القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول. والقانون الدولي متضمن في الاتفاقيات الموقعة بين الدول سواء كانت اتفاقيات أو معاهدات، وكذلك في القواعد العامة والقوانين العرفية والتي تصبح ملزمة قانوناً بحكم ممارسة الدول لها²⁶. كما سبق فإن القانون الدولي الإنساني لا يمنع الحرب وإنما يضع مجموعة من القيود والضوابط على المتحاربين. وهناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم القانون الدولي الإنساني:

الإنسانية

يخصص هذا المبدأ بفرض على الأطراف المتنازعة القيام بثلاثة واجبات حيال ضحايا الحرب تتمثل في احترامهم، ومعاملتهم بإنسانية، وحظر إخضاعهم لأعمال العنف والقسوة التي لا تفيد في تحقيق الهدف من الحرب، بل تزيد من الآلام التي لا مبرر لها²⁷. ولا يمكن الحديث عن قانون دولي إنساني دون الرجوع إلى أصل هذا المبدأ، أي الإنسانية. فالحرب حالة واقعية من صنع البشر، وإذا لم نستطع أن نمنعها فإنه بالإمكان الحد من آثارها، والعمل على عدم انتهاك الإنسانية المتأصلة لدى كل إنسان²⁸.

التمييز

على أطراف النزاع التمييز في كافة الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين من أجل الحفاظ على حياة السكان المدنيين وصيانة الممتلكات المدنية. ولا يجوز أن يكون السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين عرضة للاعتداء وتوجه الاعتداءات ضد الأهداف العسكرية فقط. ويكفل هذا المبدأ الحماية للسكان المدنيين والأعيان المدنية، فيوجب اقتصار الهجوم على الأهداف العسكرية التي تشمل المقاتلين والمنشآت والمعدات التي تدخل ضمن نطاق الأهداف العسكرية. وبناء عليه، لا يجوز مهاجمة المدنيين والممتلكات المدنية بصورة متعمدة.

الضرورة العسكرية

وهي الحالة الطارئة التي تنشأ أثناء الاشتباك والقتال وتقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة تتوافق معها ويسمح بها القانون، ومن شروطها أنها وقتية-مؤقتة، وتنشأ فقط في مكان القتال أو ساحة المعركة، وتلتزم مبدأ التناسب في استخدام القوة²⁹.

التناسب في الهجوم

وهي تناسب الخسائر التي تلحق بالممتلكات المدنية، في حالة وجود الضرورة العسكرية، مع المزايا العسكرية التي يمكن الحصول عليها من الهجوم. ويحظر الهجوم الذي قد يتوقع منه التسبب بخسائر مفرطة في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية، بحيث تكون أكبر من الميزة العسكرية المحققة. والهدف يكون هو تدمير أو إضعاف القوة العسكرية للعدو، وألا يلحق بالمتحاربين بخصومهم أضراراً لا تتناسب مع الغرض من الحرب، كما جاء في "قانون لاهي"³⁰.

الآلام غير المبررة:

إن الهدف الوحيد الذي ينبغي للدول أن تسعى إلى تحقيقه أثناء الحرب هو إضعاف القوات العسكرية للعدو، وليس القتل أو زيادة المعاناة الإنسانية، وعليه فإن استخدام أسلحة أو أساليب تزيد دون فائدة من معاناة الجنود العاجزين عن القتال أو تجعل موتهم حتمياً أمر يتجاوز هذا الهدف. ويحظر استخدام بعض أنواع المتفجرات والألغام والأسلحة المسمومة والرصاصات المتفجرة ورصاص دمدم.

<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/legal-fact-sheet/humanitarian-law-factsheet.htm> 25

<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/legal-fact-sheet/humanitarian-law-factsheet.htm> 26

<http://www.mezan.org/upload/8791.pdf> 27

أنظر مركز الميزان لحقوق الإنسان: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، 2008. 28

أنظر مركز الميزان لحقوق الإنسان: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، 2008. 29

أنظر نزار أيوب: القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، 2003، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين. 30

إن المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني واضحة بشكل جلي، وعلى الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقيات احترامها وتطبيقها، ومع ذلك فإن إسرائيل قامت خلال عملياتها العسكرية المسمى «الجرف الصامد» في انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني بشكل واضح، حيث استخدمت القوة المفرطة، وقصفت أحياء وأماكن ليس لها ضرورات أو ميزة عسكرية، ولم يكن تناسب الهجوم، فالقصف في الطائرات الحربية كان لمواقع مدنية وأبراج سكنية، وتعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إحداث آلم لا مبرر لها ضد السكان المدنيين، حيث سقط عشرات الألوف من المدنيين بين قتلى وجرحى ومفقودين ونازحين داخلياً، ولم ترع قوات الاحتلال الإسرائيلي كقوة قائمة بالاحتلال المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

المبحث الرابع: الإطار القانوني لحماية النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان

تتناول في هذا الفصل بشكل مفصل الحماية القانونية للنساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث أدرك المجتمع الدولي أن الفئات الأكثر تأثراً في النزاعات المسلحة والحروب تكون من النساء والأطفال، وعادة ما يدفع النساء والأطفال الثمن خلال النزاع وبعده، نتيجة فقدان مقومات الحياة والأمن الإنساني كذلك، ولا شك بأن المجتمع الدولي أولى اهتماماً لهذه الفئات في الآونة الأخيرة مطالباً بتوفير حماية أكثر لها لكونها من الفئات المستضعفة في النزاعات والحروب، والنساء والأطفال من الضحايا وليس شركاء في العمليات الحربية.

المطلب الأول: الإطار القانوني لحماية النساء في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان

يهدف القانون الدولي الإنساني إلى منع معاناة الإنسان والتخفيف منها في الحروب دون أي تمييز على أساس نوع الجنس. ويعترف بأن النساء يواجهن مشاكل محددة في النزاعات المسلحة، مثل العنف الجنسي والمخاطر على صحتهن. فالحرب ليست مسألة تهتم الرجل وحده. ففي نزاعات اليوم، يمكن أن يكون أثر القتال على النساء شديداً. والقانون الإنساني يقر في الحماية العامة التي يوفرها لكل من الرجل والمرأة، وكذلك في بعض الأحكام المحددة التي توفر حماية إضافية للمرأة. حيث أقرت الاتفاقيات الدولية للقانون الدولي الإنساني، والدولي لحقوق الإنسان مجموعة من التدابير والحقوق والمزايا لصالح النساء والأطفال شرط أن لا يكون لهم علاقة في العمليات العدائية. وتضمنت اتفاقيات جنيف حماية خاصة للنساء في زمن الحرب والنزاعات، لتجنبها الألم والمعاناة، ومنها:

إنشاء مناطق ومواقع استشفاء وأمان للنساء

تناول القانون الدولي الإنساني إنشاء مناطق ومواقع استشفاء وأمان للنساء نتيجة طبيعة التكوين الفسيولوجي، والاحتياجات للمرأة، حيث نصت المادة (14) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه «يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة. ويجوز للأطراف المعنية أن تعقد عند نشوب نزاع وخلال اتفاقيات فيما بينها للاعتراف المتبادل بالمناطق والمواقع التي تكون قد أنشأتها. ولها أن تطبق لهذا الغرض مشروع الاتفاق الملحق بهذه الاتفاقية مع إدخال التعديلات التي قد تراها ضرورية عليه. وعلى الدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم مساعيها الحميدة لتسهيل إنشاء مناطق ومواقع الاستشفاء والأمان والاعتراف بها»³¹.

حماية واحترام خاصين للنساء الحوامل

طالبت المادة (16) من اتفاقية جنيف الرابعة توفير حماية خاصة للنساء الحوامل، حيث نصت على أنه «يكون الجرحى والمرضى وكذلك العجزة والحوامل موضع حماية واحترام خاصين. وبقدر ما تسمح به مقتضيات العسكرية، يسهل كل طرف من أطراف النزاع الإجراءات التي تتخذ للبحث عن القتلى أو الجرحى، ولمعاونة الغرقى وغيرهم من الأشخاص المعرضين لخطر كبير ولحمايتهم من السلب وسوء المعاملة».

احترام مرور المواد الغذائية والتموينية للنساء

أكدت المادة (23) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة السماح بمرور المواد التموينية الخاصة بالنساء والأطفال لأهمية الغذاء للنساء والأطفال، حيث نصت على أنه «على كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة أن يكفل حرية مرور جميع إرسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسله حصراً إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصماً. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي إرسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل

أو النفاس». وأعطت المادة (70) من البروتوكول الأول الأولوية في أعمال الغوث إلى النساء، حيث نصت على أنه «تعطى الأولوية لدى توزيع إرساليات الغوث لأولئك الأشخاص كالأطفال والحوامل وحالات الوضع والرضع الذين هم أهل لأن يلقوا معاملة مفضلة أو حماية خاصة وفقاً للاتفاقية الرابعة أو لهذا الملحق «البروتوكول».

عدم جواز تنفيذ حكم الإعدام على المرأة الحامل

تحاول أطراف النزاع أن تتجنب قدر المستطاع، إصدار حكم بالإعدام على الحوامل أو أمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن، بسبب جريمة تتعلق بالنزاع المسلح، ولا يجوز أن ينفذ حكم الإعدام على مثل هؤلاء النساء.

حماية النساء من الاعتداء الجنسي

ركزت المادة (27) على ضرورة حماية النساء من الاعتداء الجنسي أو الاغتصاب، حيث نصت على أنه «الأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير. ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهم. ومع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الأشخاص المحميين بواسطة طرف النزاع الذي يخضعون لسلطته، بنفس الاعتبار دون أي تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية. وعلى أطراف النزاع أن تتخذ إزاء الأشخاص المحميين تدابير المراقبة أو الأمن التي تكون ضرورية بسبب الحرب. وجاءت المادة (76) من البروتوكول الأول أكثر تفصيلاً ووضوحاً في حماية النساء، حيث نصت على أنه «يجب أن تكون النساء موضع احترام خاص، وأن يتمتعن بالحماية، ولا سيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة، وضد أية صورة أخرى من صور خدش الحياء. وتعطى الأولوية القصوى للنظر في قضايا الحوامل وأمهات صغار الأطفال، اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن، المقبوض عليهن أو المحتجزات أو المعتقلات لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحظى النساء «بحماية خاصة» من العنف الجنسي ويشمل الاغتصاب والدعارة القسرية، وأي شكل آخر من أشكال الاعتداء غير اللائق، وهي كلها أفعال تشكل جرائم حرب. كما يخطر القانون الدولي الإنساني تهديد النساء بالعنف الجنسي عليهن. والنساء السجينات يجب حبسهن بمعزل عن الرجال لتفادي الاعتداء الجنسي. ويقضي كذلك القانون الدولي الإنساني بأن تعامل النساء الحوامل وأمهات الأطفال الصغار، ولا سيما الأمهات المرضعات، بعناية خاصة. وهذا يسري، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتوفير الغذاء واللباس والرعاية الطبية والإجلاء والنقل. والنساء يتأثرن بسرعة بشكل خاص بانفصال أفراد الأسرة والمعاناة التي يسببها جهل مصير قريب مفقود، سواء أثناء نزاع مسلح أو بعده. ومنح القانون الدولي الإنساني الأسر الحق في معرفة مصير أقاربها المفقودين ويُجبر الأطراف في النزاعات المسلحة على اتخاذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن مصير الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين.

ضمان السماح بالمرور الآمن للنساء في المناطق المحاصرة

طلبت المادة (17) من اتفاقية جنيف الرابعة ضرورة أن يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ومرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق.

حماية المشافي التي تقدم خدمات صحية للنساء

نصت المادة (18) من اتفاقية جنيف الرابعة على حماية المستشفيات بشكل عام، وخصت المشافي التي تقدم خدمة صحية للنساء وكبار السن، حيث نصت على أنه «لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات». وتناولت المادة (20) على وجوب احترام وحماية الموظفين المخصصين كلية بصورة منتظمة لتشغيل وإدارة المستشفيات المدنية، بمن فيهم الأشخاص المكلفين بالبحث عن الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس وجمعهم ونقلهم ومعالجتهم.

حماية النساء أثناء النقل خلال العمليات العسكرية

تناولت المادة (21) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر بواسطة قوافل المركبات وقطارات المستشفى أو في البحر بواسطة سفن مخصصة لهذا النقل، وذلك على قدم المساواة مع المستشفيات المشار إليها في المادة (18)، وتميز، بترخيص من الدولة، بوضع الشارة

المميزة المنصوص عنها في المادة (38) من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في تاريخ 12 آب 1949.

حماية الطائرات ووسائل النقل التي تحمل على متنها نساء

حظرت المادة (22) من اتفاقية جنيف الرابعة التعرض للطائرات التي تنقل جرحى ونساء، حيث نصت على أنه «لا يجوز الهجوم على الطائرات التي يقتصر استخدامها على نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس، أو نقل الموظفين الطبيين والمهمات الطبية، بل يجب احترامها عند طيرانها على ارتفاعات وفي أوقات ومسارات يتفق عليها بصفة خاصة بين أطراف النزاع المعنية». ويجوز تمييزها بوضع الشارة المميزة المنصوص عنها في المادة (38) من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، المؤرخة في تاريخ 12 آب 1949. يحظر الطيران فوق أراضي العدو أو أرض يحتلها العدو، ما لم يتفق على خلاف ذلك. ويجب أن تمثل هذه الطائرات لأي أمر يصدر إليها بالهبوط. وفي حالة الهبوط بهذه الكيفية، يمكن للطائرة وركابها مواصلة طيرانها بعد أي تفتيش قد يحدث.

معاملة النساء كمعاملة نساء الدولة القائمة بالاحتلال

تضمنت اتفاقية جنيف الرابعة نصوصاً تقضي بضرورة أن تقوم الدولة المختصة أو دولة الاحتلال في بعض الأحيان بجعل معاملة الأطفال والأمهات الحوامل على قدم المساواة مع مواطنيها وتقديم المساعدات لهم، حيث نصت المادة (38) الفقرة (5) من الاتفاقية الرابعة على أنه «أن ينتفع الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة من العمر، من أي معاملة تفضيلية يعامل بها رعايا الدولة المعنية». ويقصد بالمعاملة التفضيلية هنا، معاملة الدولة المعنية للفئات المذكورة أعلاه وتقديم الخدمات والمساعدات لهم بنفس المستوى الذي تقدمه لمواطنيها من حيث توفير الخدمات الطبية لهم، والعلاج في المستشفيات، والإخلاء من الأماكن الخطرة، والنقل إلى أراضي دولة محايدة، وقبولهم في المستشفيات والأماكن الآمنة، وإمدادهم بمخصصات طعام مناسبة وضرورية. وتؤكد المادة (50) الفقرة (5) من الاتفاقية الرابعة على حق الأطفال ممن هم دون الخامسة عشرة من العمر، والأمهات الحوامل وأمهات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات، في الاستمرار من الاستفادة من تطبيق التدابير التفضيلية المتعلقة بالغذاء والعناية الطبية والوقاية من آثار الحرب والتي كانت قد اتخذت قبل الاحتلال، حيث يحظر على دولة الاحتلال تعطيل تطبيق تلك التدابير. وكما يتضح من هذا النص، فإنه جاء لضمان توفير الحماية للأشخاص القاصرين كالأطفال دون الخامسة عشرة، والنساء الحوامل، وأمهات الأطفال الرضع والصغار في السن ممن هم بحاجة إلى اهتمام ورعاية خاصين من قبل الأمهات.

عدم التفريق بين الأسرة الواحدة

تناولت اتفاقية جنيف الرابعة ضرورة الحفاظ على الروابط الأسرية وعدم تفريق الأسرة، حيث نصت المادة (49) على أنه «على دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل أو الإخلاء هذه أن تتحقق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأشخاص المحميين، ومن أن الانتقال تجري في ظروف مرضية من وجهة السلامة والشروط الصحية والأمن والتغذية، ومن عدم تفريق أفراد العائلة الواحدة».

إعلان برنامج وعمل فينا

أعرب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عن جزعه لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، ولا سيما تلك التي تتخذ شكل الإبادة الجماعية و«التطهير العرقي» والاعتصاب المنهجي للنساء في ظروف الحرب، مما يؤدي إلى نزوح جماعي للاجئين والمشردين. وإذ يدين المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بقوة هذه الممارسات المقيتة، فإنه يكرر المطالبة بمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وبوقف هذه الممارسات فوراً³².

استراتيجيات نموذجية وتدابير عملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

تناولت الإستراتيجية إدانة جميع انتهاكات الحقوق الإنسانية للمرأة في أحوال النزاع المسلح، والاعتراف بأن تلك الانتهاكات هي انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية، والقانون الإنساني الدولي، والمطالبة بردود فعالة على وجه خاص على الانتهاكات التي من ذلك النوع، بما في ذلك على وجه الخصوص القتل، والاعتصاب المنظم، والعبودية الجنسية، والحمل القسري³³.

إعلان ومنهاج عمل بيجين

إعلان وبرنامج عمل فينا صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المعقود في فينا خلال الفترة من 14 إلى 25 حزيران/يونيه 1993

اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 52/86 المؤرخ في 12 كانون الأول/ديسمبر 1997

تناول إعلان ومنهاج عمل بيجين المرأة والنزاع المسلح، والتي تشمل أعمال العنف الأخرى ضد المرأة وانتهاكات حقوق المرأة في حالات النزاع المسلح، وبخاصة أعمال القتل، والاغتصاب المنظم، والرق الجنسي، والحمل القسري³⁴.

إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة

تناول إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة³⁵ حماية النساء والأطفال، حيث نص على أنه «يحظر الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل، الأمر الذي يلحق ألاماً لا تحصى بهم، وخاصة بالنساء والأطفال الذين هم أقل أفراد المجتمع مناعة، وتدان هذه الأعمال. يشكل استعمال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية أثناء العمليات العسكرية واحد من أفدح الانتهاكات لبروتوكول جنيف لعام 1925، واتفاقيات جنيف لعام 1949، ومبادئ القانون الدولي الإنساني، وينزل خسائر جسيمة بالسكان المدنيين، من فيهم النساء والأطفال العزل من وسائل الدفاع عن النفس، ويكون محل إدانة شديدة. يتعين على جميع الدول الوفاء الكامل بالالتزامات المترتبة عليها طبقاً لبروتوكول جنيف لعام 1925، واتفاقيات جنيف لعام 1949، وكذلك صكوك القانون الدولي الأخرى المتصلة باحترام حقوق الإنسان أثناء المنازعات المسلحة، التي تتيح ضمانات هامة لحماية النساء والأطفال.

وأشار إلى أنه لا يجوز حرمان النساء والأطفال، من بين السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال أو الذين يعيشون في أقاليم محتلة، من المأوى أو الغذاء أو المعونة الطبية أو غير ذلك من الحقوق الثابتة، وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان حقوق الطفل، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي³⁶.

وأعرب قرار رقم (2) حماية السكان المدنيين في فترة النزاع المسلح، الصادر عن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر جنيف بتاريخ 3-7 كانون الأول لعام 1995، عن سخطه من أعمال العنف الجنسي ضد النساء، حيث نص على أنه «يعرب عن سخطه على ممارسة أعمال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وبخاصة اللجوء إلى الاغتصاب كوسيلة رعب، والإكراه على الدعارة وكل شكل آخر من أشكال الاعتداء الجنسي، يعترف بالصلة الأساسية التي تربط بين مساعدة وحماية النساء من بين ضحايا أي نزاع، ويطلب بالحاح أن تتخذ تدابير حازمة لضمان الحماية والمساعدة اللتين هما من حق النساء بموجب القانون الوطني والدولي، يدين بشدة أعمال العنف الجنسي، وبخاصة اللجوء إلى الاغتصاب، في تسير النزاعات المسلحة على أساس أنها جرائم حرب، وفي بعض الأحوال على أساس أنها جرائم ضد البشرية، ويطلب بالحاح إنشاء ودعم آليات تسمح بالتحقيق مع جميع المسؤولين وإحالتهم إلى القضاء ومعاقبتهم، يشجع الدول والحركة والكيانات والمنظمات المختصة الأخرى على وضع تدابير وقائية، وتقييم البرامج الموجودة حالياً وإعداد برامج جديدة لكي تتلقى النساء من بين ضحايا النزاعات مساعدة طبية ونفسية واجتماعية يقدمها لهن إن أمكن موظفين مؤهلين يتحسسون الجانب الخاص لهذا المسائل.

اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، حماية النساء وخصوصاً بما يتعلق بالذخائر العنقودية.

أعربت الاتفاقية عن القلق لأن مخلفات الذخائر العنقودية تقتل المدنيين من فيهم النساء والأطفال، أو تشوههم، وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأمور منها ضياع سبل كسب الرزق، وتعرقل التأهيل والتعمير بعد انتهاء النزاع، وتؤخر عودة اللاجئين والمشردين داخلياً أو تمنعها.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تعتبر من أهم الاتفاقيات التي جاءت بالتفصيل على ذكر حقوق المرأة، حيث تناولت الاتفاقية العديد من المحاور ومنها مفهوم التمييز ضد المرأة، حقوق المرأة للقضاء على التمييز ضدها، التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية، منح المرأة المساواة مع الرجل أمام القانون، وإنشاء لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة.

وأخذت اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عملاً بالمادة (21) من الاتفاقية توصية عامة بشأن وضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. في التوصية العامة رقم (30) والمتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وتشمل التوصية العامة تطبيق الاتفاقية على منع نشوب النزاعات، والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وحالات الاحتلال الأجنبي، وغيره من أشكال الاحتلال. وعبرت اللجنة عن قلقها إزاء الآثار الجنسانية للنزاع واستبعاد المرأة من جهود منع نشوب النزاعات، وأثناء الفترة الانتقالية بعد انتهاء النزاع، ومن عمليات إعادة الأعمار. وأكدت اللجنة أن التزامات الدول الأطراف تظل واجبة التطبيق في أثناء النزاعات أو حالات الطوارئ دون تمييز بين المواطنين وغير المواطنين الموجودين داخل إقليمها أو الخاضعين لسيطرتها الفعلية، حتى وإن لم يكونوا موجودين داخل

34 للاطلاع على نص ومنهج عمل بيجين راجع: <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/BeijingDeclPI.html>

35 اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3318 (29د) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1974.

36 للاطلاع على نص الإعلان راجع: <http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b024.html>

أراضي الدولة الطرف. وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، فإن الدول الأطراف ملزمة بتطبيق الاتفاقية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي عند ممارستها لولايتها داخل حدودها الإقليمية أو خارجها، سواء بشكل فردي أو بوصفها أعضاء في منظمات دولية أو منظمات أو ائتلافات حكومية دولية. أن تحترم الحقوق التي تضمنها الاتفاقية والتي تطبق خارج حدودها الإقليمية، وتحميها وتنفذها، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، في حالات الاحتلال الأجنبي. احترام حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وذلك تمهيداً مع الاتفاقية؛ و تُكفّل حقوق المرأة من خلال نظام للقانون الدولي يتكون من أوجه حماية تكاملية بموجب الاتفاقية والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي³⁷.

المقررّة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة

تقرر في العام 1994 تعيين مقرر خاص، تشمل ولايته بعض جوانب أوضاع النساء في فترات النزاعات المسلحة، وفي العام 1998 قدم المقرر الخاص تقريره الذي أوصى فيه بإعادة النظر وتقييم الاتفاقيات الدولية بحيث تدرج فيها المعايير الحديثة العهد المتعلقة بالعنف ضد النساء في زمن الحرب، وبهذا الصدد اعترف المؤتمر العالمي الرابع بشأن النساء، الذي نظّمته الأمم المتحدة في بكين في العام 1995 لضوابط لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة، وهذا ما أكدّه المؤتمر الدولي السادس والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد في العام 1996، وكذلك المؤتمر الدولي السابع والعشرون لعام 1999 ومؤتمر بكين لعام 2000³⁸.

وعلى صعيد القانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي يطبق في حالات الحرب والسلم ركزت العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على حقوق المرأة، وركزت على ضرورة تمتع المرأة بتلك الحقوق دون تمييز ومن هذه الإعلانات والاتفاقيات اتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، وإعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان

تناولت اتفاقية جنيف الرابعة الأشخاص المحميين الذين تنطبق عليهم أحكام الاتفاقية، ونصت على أن «الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها»³⁹. وبذلك، فإن الاتفاقية أشارت بشكل ضمني واضح إلى أن الأطفال هم من الفئات التي تحميها الاتفاقية، وأنهم من ضمن الفئات المحمية التي ينطبق عليها مفهوم الحماية القانونية، وفقاً للقانون الدولي الإنساني الذي يطلب من دولة الاحتلال حماية المدنيين وقت الحرب والاحتلال. كما حظرت العديد من الصكوك الدولية الاعتداء على المدنيين ومنهم الأطفال والنساء، ولم تجز في أي حال من الأحوال حرمان الأطفال الذين يوجدون في مناطق الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح من أجل تقرير المصير، والتحرر الوطني والاستقلال أو المناطق المحتلة من المأوى أو الغذاء أو المعونة⁴⁰.

1. الفئات المحمية وفقاً للقانون الدولي الإنساني:

تناولت اتفاقية جنيف الرابعة الأشخاص المحميين الذين تنطبق عليهم أحكام الاتفاقية، ونصت على أن «الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها»⁴¹. وبذلك، فإن الاتفاقية أشارت بشكل ضمني واضح إلى أن الأطفال هم من الفئات التي تحميها الاتفاقية، وأنهم من ضمن الفئات المحمية التي ينطبق عليها مفهوم الحماية القانونية وفق القانون الدولي الإنساني الذي يطلب من دولة الاحتلال حماية المدنيين وقت الحرب والاحتلال.

2. نقل الطفل إلى أماكن آمنة بعيدة عن مناطق الحرب:

أجازت اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب وكنوع من الحماية للطفل من آثار الحرب، وخوفاً من تعرضهم إلى الأذى، نقل هؤلاء الأطفال إلى أماكن آمنة

37 مزيد أنظر اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التعليق رقم (30) منشور على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: <http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CEDAW/GComments/CEDAW.C.CG.30.pdf>

38 مزيد راجع: <http://www.ohchr.org/ar/Issues/Women/SRWomen/Pages/SRWomenIndex.aspx>

39 المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الرابعة (اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب) المؤرخة في 12 آب 1949.

40 البند (6.1) من الإعلان بشأن حماية النساء والطفل في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة الصادر عن الجمعية العامة بقرارها رقم (3318) (د-29) المؤرخ في 14 كانون الأول 1974.

41 المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الرابعة (اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب) المؤرخة في 12 آب 1949.

لحمايتهم ولضمان حياتهم، حيث نصت الاتفاقية على أنه «يجوز للأطراف السامية المتعاقدة في وقت السلم، ولأطراف النزاع بعد نشوب الأعمال العدائية أن تنشئ في أراضيها، أو في الأراضي المحتلة إذا دعت الحاجة، مناطق ومواقع استشفاء وأمان منظمة بكيفية تسمح بحماية الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والطفل دون الخامسة عشرة من العمر، والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة»⁴².

ونقل الطفل من الناحية القانونية يكون مؤقتاً لحين زوال الخطر أو انتهاء الاحتلال ولا يعني أن هناك إجباراً على عملية نقل الطفل إلى خارج حدود الدولة التي يعيش فيها أو بقاءه خارج وطنه، ولكن هذه إجراءات تضمنتها الاتفاقية لضمان توفر مناطق ومواقع بعيدة عن الخطر ومواقع استشفاء آمنة لضمان سلامة الأطفال وللحفاظ على حياتهم.

3. التدابير الخاصة لصالح الطفل ومنها التعليم والدين والهوية:

دعت اتفاقية جنيف الرابعة⁴³ أطراف النزاع التي تشارك في الحرب إلى أخذ مجموعة من التدابير الخاصة لصالح حماية الطفل في النزاعات الدولية، ومنها عدم إهمال هؤلاء الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الخامسة عشرة والذين تبتما أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب. وركز البروتوكول الأول على الحماية الخاصة للأطفال بتضمنه ضرورة أن تكفل الحماية لهم من أي صورة من صور خدش الحياء، وأوجب على أطراف النزاع أن توفر العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما، سواء بسبب سنهم، أم لأي سبب آخر⁴⁴.

4. المعاملة التفضيلية للطفل:

تناولت اتفاقية جنيف الرابعة بشكل واضح وصريح ضرورة أن يستفيد الأطفال من المعاملة التفضيلية من قبل دولة الاحتلال كما تعامل رعايا تلك الدولة، وبذلك على دولة الاحتلال أن تعامل الأطفال كما تعامل الأطفال من رعاياها، ولا يجوز أن يحرّموا من هذه المعاملة بأي شكل من الأشكال وتحت أي ظرف كان، ونصت الاتفاقية على أنه «يجب أن ينتفع الطفل دون الخامسة عشرة من العمر والحوامل وأمهات الأطفال دون السابعة من العمر من أي معاملة تفضيلية يعامل بها رعايا الدولة المعنية»⁴⁵. وحظرت الاتفاقية على دولة الاحتلال القيام بتعطيل تطبيق أي من التدابير التفضيلية المتعلقة بالطفل ومنها التغذية والرعاية الصحية والطبية والوقاية من آثار الحرب التي تكون قد اتخذت قبل الاحتلال لفائدة الطفل⁴⁶.

5. عدم التجنيد والعمل والمشاركة في الأعمال القتالية:

نصت اتفاقية جنيف الرابعة بشكل صريح على عدم السماح لقوات الاحتلال بإجبار الأطفال على التجنيد أو العمل في قواتها المسلحة أو المعاونة⁴⁷ وبذلك تكون الاتفاقية حظرت على دولة الاحتلال تجنيد الأطفال أو عملهم لدى قوات الاحتلال. ودعا البروتوكول الأول الملحق في اتفاقية جنيف أطراف النزاع لأخذ كافة التدابير المستطاعة لمنع مشاركة الأطفال دون الخامسة عشرة في الأعمال العدائية وعلى وجه الخصوص تجنيدهم في القوات المسلحة، ويجب على أطراف النزاع في حالات التجنيد ممن بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا بعد الثامنة عشرة أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً⁴⁸.

ويلاحظ أن البروتوكول لا يمنع مشاركة الأطفال إذا كانت مشاركتهم طوعية وتزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاماً من المشاركة في مقاومة الاحتلال في حالات التحرر الوطني، وذلك تفسيراً لمفهوم التدابير المستطاعة. وتناولت العديد من الصكوك الدولية ضرورة أن تأخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة لضمان عدم تجنيد ومشاركة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً في الأعمال القتالية⁴⁹. ومن المآخذ التي تسجل على الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالسن القانونية للمشاركة في الأعمال القتالية أن الاتفاقيات لم تمنع مشاركة الطفل في تلك الأعمال، بل تركت الأمر مفتوحاً لرغبة الدول لحسم الموضوع، وركزت على المطالبة بوضع الإجراءات الممكنة، وسمحت بشكل ضمني بمشاركة الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة عشرة في الأعمال القتالية، وهذا يتجلى بشكل واضح وصريح في المادة الثالثة من البروتوكول الملحق لاتفاقية حقوق الطفل.

42 المادة (14) من اتفاقية جنيف الرابعة (اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب) المؤرخة في 12 آب 1949.

43 يُنظر نص الاتفاقية: <http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsia8.htm>

44 الفقرة (1) من المادة (77) من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف السابقة، المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة. يُنظر نص البروتوكول: <http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm>

45 الفقرة (5) من المادة (38) من اتفاقية جنيف الرابعة سالف الذكر.

46 منطوق الفقرة (5) من المادة (50) من اتفاقية جنيف الرابعة سالف الذكر.

47 منطوق المادة (24) من اتفاقية جنيف الرابعة سالف الذكر.

48 الفقرة (2) من المادة (77) من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

49 الفقرتان (2) و(3) من المادة (38) من اتفاقية حقوق الطفل والمادة (1) من البروتوكول الاختياري الملحق بها.

منع تنفيذ عقوبة الإعدام:

حظرت اتفاقية جنيف الرابعة بشكل صريح تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الطفل، ونصت على أنه «لا يجوز بأي حال إصدار حكم بإعدام شخص محمي تقل سنه عن ثمانية عشر عاماً وقت اقرار المخالفة».⁵⁰ وأكد البروتوكول الأول الملحق في اتفاقية جنيف الرابعة على ما جاء في الاتفاقية بمنع تنفيذ حكم الإعدام لجريمة تتعلق بالنزاع المسلح على الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة.⁵¹ وبذلك تكون اتفاقية جنيف الرابعة ضمنت من الناحية العملية عدم تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأطفال حتى وإن كانوا مشاركون في الأعمال القتالية.

7. تسجيل الأطفال:

تضمنت اتفاقية جنيف الرابعة في أكثر من مرة الإشارة إلى ضرورة تسجيل الأطفال وتمييز شخصيتهم وتسجيل نسبهم.⁵² وكذلك تناولت الاتفاقية ضرورة تمييز الأطفال عن طريق حمل لوحة لتحديد الهوية أو بأي وسيلة أخرى.⁵³ وتناول البروتوكول الأول ضرورة تسجيل الأطفال في حالة الجلاء من أجل تسهيل عملية عودتهم إلى أوطانهم. ويلاحظ أن عملية التسجيل لهؤلاء الأطفال هي عملية تسجيل كاملة⁵⁴ للبيانات المتعلقة بالطفل وتكون شاملة لكافة جوانب شخصيته القانونية والجسدية.⁵⁵

8. حماية وإخلاء الأطفال في المناطق المحاصرة:

وقّرت اتفاقية جنيف الرابعة نوعاً من الحماية الخاصة للطفل أثناء الحصار وطالبت بجلاء هؤلاء الأطفال من المناطق المحاصرة.⁵⁶ وتناول البروتوكول الأول شروط الإجلاء واشترط أن يكون هناك أسباب قهرية تقتضي ذلك تتعلق بصحة الطفل أو علاجه أو سلامته، وكذلك موافقة أولياء أمورهم الشرعيين في حال وجودهم، وفي حالة عدم وجود الأولياء الشرعيين، فإن الموافقة تكون للمسؤولين عنهم بحكم القانون.⁵⁷ وبذلك، فإن عملية إخلاء الطفل تكون استثناء وليست قاعدة يجب تنفيذها بشكل إجباري، حيث إن عملية الإخلاء تتطلب توفر الأسباب القهرية التي تكون لصالح الطفل وتتمثل في الحفاظ على حياته وصحته، وكذلك تتطلب موافقة ولي أمر الطفل المنوي إخلاؤه.

9. المعاملة الخاصة للأطفال المعتقلين:

الأصل القانوني أن الأطفال يجب أن يكونوا بين عائلاتهم ومحبيين من الاعتقال في حالات النزاع الدولي وفي حال عدم مشاركة هؤلاء الأطفال في الأعمال القتالية، ولكن على الرغم من ذلك تضمنت اتفاقية جنيف الرابعة الحماية القانونية لهؤلاء الأطفال في حال وقوعهم في الأسر لدى الدولة المحتلة وطالبت بتوفير نوع من المعاملة الخاصة لهم،⁵⁸ كما طالبت الاتفاقية بصرف أغذية إضافية للحوامل والمريضات والأطفال تتناسب مع احتياجات أجسامهم، وكنوع من الحفاظ على الروابط الأسرية داخل العائلة نصت الاتفاقية على وجوب أن يعتقل الطفل مع أفراد العائلة إن كانوا معتقلين في سجن واحد، أو جمع الطفل مع عائلته إن كان والده أو عائلته معتقلين، وكذلك على حق الوالد في طلب أن يبقى طفله معه داخل المعتقل إذا كان متروكاً خارج السجن دون رعاية عائلية.⁵⁹ وتناول البروتوكول الأول أنه في حالة الأسر يجب العمل قدر الإمكان على توفير مأوى واحد للعائلة⁶⁰ ومنع سجن الطفل مع البالغين إلا في حالة الإقامة مع الأسرة في وحدة عائلية.⁶¹ ومن الأمور القانونية المهمة التي تناولتها الاتفاقية أن معاملة الأسرى الأطفال تتم على أساس أنهم أسرى حرب، وهذا يشكل جائزاً من جوانب الحماية القانونية لهم، حيث لا يجوز لدولة الاحتلال الاحتفاظ بهم أو إبقاؤهم داخل السجون، بل يجب على كل الأطراف المتحاربة أن تبذل

50 المادة 68 من اتفاقية جنيف الرابعة (اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب) المؤرخة في 12 آب 1949.

51 منطوق الفقرة 5 من المادة 77 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949، المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

52 منطوق المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة سالف الذكر.

53 منطوق المادة 24 من اتفاقية جنيف الرابعة سالف الذكر.

54 تشمل عملية التسجيل: (أ) لقب أو ألقاب الطفل (ب) اسم الطفل (ج) نوع الطفل (د) محل وتاريخ الميلاد (أو السن التقريبي إذا كان تاريخ الميلاد غير معروف) (هـ) اسم الأب بالكامل (و) اسم الأم، ولقبها قبل الزواج إن وجد (ز) اسم أقرب الناس للطفل (ح) جنسية الطفل (ط) لغة الطفل الوطنية، وأية لغات أخرى يتكلم بها الطفل (ي) عنوان عائلة الطفل (ك) أي رقم لهوية الطفل (ل) حالة الطفل الصحية (م) فصيلة دم الطفل (ن) الملامح المميزة للطفل (س) تاريخ ومكان العثور على الطفل (ع) تاريخ ومكان مغادرة الطفل للبلد (ف) ديانة الطفل، إن وجدت (ص) العنوان الحالي للطفل في الدولة المضيف (ق) تاريخ ومكان وملابس الوفاة ومكان الدفن في حالة الطفل قبل عودته.

55 منطوق الفقرة 3 من المادة 78 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949، المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

56 المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة سالف الذكر.

57 منطوق الفقرة 3 من المادة 78 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949، المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

58 منطوق المادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة سالف الذكر.

59 منطوق المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة سالف الذكر.

60 منطوق الفقرة 5 من المادة 76 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949، المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

61 منطوق الفقرة 4 من المادة 77 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

قصارى الجهود من أجل الإفراج عنهم.

10. الإفراج عن الأسرى الأطفال:

دعت اتفاقية جنيف الرابعة إلى التركيز على حماية الأطفال وضرورة بذل الجهود للإفراج عنهم وعودتهم إلى منازلهم أو إيوائهم في بلد محايد،⁶² ووضع تدابير تفضيلية وخاصة لصالح الأطفال وضرورة الإفراج عنهم وعدم إبقائهم داخل الأسر.

11. الإغاثة وإرسال الأدوية والأغذية والملابس:

نصت اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة أخذ الأطراف السامية التدابير الكافية لضمان حرية وصول الإمدادات الطبية والأغذية والملابس والمقويات المخصصة للطفل دون الخامسة عشرة من العمر،⁶³ وأكد البروتوكول الأول على ما جاء في الاتفاقية بضرورة منح الطفل معاملة تفضيلية في أعمال الإغاثة والتزود بالمواد الغذائية.⁶⁴ وبذلك تكون الاتفاقية أعطت أهمية بالغة لعملية إغاثة الأطفال وتوفير العناية الطبية لهم، وتزويدهم بكل ما يلزم من مواد غذائية يتطلبها هؤلاء الأطفال وبحاجة إليها أي طفل في الظروف العادية. ولا يقتصر مفهوم الحماية القانونية على توفير تلك المواد ولكن المهم أن يكون هناك حرية وضمان من قبل الدولة المحتلة أو أطراف النزاع لمروور هذه الإمدادات الطبية والأغذية إلى الأطفال دون إعاقة أو تأخير.

12. حق الطفل في التعليم وحماية الثقافة والتقاليد

يعتبر الحق في التعليم أساسياً بالنسبة للطفل سواء وقت السلم أو في حالات النزاع المسلح، وقد تضمن القانون الدولي الإنساني نصوصاً واضحة وصريحة في هذا الخصوص. ومن ضمن ما تنص عليه المادة (50) من الاتفاقية الرابعة على أنه "يتعين على دولة الاحتلال أن تسهل الإدارة الجيدة لمختلف المنشآت المخصصة لتعليم الأطفال. وفي حالة عجز المؤسسات المحلية عن الوفاء باستحقاقات تعليم الأطفال وجب على دولة الاحتلال اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية واللازمة لإعالة وتعليم الأطفال الذين يتيموا أو افترقوا عن والديهما بسبب الحرب، في حال غياب الأصدقاء والأقرباء الذين يستطيعون رعايتهم - على أن يقوم بأداء تلك المهام أشخاص من جنسيتهم ولغتهم ودينهم".

ويستدل في مواقع عديدة من الاتفاقية الرابعة بمقدار الأهمية الخاصة التي توليها الاتفاقية للأطفال من حيث وجوب تلقيهم معاملة تفضيلية في كافة المجالات ومن ضمنها تلقيهم التعليم المناسب. وطبقاً للمادة (50) من الاتفاقية، يتوجب على دولة الاحتلال المبادرة لاتخاذ الإجراءات التي تكفل تعليم الأطفال وتغطية النقص الحاصل في مجال التعليم، بواسطة توفير الكادر التعليمي والاحتياجات اللازمة لتمكين الأطفال من ممارسة تعليمهم. ويحظر على دولة الاحتلال التدخل في مناهج التعليم بتغييرها أو استبدالها بمناهج جديدة. وبالنسبة للمعتقلين الأطفال، فقد نصت الاتفاقية على وجوب تشجيع الدولة الحائزة للأنشطة الذهنية والتعليمية والترفيهية، ومنحهم كافة التسهيلات التي تمكنهم من مواصلة دراستهم والتحاقهم بالمدارس سواء داخل أماكن اعتقالهم أو خارجها. وتشدد الاتفاقية على وجوب ضمان حماية تعليم الأطفال، انطلاقاً من ضرورة حماية وتأمين مستقبل هؤلاء سواء المحتجزين مع أقاربهم في المعتقل، أو أولئك ممن تيمموا أو شردوا عن عائلاتهم، بسبب العمليات الحربية.⁶⁵

وعلى صعيد القانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يطبق في حالات الحرب والسلم العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي ركزت على حقوق الطفل ومنها، إعلان حقوق الطفل، اتفاقية حقوق الطفل، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

لقد انتهكت إسرائيل خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة من خلال عملياتها المسماة «الجرف الصامد»، غالبية جوانب الحماية للأطفال، إن إسرائيل كقوة قائمة في الاحتلال ملزمة بتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وعلى رأسها الاتفاقيات المتعلقة في حقوق المرأة والطفل ومتضمنة جملة من الحقوق ومنها، الحق في الحياة، والسكن، والعمل، والتعليم، وحظر التعذيب، والصحة....الخ.

ومن الأمثلة على عدم احترام إسرائيل لحقوق الطفل استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي أطفالاً من عائلة (بكر) يلعبون كرة القدم على شاطئ غزة، فاستشهد أربعة أطفال وأصيب

62 منطوق المادة 132 من اتفاقية جنيف الرابعة سالفة الذكر.

63 منطوق المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة سالفة الذكر.

64 منطوق الفقرة 1 من المادة 70 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب 1949، المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.

65 أنظر المادة (50) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

زملأؤهم بجروح خطيرة. وقد أظهرتها أشرطة فيديو من قبل وكالات صحافة بشكل واضح⁶⁶.

المبحث الخامس: جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

تعرف جرائم الحرب بأنها "كل مخالفة لقوانين وعادات الحروب، سواء كانت صادرة عن المتحاربين أو غيرهم، وذلك بقصد إنهاء العلاقات الودية بين الدولتين المتحاربتين. ويعرفها بعض الفقهاء بأنها ارتكاب عمدي لتصرف يعرف بأنه خرق جسيم طبقاً لاتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة والبروتوكول الأول، حيث يؤدي ذلك التصرف إلى وفاة أو ألم أو ضرر فادح يصيب أي إنسان أو سجين أو مدني يحميه القانون". بينما يعرفها آخرون على أنها "أي عمل قد يعاقب عليه الجنود أو غيرهم من الناس من قبل العدو عند القبض على مرتكب المخالفة".

حددت المادة (146) من اتفاقية جنيف الرابعة المخالفة الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، حيث نصت على أن "المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعتمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية".

وتتناول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، حيث نصت المادة (5) على أنه الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة:

1. يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية:

(أ) جريمة الإبادة الجماعية.

(ب) الجرائم ضد الإنسانية.

(ج) جرائم الحرب.

(د) جريمة العدوان.

2. تمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان متى اعتمد حكم بهذا الشأن وفقاً للمادتين (121 و 123) يعرف جريمة العدوان ويضع الشروط التي بموجبها تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة، ويجب أن يكون هذا الحكم متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

المطلب الأول: جرائم الحرب وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

حددت المادة (8) من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية نطاق جرائم الحرب الداخلة في اختصاص المحكمة على النحو التالي:

1. يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولاسيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم.

2. لغرض هذا النظام الأساسي تعني « جرائم الحرب:

(أ) الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة بتاريخ 12 آب 1949، أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص، أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام اتفاقية جنيف ذات الصلة:

1. القتل العمد.

2. التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجية.

3. تعمد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة.

4. إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة.

5. إرغام أي أسير حرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية على الخدمة في صفوف قوات دولة معادية.

6. تعمد حرمان أي أسير حرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية من حقه في أن يحاكم محاكمة عادلة ونظامية.

7. الإبعاد أو النقل غير المشروعين أو الحبس غير المشروع.

8. أخذ رهائن.

(ب) الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي، أي فعل من الأفعال التالية:

1. تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية.

2. تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكل أهدافاً عسكرية.

3. تعمد شن هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام عملاً بميثاق الأمم المتحدة ما داموا يستخدمون الحماية التي توفر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب قانون المنازعات المسلحة.

4. تعمد شن هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين أو عن إلحاق أضرار مدنية أو إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية يكون إفراطه واضحاً بالقياس إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة.

5. مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلاء التي لا تكون أهدافاً عسكرية بأية وسيلة كانت.

6. قتل أو جرح مقاتل استسلم مختاراً، يكون قد ألقى سلاحه أو لم تعد لديه وسيلة للدفاع

7. إساءة استعمال علم الهدنة أو علم العدو أو شارته العسكرية وزيه العسكري أو علم الأمم المتحدة أو شاراتها وأزيائها العسكرية، وكذلك الشعارات المميزة لاتفاقيات جنيف مما يسفر عن موت الأفراد أو إلحاق إصابات بالغة بهم.

8. قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو أبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها.

9. تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، والآثار التاريخية، والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية.

10. إخضاع الأشخاص الموجودين تحت سلطة طرف معاد للتشويه البدني أو لأي نوع من التجارب الطبية أو العلمية التي لا تبررها المعالجة الطبية أو معالجة الأسنان أو المعالجة في المستشفى للشخص المعني والتي لا تجري لصالحه وتتسبب في وفاة ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص أو في تعريض صحتهم لخطر شديد.

11. قتل أفراد منتسبين إلى دولة معادية أو جيش معاد أو إصابتهم غداً.

12. إعلان أنه لن يبقى أحد على قيد الحياة.

13. تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها ما لم يكن هذا التدمير أو الاستيلاء مما تحتمه ضرورات الحرب.

14. إعلان أن حقوق ودعاوى رعايا الطرف المعادي ملغاة أو معلقة أو لن تكون مقبولة في أية محكمة.

15. إجبار رعايا الطرف المعادي على الاشتراك في عمليات حزبية موجهة ضد بلدهم حتى وإن كانوا قبل نشوب الحرب في خدمة الدولة المحاربة.

16. نهب أي بلدة أو مكان حتى وإن تم الاستيلاء عليه عنوة.

17. استخدام السموم أو الأسلحة المسممة.

18. استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة.

19. استخدام الرصاصات التي تتمدد أو تتسطح بسهولة في الجسم البشري مثل الرصاصات ذات الأغلفة الصلبة التي لا تغطي كامل جسم الرصاصة أو الرصاصات المحززة الغلاف.

20. استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها، أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة، بشرط أن تكون هذه الأسلحة والقذائف والمواد والأساليب الحربية موضع حظر شامل وأن تدرج في مرفق لهذا النظام الأساسي، عن طريق تعديل يتفق والأحكام ذات الصلة الواردة في المادتين 121، 123.

21. الاعتداء على كرامة الشخص وبخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

22. الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري على النحو المعرف في الفقرة 2 (و) من المادة 7، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي يشكل أيضاً انتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف.

23. استغلال وجود شخص مدني أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط أو مناطق أو وحدات عسكرية معينة.

24. تعتمد توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف طبقاً للقانون الدولي.

25. تعتمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعتمد عرقلة إمدادات الإغاثة على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف.

26. تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إلزامياً أو طوعياً في القوات المسلحة أو استخدامهم للمشاركة فعلياً في الأعمال الحربية.

(ج) في حالة وقوع نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، الانتهاكات الجسيمة للمادة 2 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 آب 1949، وهي أي من الأفعال التالية المرتكبة ضد أشخاص غير مشتركين اشتراكاً فعلياً في الأعمال الحربية، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا سلاحهم وأولئك الذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر⁶⁷؛

(د) تنطبق الفقرة 2 (ج) على المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي وبالتالي فهي لا تنطبق على حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية مثل أعمال الشغب أو أعمال العنف المنفردة أو المتقطعة وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة.

(هـ) الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، في النطاق الثابت للقانون الدولي، أي من الأفعال التالية⁶⁸؛

67. 1. استعمال العنف ضد الحياة والأشخاص، وبخاصة القتل بجميع أنواعه والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.

2. الاعتداء على كرامة الشخص، وبخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

3. أخذ الرهائن.

4. إصدار أحكام وتنفيذ إعدامات دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيباً نظامياً تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف عموماً بأنه لا غنى عنها.

68. 1. تعتمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفقتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية.

2. تعتمد توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف طبقاً للقانون الدولي.

3. تعتمد شن هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام عملاً بميثاق الأمم المتحدة ماداموا يستحقون الحماية التي توفر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب القانون الدولي للمنازعات المسلحة.

4. تعتمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، والآثار التاريخية، والمستشفيات، و أماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية.

5. نهب أي بلدة أو مكان حتى وإن تم الاستيلاء عليه عنوة.

(و) تنطبق الفقرة (2) (هـ) على المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي وبالتالي فهي لا تنطبق على حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية، مثل أعمال الشغب أو أعمال العنف المنفردة أو المتقطعة أو غيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة، وتنطبق على المنازعات المسلحة التي تقع في إقليم دولة عندما يوجد صراع مسلح متداول الأجل بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة أو فيما بين هذه الجماعات.

ليس في الفقرتين 2 (ج) و (د) ما يؤثر على مسؤولية الحكومة عن حفظ أو إقرار القانون والنظام في الدولة أو عن الدفاع عن وحدة الدولة وسلامتها الإقليمية، بجميع الوسائل المشروعة.

المطلب الثاني: الجرائم ضد الإنسانية وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

بين النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في المادة (7) منه نطاق الجرائم ضد الإنسانية، حيث نصت على أنه «لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية «جريمة ضد الإنسانية» متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم:

(أ) القتل العمد.

(ب) الإبادة.

(ج) الاسترقاق.

(د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان.

(هـ) السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي.

(و) التعذيب.

(ز) الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة.

(ح) اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو أجنبية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة (3)، أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو بأية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة.

(ط) الاختفاء القسري للأشخاص.

(ي) جريمة الفصل العنصري.

(ك) الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.

6. الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري على النحو المعرف في الفقرة 2 (و) من المادة 7 أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي يشكل أيضاً انتهاكاً خطيراً للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع.

7. تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر إلزامياً أو طوعياً في القوات المسلحة أو في جماعات مسلحة أو استخدامهم للمشاركة فعلياً في الأعمال الحربية.

8. إصدار أوامر بتشريد السكان المدنيين لأسباب تتصل بالنزاع، ما لم يكن ذلك بدافع من أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية ملحة.

9. قتل أحد المقاتلين من العدو أو إصابته غدرًا.

10. إعلان أنه لن يبقى أحد على قيد الحياة.

11. إخضاع الأشخاص الموجودين تحت سلطة طرف آخر في النزاع للتنشوية البدني أو لأي نوع من التجارب الطبية أو العلمية التي لا تبررها المعالجة الطبية أو معالجة الأسنان أو المعالجة في المستشفى للشخص المعني والتي لا تجري لصالحه وتسبب في وفاة ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص أو في تعريض صحتهم لخطر شديد.

12. تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها ما لم يكن هذا التدمير أو الاستيلاء مما تحتمه ضرورات الحرب.

المبحث السادس: المسؤولية المدنية والجنائية في القانون الدولي الإنساني وملاحقة مجرمي الحرب.

إن أهم ما يميز القانون الدولي هو ترتيب مسؤولية مدنية وجنائية لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

أولاً: المسؤولية المدنية

تعرف المسؤولية المدنية الدولية بأنها النظام القانوني الذي بمقتضاه تلتزم الدولة التي تأتي عملاً غير مشروع طبقاً للقانون الدولي العام، بتعويض الدولة التي لحقها ضرر من هذا العمل، وتتكون عناصر المسؤولية المدنية، القيام بعمل غير مشروع، ويرتب عليه مسؤولية وهنا الحديث عن جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، وعند توفر عناصر المسؤولية المدنية تقوم بذلك مسؤولية الدولة، أولاً بوقف الفعل غير المشروع أي بالتوقف عن الاستمرار في اقتراف جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وثانياً التعويض عن الجرائم المقترفة وما نشأ عنها من ضرر، وذلك إما بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الفعل غير المشروع، أو بدفع التعويض المالي عن الأضرار المترتبة على الفعل غير المشروع.

ثانياً: المسؤولية الجنائية

نصت المادة (25) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على المسؤولية الجنائية الفردية في حال ارتكاب جرائم داخله في اختصاص المحكمة، حيث تناولت :

1. يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملاً بهذا النظام الأساسي.

2. الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعرضة للعقاب وفقاً لهذا النظام الأساسي.

3. وفقاً لهذا النظام الأساسي، يسأل الشخص جنائياً ويكون عرضة للعقاب عن أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة في حال قيام هذا الشخص بما يلي:

(أ) ارتكاب هذه الجريمة، سواء بصفته الفردية، أو بالاشتراك مع آخر أو عن طريق شخص آخر، بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص الآخر مسؤولاً جنائياً.

(ب) الأمر أو الإغراء بارتكاب، أو الحث على ارتكاب، جريمة وقعت بالفعل أو شرع فيها.

(ج) تقديم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب هذه الجريمة أو الشروع في ارتكابها، بما في ذلك توفير وسائل ارتكابها؛

(د) المساهمة بأية طريقة أخرى في قيام جماعة من الأشخاص يعملون بقصد مشترك، بارتكاب هذه الجريمة أو الشروع في ارتكابها، على أن تكون هذه المساهمة متعمدة.

وتناولت المادة (33) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية، لا يعفى الشخص من المسؤولية الجنائية:

1. في حالة ارتكاب أي شخص لجريمة من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، لا يعفى الشخص من المسؤولية الجنائية إذا كان ارتكابه لتلك الجريمة قد تم امتثالاً لأمر حكومة أو رئيس، عسكرياً كان أو مدنياً، عدا في الحالات التالية:

(أ) إذا كان على الشخص التزام قانوني بإطاعة أوامر الحكومة أو الرئيس المعني

(ب) إذا لم يكن الشخص على علم بأن الأمر غير مشروع.

(ج) إذا لم تكن عدم مشروعية الأمر ظاهرة.

2. لأغراض هذه المادة، تكون عدم مشروعية ظاهرة في حالة أوامر ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية.

ويتحمل القادة العسكريون مسؤولية جنائية، حيث نصت المادة الفقرة (1) من المادة (28) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنه "يكون القائد العسكري أو الشخص القائم فعلاً بأعمال القائد العسكري مسؤولاً مسؤولية جنائية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتبكة من جانب قوات تخضع لإمرته وسيطرته الفعليين، أو تخضع لسلطته وسيطرته الفعليين، حسب الحالة، نتيجة لعدم ممارسة القائد العسكري أو الشخص سيطرته على هذه القوات ممارسة سليمة: (أ) إذا كان ذلك القائد العسكري أو الشخص قد علم، أو يفترض أن يكون قد علم، بسبب الظروف السائدة في ذلك الحين، بأن القوات ترتكب أو تكون على وشك ارتكاب هذه الجرائم؛ (ب) إذا لم يتخذ القائد العسكري أو الشخص جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.

ويتحمل رؤساء الدول مسؤولية جنائية، حيث نصت المادة الفقرة (2) من المادة (28) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنه "فيما يتصل بعلاقة الرئيس والمرؤوس غير الوارد وصفها في الفقرة (1)، يسأل الرئيس جنائياً عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمركبة من جانب مرؤوسين يخضعون لسلطته وسيطرته الفعليين، نتيجة لعدم ممارسة سيطرته على هؤلاء المرؤوسين ممارسة سليمة:

(أ) إذا كان الرئيس قد علم أو تجاهل عن وعي أية معلومات تبين بوضوح أن مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك أن يرتكبوا هذه الجرائم؛ (ب) إذا تعلق الجرائم بأنشطة تندرج في إطار المسؤولية والسيطرة الفعليين للرئيس؛ (ج) إذا لم يتخذ الرئيس جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.

إن أهم ما يميز القانون الجنائي الدولي، هو عدم سقوط الدعوى الجنائية بالتقادم، وقد جاء ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على هذه المبدأ، لضمان ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، حيث نصت المادة (29) على أنه «لا تسقط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم أياً كانت أحكامه.

إن المتتبع للجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، يجد بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت العديد من الجرائم التي تندرج تحت نطاق جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، من خلال عدوانها على قطاع غزة، فارتفع عدد القتلى من المدنيين والذين جُلهم من الأطفال والنساء، وممارسات قوات الاحتلال على الأرض، يؤكد بها لا يدع مجالاً للشك بأن أركان جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، منطبقة على ما جرى في قطاع غزة من خلال عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي⁶⁹. وبإمكان دولة فلسطين الاستفادة من ذلك من خلال التبعات القانونية التي حصلت عليها دولة مراقب في الأمم المتحدة، ذلك بالانضمام إلى المزيد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والوكالات المتخصصة⁷⁰.

يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الدول لحماية حقوق الأفراد والجماعات. وقد أيدت مختلف المحافل أعمال حقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية⁷¹ ينطبق القانون الإنساني الدولي على حالات النزاع المسلح والاحتلال، كما هو مذكور في المادة المشتركة (2) من اتفاقيات جنيف المعقودة في (12) آب 1949. ومن المعترف به عالمياً، أن القواعد التي تحكم الاحتلال العسكري، ولا سيما القواعد التي تحكم قوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907 (قواعد لاهاي)، واتفاقية جنيف الرابعة، تجسد القانون الدولي العرفي، وأنها بالتالي تنطبق على إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. وقد اعترف مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بذلك، وأكدت عليه محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في العام 2004 بشأن الجدار.

ويبدو من طول مدة الاحتلال الإسرائيلي البالغ (46) سنة، أنه يتعارض مع الفهم القانوني المقبول وهو أن الاحتلال مؤقت بطبيعته، وكان المقرر الخاص المعني بالأراضي الفلسطينية لعام 1967⁷²، قد أكد في وقت سابق على قصور القانون الإنساني الدولي في سياق الاحتلال الطويلة الأمد، خصوصاً من حيث عجزه عن إدراك مدى انتهاك الاحتلال لمصالح السكان المدنيين ورفاههم الدائم وناقشت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اجتماع الخبراء المعني بالاحتلال والأشكال الأخرى لإدارة الأقاليم الأجنبية، غياب أي حدود زمنية للسيطرة الفعلية على أرض أجنبية، في كل من قواعد لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة، وأشارت إلى أن "الاحتلال المطول يستوجب قواعد محددة لتوجيه الاستجابات للمشاكل العملية الناشئة عنه"⁷³. ويرى المقرر الخاص أن من الضروري وضع مثل هذه القواعد، بما يشمل اتخاذ خطوات لوضع نظم القانون والحقوق، عند استمرار الاحتلال لأكثر من خمس سنوات.

69 لمزيد أنظر أركان الجرائم وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: <http://www1.umn.edu/humanrts/arab/iccelements.html>

70 لمزيد راجع: ياسر غازي علاونه، الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، 2013.

71 انظر مثلاً الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز/يوليه 2004 الفقرات 109 إلى 113 (وطبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، (13

(CCPR/C/21/Rev.1/Add)

the Public Commission to Examine the Maritime Incident of 31 May 2010 and the Turkel Commission), "Israel's mechanisms for examining and investigating complaints and claims of violations of the laws of armed conflict according to international law" (February 2013), p. 64. Available from turkel-committee.gov.il/files/newDoc3/The%20Turkel%20Report%20for%20web%20site.pdf. See General Assembly resolution 2200 A (XXI), annex.

72 أنظر تقرير المقرر الخاص، حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، <http://daccess-dds>

73 "ICRC, "Occupation and other forms of administration of foreign territory: expert meeting

<https://www.icrc.org/eng/assets/files/publications/icrc-002-4094.pdf>

وتشمل الالتزامات المفروضة على الدول واجب الحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أطراف ثالثة. ويجب على الدول اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع الانتهاكات من قبل جهات خاصة والتحقيق فيها، ومعاقبته، وجبره.

وأكدت محكمة العدل الدولية في فتوى الجدار أيضاً فيما إذا كانت اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها إسرائيل تسري على الأراضي الفلسطينية المحتلة. تنكر إسرائيل أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينطبقان على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتقول بأن القانون الإنساني هو الحماية التي توفر في حالة صراع كتلك القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يقصد بمعاهدات حقوق الإنسان حماية المواطنين من حكوماتهم ذاتها في أوقات السلم. وتلاحظ المحكمة أنه وإن كانت ولاية الدول ولاية إقليمية في المقام الأول، فإنه يمكن أن تمتد في بعض الأحيان خارج الإقليم الوطني. وبالنظر إلى أهداف ومقاصد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يبدو من الطبيعي حتى في هذه الحالة، أن تكون الدول الأطراف في العهد ملزمة بالامتثال لأحكامه. وختاماً، ترى المحكمة أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينطبق فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها الدولة عند ممارستها لولايتها خارج إقليمها. وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل المبرمة في (20) تشرين الثاني (1989)، فإن ذلك الصك يتضمن المادة 2 التي تنص على أن "تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها، وبالتالي فإن هذه الاتفاقية تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة"⁷⁴. من الواضح أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال الاتزام بذلك.

الفصل الثاني: مجلس الأمن الدولي والمرأة والسلام والأمن

نتناول في هذا الفصل دور مجلس الأمن الدولي في حماية المرأة، حيث صدر عن المجلس العديد من القرارات المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ومنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) حول المرأة والسلام والأمن، قرار مجلس الأمن 1820 (2008) قرار مجلس الأمن 1888 (2009) قرار مجلس الأمن 1889 (2009) قرار مجلس الأمن 1960 (2010) قرار مجلس الأمن 2106 (2013) وقرار مجلس الأمن 2122 (2013).

كما نتناول قرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية ضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودوره في حماية النساء في فلسطين.

المبحث الأول: قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) حول المرأة والسلام والأمن⁷⁵

تناول قرار مجلس الأمن الدولي حول النساء والسلام والأمن، وهو أول قرار دولي يصدر عن المجلس، ويعترف بتأثير النزاعات على النساء والفتيات في النزاعات المسلحة⁷⁶، وأعربت ديباجة القرار عن قلقه لأن المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، يشكلون الأغلبية العظمى من المتأثرين سلباً بالصراع المسلح بوصفهم لاجئين ومشردين داخلياً، وعثلون بصورة متزايدة هدفاً للمقاتلين والعناصر المسلحة، وإذ يسلم بأثر ذلك على السلام والمصالحة الدائمين، وإذ يؤكد مجدداً الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، الحاجة إلى التطبيق الكامل للقانون الدولي الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذين يحميان حقوق المرأة والفتاة أثناء الصراعات وبعدها، وأن فهم آثار الصراع المسلح على المرأة والفتاة، وتوفير ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حمايتهما ومشاركتهم الكاملة في عملية إحلال السلام، إلى الإسهام بدرجة كبيرة في حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

مشاركة النساء على كافة أصعدة صنع القرار وفي عمليات حفظ السلام

حث مجلس الأمن الدولي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، وإلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في عمليات حل الصراعات وإحلال السلام، وتعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه. والسعي إلى زيادة دور المرأة وإسهامها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية وخاصة بين المراقبين العسكريين والشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، ومراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، ويحث الأمين العام على أن يكفل احتواء جميع العمليات الميدانية على عنصر جنساني حيثما كان ذلك مناسباً⁷⁷.

74 فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، http://palestineun.org/wp-content/uploads/2013/08/advisory_arabic.pdf

75 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 4213 المعقودة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2000.

76 أنظر جاي كيرك وسوزان تايلور، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325

77 البند (1,2,3,4,5) من قرار مجلس الأمن 1325، الذي اتخذته المجلس في جلسته 4213 المعقودة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2000

طالب قرار مجلس الأمن الدولي من الأمين العام للأمم المتحدة بتزويد الدول الأعضاء بمبادئ توجيهية ومواد تدريبية بشأن حماية المرأة وحقوقها واحتياجاتها الخاصة، وكذلك بشأن أهمية إشراك المرأة في جميع تدابير حفظ السلام وبناء السلام، ويطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل حصول الأفراد المدنيين العاملين في عمليات حفظ السلام على تدريب مماثل، والأخذ بعين الاعتبار عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وما يتعلق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء الصراع، واتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة والعمليات التي يقوم بها السكان الأصليين لحل الصراعات، وتدابير تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقيات السلام، واتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء.⁷⁸

حماية حقوق الفتيات والنساء

طالب قرار المجلس جميع الدول الأطراف في الصراع المسلح أن تحترم احتراماً كاملاً القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن وخاصة باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات المنطبقة على هذه الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف لعام (1949) وبروتوكولها الإضافي لعام (1977)، واتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى، وأن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، لا سيما الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي. وشدد القرار على مسؤولية جميع الدول عن وضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، بما في ذلك تلك المتعلقة بما تتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من أشكال العنف، ويؤكد، ضرورة استثناء تلك الجرائم من أحكام العفو والتشريعات ذات الصلة، حيثما أمكن. وشدد القرار على ضرورة أن تحترم جميع أطراف الصراعات المسلحة الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، وأن تراعي الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة، بما في ذلك لدى تصميم تلك المخيمات والمستوطنات، وركز القرار على إعادة الدمج من خلال وضع خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على مراعاة الاحتياجات المختلفة للمقاتلين السابقين إنثاءً وذكرًا.

وأبدي المجلس استعداده اتخاذ تدابير بموجب المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة⁷⁹، للنظر في الآثار المحتملة لتلك التدابير على السكان المدنيين، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة، وذلك للنظر في منح الاستثناءات الإنسانية المناسبة، وأعرب المجلس عن استعداده لضمان مراعاة بعثات مجلس الأمن للاعتبارات الجنسانية وحقوق المرأة، بما في ذلك عن طريق التشاور مع المجموعات النسائية المحلية والدولية. ودعا القرار الأمين العام بإجراء دراسة لأثر الصراع المسلح على المرأة والفتاة، ودور المرأة في بناء السلام، والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وحل الصراعات، ويدعوه أيضاً إلى أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن النتائج التي تنتهي إليها هذه الدراسة، وإلى أن يتيح ذلك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة⁸⁰.

وأشار القرار في الفقرة (12) إلى قراره رقم 1296 (2000) حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والذي أحتوى على نصوص تؤكد على حماية النساء والأطفال، تؤكد من جديد قلقها البالغ إزاء تأثير ضار واسع النطاق للنزاع المسلح على المدنيين، بما في ذلك تأثير خاص للنزاع المسلح على النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، وتؤكد من جديد أيضاً في هذا الصدد على أهمية التصدي بشكل كامل الحماية الخاصة ويحتاج المساعدة في ولايات عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، يعرب عن اعتزامه القيام، عند الاقتضاء، لدعوة أطراف النزاع إلى اتخاذ ترتيبات خاصة لتلبية احتياجات الحماية والمساعدة للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك من خلال تشجيع «أيام التحصين» وغيرها من الفرص لتوصيل أمنة ودون عوائق من الخدمات الأساسية الضرورية⁸¹.

تنفيذ المنظور الجنساني في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة.

طالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتنفيذ المنظور الجنساني في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة، وأن يتناول في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن، حيثما كان ذلك مناسباً،

78 البنود (6,7,8) من قرار مجلس الأمن 1325، الذي اتخذته المجلس في جلسته 4213 المعقودة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2000

79 تنص المادة (41) لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير. ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية.

80 البنود (9,10,11,12,13,14,15,16) من قرار مجلس الأمن 1325، الذي اتخذته المجلس في جلسته 4213 المعقودة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2000

81 القرار 1296 (2000) حماية المدنيين في الصراعات المسلحة - الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 4130 المعقودة في 19 أبريل 2000 <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2000.shtml>

التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في جميع بعثات حفظ السلام وسائر الجوانب الأخرى المتعلقة بالمرأة والفتاة؛ وأبقى المجلس المسألة قيد النظر⁸².

وقد أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم (30) كفاية أن تكون خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن (1325) (2000) وما تلاه من قرارات متوافقة مع الاتفاقية، وأن تخصص ميزانيات كافية لتنفيذها، كفاية أن يعكس تنفيذ الالتزامات المفروضة من مجلس الأمن نموذجاً قائماً على المساواة الفعلية، وأن يأخذ في الاعتبار تأثير سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع على جميع الحقوق الواردة في الاتفاقية، إضافة إلى ما يتعلق بالعنف الجنساني المتصل بالنزاعات من انتهاكات بما في ذلك العنف الجنسي، تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ومع المنظمات غير الحكومية العاملة على تنفيذ جدول أعمال مجلس الأمن المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وأشارت اللجنة إلى أن النزاعات تؤدي إلى تفاقم التفاوتات القائمة بين الجنسين، مما يزيد بدرجة عالية من خطر تعرض المرأة لمختلف أشكال العنف الجنساني سواء من قبل الجهات الفاعلة الحكومية أو الجهات من غير الدول. وتحدثت أعمال العنف المتصلة بالنزاعات في كل مكان، فقد تحدثت في البيت أو في مرافق الاحتجاز أو في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين. ولا جدال في أنه، في حين يتضرر جميع المدنيين من النزاع المسلح، إلا أن النساء والفتيات يتعرضن بصفة رئيسية ومتزايدة للعنف. ويؤدي العنف الجنساني أيضاً إلى انتهاكات إضافية متعددة لحقوق الإنسان، ولا يُنظر إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار باعتبارهما أوليتين، بل قد تُنحى هذه الأمور جانبا بوصفها متنافية مع أهداف تحقيق الاستقرار.

وحثت التوصية على ضمان تمثيل المرأة، على قدم المساواة، في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية، بما في ذلك تمثيلها في القوات المسلحة والشرطة ومؤسسات العدالة، وآليات العدالة الانتقالية، التي تعالج الجرائم المرتكبة أثناء النزاع، كفاية إشراك المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على قضايا المرأة وممثلات المجتمع المدني، على قدم المساواة، في جميع مفاوضات السلام وجهود إعادة البناء وإعادة الأعمار بعد انتهاء النزاع. إشراك النساء في أنشطة التفاوض والتوسط كأعضاء في وفودها، بما في ذلك في الرتب العليا؛ تقديم المساعدة التقنية بشأن عمليات حل النزاعات إلى البلدان الخارجة من فترات النزاع من أجل تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة.

وأن الانهيار التام للهيكل الأساسية العامة وهاكل تقديم الخدمات بالدولة هو أحد التبعات الرئيسية والمباشرة للنزاعات المسلحة، ويؤدي إلى عدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان. وفي مثل هذه الحالات، تكون النساء والفتيات هن أول من يواجهن المعاناة، حيث يتحملن العبء الأكبر للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للنزاع.

وفي المناطق المتضررة من النزاعات، يتعذر الحصول على الخدمات الضرورية، مثل الرعاية الصحية، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويؤدي انهيار أو تدمير الخدمات الصحية، المقترب بفرض قيود على تنقل المرأة، إلى تقويض فرص حصول المرأة على الرعاية الصحية على قدم المساواة مع الرجل. وتوصي اللجنة بوضع برامج للفتيات المتضررات من النزاع اللاتي يتركن المدرسة قبل الأوان، بحيث يمكن إعادة إدماجهن في المدارس أو الجامعات في أقرب وقت ممكن، ضمان تعزيز استراتيجيات الانتعاش الاقتصادي للمساواة بين الجنسين باعتبارها شرطاً مسبقاً ضرورياً لاقتصاد مستدام في مرحلة ما بعد النزاع، وتعزيز الفرص المتاحة لتمكين المرأة اقتصادياً. وتكون النساء والفتيات أثناء الهروب، والتوطين، والعودة داخل المناطق المتضررة من النزاعات، عرضة بشكل خاص للتشريد الداخلي القسري، فإنهن يتعرضن في كثير من الأحيان لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء الهروب وفي مرحلة التشريد. وأخيراً، أوصت اللجنة بكفاية مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات صياغة الدستور واعتماد آليات تراعي الفروق بين الجنسين لمشاركة الجمهور وتلقي مساهماته في تلك العمليات، مكافحة الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق المرأة وضمان التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان على النحو الواجب ومقاضاتها والمعاقبة عليها عن طريق تقديم الجناة إلى العدالة⁸³.

أما بخصوص تنفيذ القرار (1325)، فقد نصت المادة (25) من ميثاق الأمم المتحدة « يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق، ونصت المادة (42) من الميثاق « لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية. ونصت المادة (48) على أن « الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء «الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس. يقوم أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها». وأكدت المادة (50) يتضافر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن.

إن كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ملزمة طبقاً للمادة (25) من الميثاق، ولأن المجلس يهتم بكافة التبعات الرئيسية التي تحافظ على السلم والأمن الدوليين، لذلك فكل

ما يصدر عن مجلس الأمن هو قرارات لها طابع الإلزام حتى على الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة، إذا كانت القرارات بشأن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لذلك تترتب المسؤولية الدولية في حق الدولة التي لم تلتزم بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن. إن النص الصريح لهذه المادة يرى أغلب فقهاء القانون الدولي أن جميع « المقررات الدولية (Resolutions) التي تصدر تحت تسمية قرارات (Décisions) تتمتع بالصفة الإلزامية، ولذا فهي واجبة التنفيذ من قبل الدول المخاطبة بأحكامها، وواجبة الاحترام من بقية الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة. ولا يفرق أصحاب هذا الرأي بين القرارات المتخذة بموجب الفصل السادس من الميثاق وتلك المتخذة بموجب الفصل السابع منه لأن طبيعة القرارات واحدة لا تتغير⁸⁴. وهناك من يرفض رقابة محكمة العدل الدولية على قرارات مجلس الأمن، خشية أن يؤدي ذلك إلى عرقلة عمله، ومن أنصاره: دلاس وكلسن والقاضي أودا. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن قرارات مجلس الأمن ملزمة، ولو تعارضت مع قواعد القانون الدولي الذي تقرره مصادر أخرى⁸⁵.

إن القرار (1325)، وفر حماية للنساء تنطلق من القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافي لعام (1977). يحق للطرف الفلسطيني مطالبة كافة الدول الأطراف باتفاقيات جنيف الأربع استناداً لنص المادة (146) بواجب ومسؤولية التدخل والتحرك لملاحقة الإسرائيليين وملاحقتهم على الجرائم المرتكبة بحق النساء الفلسطينيات. وإن أهم ما يميز القرار إنه تناول الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من نص القرار كونه صادراً عن مجلس الأمن الدولي ويتمتع بالصفة الإلزامية لجميع الدول في ملاحقة مرتكبي الانتهاكات بحق النساء أثناء النزاعات المسلحة، ويقع على مسؤولية وعائق جميع الدول في وضع حد لنهاية الإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وبأمكان دولة فلسطين الاستفادة من متابعة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من خلال هذا القرار أو بالعمل مع الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، أو بالانضمام لميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبأمكان الحركة النسوية والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية الاستفادة من انضمام فلسطين⁸⁶ إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ودخولها حيز النفاذ والتي على أساسها سيتم تقديم تقارير دورية للأمم المتحدة من شأنه مساعدة الدولة في تقديم المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، وفضح الانتهاكات الإسرائيلية أمام اللجان التعاقدية في الأمم المتحدة، وكذلك عبر مداخلات مباشرة من قبل المؤسسات الحقوقية والنسوية أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وعلى الحركة النسوية العمل لتفعيل هذا القرار من خلال تقديم تقاريرها حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة أمام لجنة سيدوا، لشرح وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي على المرأة وعلى رأسها حق تقرير المصير، أو أي لجان دولية أخرى، ويمكن الاستفادة من ترفيع فلسطين في هذا الإطار لدى المنظمة الدولية⁸⁷. وعلى دولة فلسطين الاستفادة من الاستعراض الذي سيتم للقرار في العام 2015، لإدراج حماية حقوق النساء في فلسطين، وتضمين القرار لبدء يتعلق في حماية النساء في المناطق الخاضعة للاحتلال.

المبحث الثاني: قرارات مجلس الأمن الدولي وحماية النساء (المرأة والسلام والأمن).

اعتمد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، على الصعيد الدولي، سبعة قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي: قرار مجلس الأمن الدولي (1325) 2000، قرار مجلس الأمن رقم 1820 (2008)، قرار مجلس الأمن 1888 (2009)، قرار مجلس الأمن 1889 (2009)، قرار مجلس الأمن 1960 (2010)، قرار مجلس الأمن 2106 (2013)، وقرار مجلس الأمن 2122 (2013). تضمنت جميع هذه القرارات حماية للنساء في النزاعات المسلحة، ونرى بأن المجتمع الدولي أولى اهتماماً للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في النزاعات وخصوصاً بعد إصدار المجلس لقراره 1325 لعام 2000، حيث تلا هذا القرار صدور قرارات سابقة الذكر التي تؤكد في مضمونها ومحتواها على المرأة والسلام والأمن.

قرار مجلس الأمن رقم 1820 (2008)

اعتمد مجلس الأمن القرار 1820 الذي يربط العنف الجنسي صراحةً بوصفه أداة للحرب بقضايا المرأة والسلام والأمن. ويعزز قرار مجلس الأمن 1820 القرار 1325، ويبرز أن العنف الجنسي في حالات النزاع يشكل جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو فعلاً منشئاً لجريمة تتعلق بالإبادة الجماعية، ويطالب أطراف النزاع المسلح بأن تتخذ على الفور التدابير الملزمة لحماية المدنيين من العنف الجنسي، بما في ذلك تدريب القوات، وإنفاذ تدابير تأديبية⁸⁸.

84 http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5591:2012-02-07-07-23-56&catid=180&Itemid=121&lang=ar

85 أنظر الدكتور رمزي حسونه، مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وآلية الرقابة عليها منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/541-564>

pdf

86 لمزيد راجع: ياسر غازي علاونه، الاستحقاقات القانونية المتتية على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، 2013.

87 لمزيد راجع ياسر غازي علاونه، فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين

88 للاطلاع على نص القرار كامل يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: [http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1820\(2008\)](http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1820(2008))

يعد القرار 1888 متابعاً لقرار مجلس الأمن 1820، وهو يكلف بعثات حفظ السلام بحماية المرأة والأطفال من العنف الجنسي أثناء النزاع المسلح، ويطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص معني بالعنف الجنسي في النزاعات المسلحة⁸⁹.

تناول القرار 1889 الذي يطالب بمواصلة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام ووضع مؤشرات لقياس التقدم في تنفيذ القرار 1325 حيث طلب من الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن في غضون 6 أشهر مجموعة من المؤشرات لاستخدامها على المستوى العالمي لمتابعة تنفيذ هذا القرار، يمكن أن تكون بمثابة أساس مشترك لتقديم التقارير من قبل كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والدول الأعضاء، بشأن تنفيذ القرار (1325) في العام 2010، وما بعده، لكي ينظر فيها المجلس⁹⁰.

اعتمد مجلس الأمن القرار 1960 الذي يستكمل ويعمق جدول أعمال المرأة والسلام والأمن والتركيز على العنف الموجه ضد المرأة والطفل في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك العنف الجنسي.

اعتمد مجلس الأمن القرار 2106 الذي يؤكد أن جميع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة عليها أن تفعل المزيد لتنفيذ ولاياتها السابقة ومكافحة الإفلات من عقاب جرائم العنف الجنسي⁹¹. ويؤكد القرار 2106 أيضاً على أهمية المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع. ويلاحظ أن العنف الجنسي قد يشكل جريمة ضد الإنسانية أو فعلاً منشئاً لجريمة تتعلق بالإبادة الجماعية؛ كما يشير إلى أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة في النزاعات المسلحة هي جرائم حرب. وأن مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تحظى بالاهتمام الدولي التي ترتكب ضد النساء والفتيات ما فتئت تتعزز من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم المختصة والمختلطة، والدوائر المختصة في المحاكم الوطنية؛ ويؤكد من جديد عزمه على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب بقوة ودعم المساءلة بالوسائل المناسبة⁹².

يشدد القرار 2122 على المساءلة في تنفيذ القرار 1325، وأهمية إشراك المرأة في جميع مراحل منع الصراعات وحلها والانتعاش منها. وضرورة توافر معلومات وتحليلات آنية تتناول أثر النزاع المسلح في النساء والفتيات ودور المرأة في بناء السلام وأبعاد عمليات السلام المتصلة بالمرأة ومسألة تسوية النزاع. يطلب إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية أن تدرجا باستمرار في تقاريرهما إلى المجلس معلومات عن المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن وما يتصل بذلك من توصيات. ويشدد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تذليل العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى العدالة في سياقات النزاع وما بعد انتهائه بطرق من بينها، إنشاء آليات لإصلاح القطاعات القانوني والقضائي والأمني وغير ذلك من الآليات؛ يكرر تأكيد اعتزامه إجراء استعراض رفيع المستوى في العام 2015، لتقييم التقدم المحرز على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني في تنفيذ القرار 1325، وتجديد الالتزامات والتصدي للعقوبات والقيود التي تعوق تنفيذ القرار 1325⁹³.

المبحث الثالث: قرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول ضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ودوره في حماية النساء في فلسطين.

89 [http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1888\(2009](http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1888(2009)

90 للاطلاع على نص القرار كامل يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: [http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1889\(2009](http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1889(2009)

91 للاطلاع على نص القرار كامل يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: [http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1960\(2010](http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1960(2010)

92 للاطلاع على نص القرار كامل يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: [http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2106\(2013](http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2106(2013)

93 للاطلاع على نص القرار كامل يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: [http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2122\(2013](http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2122(2013)

بتاريخ (23) تموز 2014، عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جلسة استثنائية لمناقشة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وقد أدان بشدة امتناع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن إنهاء احتلالها المطول للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأدان المجلس الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، الناتجة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية المنفذة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 13 حزيران 2014، ولا سيما آخر اعتداء عسكري شنته إسرائيل جواً وبراً وبحراً على قطاع غزة المحتل، وأنطوى على هجمات غير متناسبة وعشوائية، شملت القصف الجوي للمناطق المدنية، واستهداف المدنيين وممتلكات المدنيين في عقاب جماعي مخالف للقانون الدولي، وغير ذلك من الأفعال، بما فيها استهداف الطواقم الطبية والإنسانية، التي قد تشكل جرائم دولية، والتي أدت بصورة مباشرة إلى قتل أكثر من (500) فلسطيني، معظمهم من المدنيين وبينهم أكثر من 100 طفل، وجرح أكثر من 3500 شخص، وإلى التدمير الغاشم للمنازل والبنية التحتية الحيوية والممتلكات العامة». ودعا المجلس إلى وقف فوري للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى وضع حد للهجمات ضد جميع المدنيين.

وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنهي فوراً وبالكامل إغلاقها غير القانوني لقطاع غزة المحتل، وهو الإغلاق الذي يشكل بحد ذاته عقاباً جماعياً للسكان المدنيين الفلسطينيين، وذلك بطرق منها فتح المعابر بشكل فوري ودائم وغير مشروط أمام تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من قطاع غزة وإليه، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأوصى القرار حكومة سويسرا، بصفتها الوديعة لاتفاقية جنيف الرابعة⁹⁴، بأن تدعو فوراً من جديد إلى عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وضمان احترامها وفقاً للمادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، مع مراعاة البيان الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في 15 تموز 1999 والإعلان الذي اعتمدته المؤتمر في 5 كانون الأول 2001.

وقرر المجلس أن يرسل على وجه الاستعجال لجنة تحقيق دولية مستقلة، يعيّنها رئيس مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في قطاع غزة المحتل، في سياق العمليات العسكرية المنفذة منذ (13) حزيران 2014 سواء قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها، وتقرير الوقائع والظروف المحيطة بهذه الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد المسؤولين عنها، وتقديم توصيات، ولا سيما توصيات بشأن تدابير المساءلة، وكل ذلك بغية تفادي الإفلات من العقاب ووضع حد له وضمان محاسبة المسؤولين، وتوصيات بشأن سبل ووسائل حماية المدنيين من أي اعتداءات أخرى، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثامنة والعشرين. وطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك التدابير المتخذة لضمان المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين.

إن قرار مجلس حقوق الإنسان في تشكيل لجنة لتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس المحتلة من شأنه أن يكشف الكثير من الحقائق حول قتل النساء والأطفال في قطاع غزة، والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في القطاع من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والتي تشكل في مجملها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقد أدانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في حينه نافي بيلاي القصف الإسرائيلي على المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة وغيرها من مرافق البنى التحتية الحيوية في غزة، وشددت على ضرورة احترام قواعد ومبادئ ومعايير القانون الدولي الإنساني والعمل على تحقيق العدالة ومساءلة المنتهكين وعدم الإفلات من العقاب مشيرة لما ورد في تقرير بعثة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في العام 2009، فيما يتعلق بإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية⁹⁵. إن أهم إنجاز يمكن تحقيقه في إحالة ملف العدوان على قطاع غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتنص المادة (13، 14) من نظام روما على أن «للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة (5) وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية: (أ) إذا أحالت دولة طرف إلى المدعي العام وفقاً للمادة 14 حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت؛ (ب) إذا أحال مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت؛ (ج) إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقاً للمادة 15. للمدعي العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة. يجوز لدولة طرف أن تحيل إلى المدعي العام أية حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة قد ارتكبت وأن تطلب إلى المدعي العام التحقيق في الحالة بغرض البت فيما إذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص معين أو أكثر بارتكاب تلك الجرائم». تحدد الحالة، قدر المستطاع، الظروف ذات الصلة وتكون مشفوعة بما هو في متناول الدولة المحيلة

وفي خطوة إستباقية للتهرب من الالتزامات القانونية ولادعاء إسرائيل بأنها قامت بالتحقيق بالانتهاكات التي ارتكبتها جنودها في قطاع غزة، وتجنباً للملاحقة الجنائية للجنود الإسرائيليين أعلن المدعي العسكري العام الإسرائيلي فتح تحقيق جنائي في العديد من العمليات التي نفذها الجيش أثناء العدوان على قطاع غزة. وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعرب عن نيته تشكيل لجنة تحقيق في حادث قصف مدرسة تابعة للأمم المتحدة وسقطت نتيجتها (14) شهيدا فلسطينيا. وأن التحقيق الجنائي الذي سيقوم به الجيش الإسرائيلي سيشمل العديد من الأحداث من ضمنها قصف مدرسة شمال قطاع غزة تابعة للأمم المتحدة يوم (14) تموز 2014، وسقط (14) فلسطينيا والعديد من الجرحى، كذلك قصف شاطئ مدينة غزة والتي سقط فيها (4) أطفال قتلى. وأن لجنة خاصة للمدعي العسكري العام بأشرت بالتحقيق في (44) حادث، تحت ادعاء بأن الجيش الإسرائيلي قصف الأبرياء وأصابهم بما يخالف القانون، في حين سوف يقوم بالتحقيق في (55) ملف آخر خلال الأيام القادمة، وأشار الموقع إلى أنه فتح تحقيق جنائي في ثلاث حوادث أخرى من ضمنها قتل فلسطينية في الشجاعة بعد خروجها من بيتها، كذلك ممارسة العنف من قبل جنود جولاني في الشجاعة بحق فلسطيني لعدة أيام⁹⁶.

الفصل الثالث: تأثير العدوان الإسرائيلي على حقوق المرأة والطفل في قطاع غزة

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (2153) مواطناً، وأصيب (10840) شخصاً معظمهم من المدنيين⁹⁷، ووصل عدد القتلى من الأطفال إلى (577) طفلاً، والمصابين إلى (3292) طفلاً، ووصل عدد القتلى من كبار السن (102)⁹⁸ ووصل عدد القتلى من النساء إلى (296) امرأة، وارتفع عدد المصابات منهن إلى (2102) امرأة، وقامت قوات الاحتلال باستهداف (948) منزلاً سكنياً بشكل مباشر بالطائرات الحربية، دمرت بالكامل، وكذلك قصفت (166) عائلة، دمرت منازلها فوق رؤوسها، سقط منها (991) قتيلاً⁹⁹. وأن هناك أكثر (3000) مواطن تعرضوا لإعاقة دائمة، وكشفت وزارة الشؤون الاجتماعية عن حاجة 40% من الجرحى في العدوان الإسرائيلي إلى أدوات وأجهزة وبرامج محددة لذوي الاحتياجات الخاصة¹⁰⁰.

ونج عن العدوان الإسرائيلي إبادة (70) عائلة بالكامل، مما يؤكد أنه لا يوجد مكان آمن من القصف في قطاع غزة. وتشير بعض المصادر إلى أن (145) عائلة فقدت (3) من أفرادها على الأقل، مجموع (755) ضحية¹⁰¹. ومن الملاحظ أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت المنازل السكنية، وخصوصاً المناطق المكتظة بالسكان غير مكتظة بأرواح المدنيين العزل، فيما تم التركيز على قصف المنشآت المدنية والخدمات، والمباني السكنية والجمعيات والمساجد ومدارس وكالة الغوث التي نزح إليها عشرات آلاف من المواطنين نتيجة هدم منازلهم أو تهديدهم بترك تلك المنازل. وأدانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة نافي بيلاي القصف الإسرائيلي على المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة وغيرها من مرافق البنى التحتية الحيوية في غزة مثل محطة طاقة الكهرباء الوحيدة، وكذلك قصف مدرسة تابعة للأمم المتحدة في غزة خصصت لإيواء المواطنين المتأثرين بالصراع، وشددت على ضرورة المساءلة خاصة في ظل تزايد الأدلة على وقوع جرائم حرب، وازدياد عدد الضحايا المدنيين خاصة من الأطفال. وأوضحت أنه قد تم قصف (6) مدارس تابعة للأمم المتحدة مما أسفر عن قتل عدد من المدنيين فضلاً عن ترويع وتهديد النساء والأطفال والرجال من بينهم موظفي الأمم المتحدة، وقالت أن هذه الأفعال من الممكن أن ترقى لدرجة جرائم الحرب. وأكدت المفوضة أن موظفي الإغاثة الإنسانية وكل ما يتصل بعمل الإغاثة ويشمل ذلك مدارس الأونروا في غزة يجب أن تحظى بالحماية والاحترام بموجب القانون الدولي، ويعد استهدافها انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وربما يرقى أيضاً إلى جرائم الحرب¹⁰².

وطال القصف الإسرائيلي طواقم الإسعاف والصحافيين ومراكز إيواء النازحين، حيث قصفت قوات الاحتلال (8) مستشفيات، منها مستشفى الوفاء الذي تمت تسويته بالأرض، وتعرضت (36) سيارة إسعاف للقصف، واستشهد (22) مسعفاً، و(18) صحافياً، فيما تم قصف (7) مراكز إيواء للنازحين في مدارس وكالة الأونروا، ما تسبب باستشهاد (80) مواطناً فيها. وتعرض أكثر من (450) مصنعاً للتدمير بشكل كامل منها مصنع العودة الذي يعود تأسيسه لسبعينيات القرن الماضي، ما تسبب بخسارة قدرها (36) مليون دولار. وخلال العدوان على قطاع غزة تم قصف (15) مستشفى و(18) عيادة طبية. كما نزح حوالي (140,895) آخرون ليقيموا مع عائلات في مناطق مختلفة من القطاع. هذا وقد سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة أن (373,000) طفل باتوا يحتاجون إلى دعم نفسي واجتماعي بفعل ما شهدوه من أزمات خلال

96 <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=726617>

97 أنظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: 39:2009-11-24-06-31-catid=12467:2014-08-26-11-44-38-catid=39:2009-11-24-06-31-
http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12467:2014-08-26-11-44-38-catid=39:2009-11-24-06-31-

298&Itemid=194

98 نظر منظمة الصحة العالمية، تقرير منشور على موقعها الإلكتروني: 10.pdf?ua=1
http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_Sitrep_on_Gaza_10.pdf?ua=1

99 أنظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: 39:2009-11-24-06-31-catid=12467:2014-08-26-11-44-38-catid=39:2009-11-24-06-31-
http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=12467:2014-08-26-11-44-38-catid=39:2009-11-24-06-31-

298&Itemid=19429&Itemid=194

100 <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=724326>

101 <http://kofiappress.net/main/news/55226>

102 <http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14916&LangID=A>

العدوان وأن (1,000) طفل من أصل (3,000) أصيبوا، باتوا من أصحاب الاحتياجات الخاصة¹⁰³.

وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف أبراج وعمارات سكنية بصواريخ وبراميل متفجرة، ما جعلها ركماً. وأنه استناداً إلى إحصائية نشرها جيش الاحتلال عن عدد القذائف التي تم استهداف قطاع غزة بها، تظهر بأن كل ثانية على مدار (51) يوماً من العدوان شهدت سقوط قذيفة على غزة. وقامت قوات الاحتلال بقصف شبكات الكهرباء والماء والمياه والصرف الصحي، ما تسبب بانتشار الأمراض المعدية منها (15) حالة إصابة بمرض السحايا، وفق ما أظهرت فحوصات (12) فريقاً طبياً من الإغاثة الطبية خلال زيارات نفذوها لمراكز الإيواء¹⁰⁴. وفي تموز (2014)، دعت منظمة الصحة العالمية المجتمع الدولي لدعم الاستجابة الصحية في فلسطين، لكي يتمكن الرجال والنساء والأطفال المتأثرون بالصراع من تلقي الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها¹⁰⁵. وقال رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد «بيتر ماورير،» لقد أوقع هذا النزاع خسائر بشرية غير مقبولة في صفوف المدنيين لقد أذهلتنا التكلفة البشرية لهذا النزاع كما أذهلت أشخاصاً آخرين كثيرين. وإننا لنشاط الناس الأشد ضعفاً الأطفال والشيوخ والمرضى والجرحى ألامهم وأحزانهم ونقف إلى جانبهم، فهم الذين تكبدوا الجزء الأكبر من الثمن الباهظ لهذا النزاع»¹⁰⁶.

ويشير مكتب المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى أن عشرات الآلاف من المشردين داخلياً يقيمون في ملاجئ الطوارئ. وأن أكثر من (100,000) شخص، الذين دمرت منازلهم أو تضررت بشدة، سيحتاجون إلى حلول المأوى طويلة الأجل. وأن (108,000)، دمرت منازلهم بشكل كلي أو أصيبت بالتلف. وأن هناك (6) من الأبراج السكنية الشاهقة دمرت من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، واستمر انقطاع التيار الكهربائي لمدة (18) ساعة في اليوم. وأمضى الغالبية العظمى من النازحين الليل في الملاجئ أو مع عائلات مضيفة. قدر عددهم بحوالي (475,000) شخص، بينهم أكثر من (289,000) تم استضافتهم في (85) مدرسة تابعة للأونروا المعينة، (35,000) في سبعة ملاجئ تابعة للحكومة بدعم من الأونروا، وما يقارب من (14,000) المسجلين في (17) مدرسة حكومية تدار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وبعضهم 141,000 يقيمون مع عائلات مضيفة، الذين تم تسجيلهم والتي توصل إليهم مختلف الشركاء¹⁰⁷.

ونتيجة العدوان يتطلب 373000 طفل على الأقل الدعم النفسي المباشر والمتخصص. وتظهر على الأطفال أعراض نفسية ومرضية، بما في ذلك التبول في الفراش، والكوابيس. وهناك 1,500 من الأطفال اليتامى سيحتاجون إلى دعم مستدام من القطاعين في مجالي الحماية والرعاية الاجتماعية.

وتشير التقديرات أن 18,080 أسرة (تتكون من حوالي 108,500 شخص) الذين دمرت بيوتهم كلياً أو تضررت بشكل كبير بحاجة إلى مجموعات المواد غير الغذائية الطارئة. في المدى المتوسط، وسوف تحتاج إلى المساعدة النقدية لتغطية رسوم الإيجار والمستلزمات المنزلية الأساسية، وهناك حاجة لإصلاح المأوى في حالات الطوارئ لنحو (5,800) أسرة (حوالي 34,800 شخص)، الذين تضررت منازلهم ولكن لا تصلح للسكن. وهناك 38,000 أسرة (حوالي 228,000 شخص)، الذين لحقت أضرار طفيفة بمنازلهم تحتاج المساعدات الأساسية غير الغذائية مثل النايلون والبلستيك. وهناك حاجة إلى المساعدات النقدية لأكثر من (74) مليون دولار لحوالي (18,080) من الأسر لتغطية رسوم الإيجار والمصروفات العاجلة. وكذلك هناك حاجة إلى مجموعات المأوى في حالات الطوارئ لحوالي 22,256 أسرة نازحة. ويوجد حاجة إلى المأوى والمواد غير الغذائية مثل الأغذية البلاستيكية والقماش المشمع لحوالي 38,000 أسرة (حوالي 228,000 شخص) والمنازل التي لحقت بها أضرار طفيفة. والمرافق الصحية التي لحقت بها أضرار وأغلقت بسبب إنعدام الأمن، فضلاً عن المشاكل المستمرة وعدم وصول الموظفين إلى العيادات.

كذلك المشردين داخلياً من سكان غزة بسبب النزاع، أكثر من (100,000) شخص دمرت منازلهم أو تضررت وعادت غير قابلة للإصلاح سوف يحتاجون إلى الغذاء ومساعدات أخرى لمدة أطول من المنازل. 220 مدرسة (141 حكومية و 75 مدارس الأونروا وأربع مدارس خاصة) هي في حاجة إلى إصلاح، بما في ذلك (22) مدرسة التي تم تدميرها تماماً. فإن الحاجة إلى المأوى المدى الطويل لعشرات الآلاف من النازحين تحديات كبيرة في تشغيل المدارس التي تستخدم حالياً كملاجئ¹⁰⁸.

وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في مائدة إنسانية من أجل أزمة غزة «تتحمل النساء، باعتبارهن مقدمات رئيسيات للرعاية، وطأة الصدمات التي تعاني منها العائلات وجهود التغلب عليها. ويدرك المهجرون أنفسهم، من معرفتهم من التوغلات الإسرائيلية السابقة في قطاع غزة، أن هناك ضعفاً متزايداً بين النساء من أفراد العائلة فيما يتعلق باحتياجات السلامة والأمن. ويلحق الوضع الطارئ الحالي أضراراً بمراكز الرعاية الصحية ويتركها بدون معدات طبية ومخزون طبي ملائم ولا

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/08/24/582569.html> 103

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/08/24/582569.html> 104

<http://www.emro.who.int/ar/media/news/urgently-needed-health-supplies-arrive-in-gaza.html> 105

<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/news-release/2014/08-08-gaza-israel-palestine-maurer-civilians.htm> 106

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_27_08_2014.pdf 107

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_27_08_2014.pdf 108

يستطيع مقدمو الرعاية الصحية العناية بشكل ملائم بالنساء اللاتي يحتجن إلى رعاية صحية جنسية وإنجابية. وأصبحت الحاجة إلى منع الوفاة أثناء الولادة ووفيات حديثي الولادة ضرورة ملحة في ضوء التقارير الحالية عن الأعداد المتزايدة للإجهاض والولادة المبكرة ووفيات الأطفال بين الحوامل بسبب الإجهاد وعدم وجود تغطية للخدمات. وتحتاج حوالي (45,000) امرأة حامل في قطاع غزة في الوقت الحالي إلى رعاية للأمومة، بما في ذلك عدد من المهجرات. ومن المحتمل أن يواجه الكثير من هؤلاء النساء مضاعفات الولادة التي تحتاج إلى تدخل طبي لإنقاذ الحياة نظراً للمستويات المتزايدة من التوتر والقلق في وقت تواجه فيه خدمات صحة الأمومة قيوداً متزايدة نتيجة للحرب. كذلك، فإن مستشفيات الولادة الخاصة مغلقة وتزايدت الولادة المنزلية بسبب نقص الموارد والقيود على حرية التنقل»¹⁰⁹.

وعن تأثير الحرب على الأطفال أكدت (OCHA) إلى أن «أكثر من نصف سكان غزة دون سن الثامنة عشرة. وأثر التوتر النفسي الشديد الناجم عن العنف على الأطفال بشدة، وجرى تحديد أن ما لا يقل عن (373,000) طفل في حاجة إلى دعم نفسي. ويقدر أيضاً أن الأطفال يشكلون عدداً كبيراً من المهجرين. وتؤثر آلاف المتفجرات من مخلفات الحرب المتروكة في مناطق الصراع التي يسكنها مدنيون على جميع سكان غزة؛ غير أن هذه تشكل خطراً بشكل خاص على الأطفال والصبية الذين هم أوائل ضحايا الحوادث التي تشمل المتفجرات المتخلفة عن الحرب. ويشكل الأطفال نسبة مرتفعة من أولئك الذين قتلوا أو أصيبوا إلى الآن نحو 30%. وستكون هناك حاجة إلى الحماية الموسعة للأطفال والدعم بالرعاية لتلبية احتياجاتهم المعقدة. وستكون هناك حاجة كذلك لأشكال محددة من التدخل لمنع العنف والتواصل مع الصغار من خلال أنشطة بناء»¹¹⁰.

وأشارت (الأونروا) إلى أنه يوجد الآن حوالي (300,000) شخص في (85) مدرسة للأونروا في غزة وهو عدد لم يسبق أن شهدته غزة عبر تاريخها، إن اتساع نطاق الأزمة يعني أن المزيد من المدنيين أصبحوا يعتمدون على الأونروا لمساعدتهم. وناشدت بتأمين مبلغ إجمالي قدره (295.4) مليون دولار أمريكي لدعم ما يصل إلى (500,000) شخص من المهجرين، بمن فيهم أكثر من (300,000) شخص يتوقع أن يواصلوا الإقامة في مدارس الأونروا. وتتضمن الأولويات تقديم الرعاية الصحية الأولية والدعم النفسي الاجتماعي. فجميع العائلات تقريباً في غزة تتعايش مع الحزن، بما في ذلك العديد من الحالات التي شهدت مقتل عدة أفراد من العائلة الواحدة. وتتسبب مستويات العنف المفرط والمتواصل بدرجة عميقة من الخوف لدى سكان غزة، وخاصة الأطفال. والكثير من الأطفال سيعانون من تأثير العنف بشكل دائم¹¹¹. وقد عانى هؤلاء النازحون، ومعظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، أوضاعاً إنسانية سيئة، تفتقر للحد الأدنى من حق كل مواطن في مستوى معيشي لائق يحفظ كرامته، حيث يعانون من نقص شديد في الطعام ومياه الشرب النظيفة وخدمات الصحة البيئية، ونتيجة القصف الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى حالات هلع وخوف شديد بين صفوف النازحين، وأكثر من نصفهم من النساء والأطفال¹¹².

كما خرجت أصوات في إسرائيل أثناء الحرب تدعو إلى اغتصاب النساء الفلسطينيات وهذا له تأثير سلبي على المرأة لأن الشرف من المكونات الأساسية في التربية والعادات والتقاليد الفلسطينية، فقد قال البروفيسور مردخاي كيدار المحاضر في جامعة بار إيلان قرب تل أبيب، في معرض رده على كيفية ردع حركة حماس: «إن الشيء الوحيد الذي يردع مغربي حماس، هو إذا علموا أن شقيقتهم أو أهمهم ستغتصب في حال القبض عليهن، مثل الإرهابيين الذين خطفوا الشبان الثلاثة وقتلوهم». لكن المذيع قاطعه وقال له: «هذا سيئ» ورد كيدار «أنا لا أتحدث عما ينبغي أو لا ينبغي القيام به، أنا لا أتحدث عنا، أنا أتحدث عنهم وأتحدث عن معطيات. الشيء الوحيد الذي يردع الانتحاري والمخرب، هو معرفته أنه إذا كان سيضغط على الزناد أو سيفجر نفسه، ستغتصب شقيقته. هذا كل شيء، هذا هو الشيء الوحيد الذي سيعيده إلى بيته من أجل الحفاظ على شرف أخته». وأضاف: «هذه هي ثقافة الشرق الأوسط أنا لم أخترعها»¹¹³.

وفي استطلاع رأي سابق أجري حول تأثير الحرب التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على غزة في العام 2009، على النساء، أظهرت نتائجه، إلى أن 71.1% من النساء وصلت إلى حد الصدمة، نتيجة العدوان، وأن 96.8% من اللواتي أجبن بنعم قالت أن هذه الصدمة هي صدمة الحرب كانت أكبر من أية صدمة مرت عليهن سابقاً. وأن 91.9% من أفراد العينة أنهن تراودهن أحلام مزعجة وكوابيس أثناء النوم، وأن 35.1% من أفراد العينة قالت أن هذه الأحلام والكوابيس كثيرة بينما أجابت 56.8% من أفراد العينة بأنها قليلة. وأن 72.3% منهن يراودهن ذكريات أليمة لما شاهدته أثناء وبعد الحرب. وظهر شعور النساء بعدم الأمن والقلق والخوف وتبين أن 52% منهن شعرن بالخوف الشديد، و46.7% شعرن بالخوف إلى حد ما. أظهرت النتائج أن 75.6% من النساء شعرن بعدم مقدرتهن على حماية أنفسهن أثناء الحرب لعدم توفر مكان واحد آمن في غزة. هذا يعني شعور أفراد

109 الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مناشدة إنسانية من أجل أزمة غزة، آب 2014.-

110 الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مناشدة إنسانية من أجل أزمة غزة، آب 2014.-

111 <http://www.unrwa.org/ar/newsroom/press-releases/%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-300-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B4%D8%AE%D8%B5-%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%B3%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%A7-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%AA%D9%83%D9%85>

112 أنظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، منشور على موقعه الإلكتروني: http://www.pchrgaza.org/files/2014/human_report_25-08.pdf

113 Israeli professor's 'rape as terror deterrent' statement draws ire <http://www.haaretz.com/news/national/-premium-1.606542>

المجتمع بالقلق والخوف. وأن 60.8% تأثرن بالحرب و أصبح نومهن متقطعاً وغير منتظم أثناء الحرب وبعد الحرب. وحول تأثير الحرب على الأطفال أشارت النتائج بشكل واضح أن نسبة 98.9% بأن الحرب أثرت على الأطفال والصغار، وأن نسبة 42.1% من هؤلاء الأطفال ما زالوا يعانون من هذه الآثار وبشكل كبير، بينما أجابت 56.8% منهن أن أطفالهن يعانون بشكل أقل حدة وأجابت 1.1% من النساء أن أطفالها لم يعانون من ذكريات الحرب¹¹⁴.

من خلال مراجعة شهادات مشفوعة بالقسم وثقتها الجمعية والشركاء، لنساء تعرضن لتأثير مباشر من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العملية المسمى «الجرف الصامد»، نجد بأن غالبية النساء تعرضن لفقدان المنزل، وهو أهم تركيز كان لديهن بتلك الإفادات بعد الشعور بالحزن والأسى لفقدان الأبناء، الآباء، الأشقاء، والأقارب. وأفادت غالبية النساء بحدوث صدمة لديهن بعد الخروج من المنزل والعودة إليه ووجوده مدمر سواء بشكل كلي أو جزئي.

وأشارت بعض النساء إلى شعورهن بالخوف من مشاهدة جثث القتلى والجرحى ملقاة في الشوارع، ومن صوت القذائف والطائرات الإسرائيلية التي كانت تلقي بقذائفها على المنازل، وجلوس جميع أفراد الأسرة في غرفة واحدة لتجنب الخوف والرعب والقلق الشديد، وحدث قبول لا إرادي لدى الأطفال نتيجة الصدمة، والخوف، وترك المنزل واللجوء إلى مدارس إيواء غير آمنة، لا تتوفر فيها رعاية صحية مناسبة، وأعربت بعض النساء عن عدم تمكنهن من الحصول على الخدمة الصحية المناسبة أثناء الولادة، وعن عدم الشعور بالأمان في مراكز الإيواء نتيجة القصف وضيق المكان الذي هو مدارس لوكالة الغوث بالأساس.

كما أفادت بعض النساء إلى حدوث حالات لقتل نساء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء النزوح والخروج من المنزل تجاه مدارس وكالة الغوث التي حولت إلى مراكز للإيواء، والهروب من المنزل نتيجة شدة القصف أو القاء القذائف أو التهديد وطلب قوات الاحتلال بترك المنزل. وشعرت بعض النساء بالحزن والأسى على أنفسهن وعلى الإبناء ومستقبلهم وشعورهن بالضيق. وأشارت النساء إلى عدم الشعور بالأمان في مراكز الإيواء نتيجة القصف وازدحام مراكز الإيواء. وقالت غالبية النساء «دمر المنزل لا مأوى نعيش في حزن وأسى وحالة ضياع».

وكانت شهادات بعضهن أكثر ألماً ومعاناة من شدة ما شاهدت، وقالت بعضهن «في الطريق إلى المدرسة، وجدنا النساء والأطفال يصرخون، يركضون حفاة، بلا عي، يشعرون بالخوف والرعب، كانت بعض الجثث ملقاة على قارعة الطريق، والجرحى بدون إسعاف أصبحنا بلا مسكن، أو مأوى مشردين نعيش داخل المدارس، خائفين، مذعورين، لا نشعر بالأمان». كما وجدت بعض النساء أقاربهن قتلى داخل المنزل أثناء العودة إليه، وأفادت بعض النسوة إلى أنها أصيبت بحالة هستيريا عندما وجدت جثث لأقاربها داخل أحد المنازل، ولا زالت تشعر بالخوف وتأتيها أحلام وكوابيس بجثث القتلى في المنزل.

فيما أفادت بعض النساء بشعور بالحزن نتيجة فقدان الزوج «أنا شاعرة بالحزن والخوف لأنني أصبحت وحيدة، بدون زوج وخائفة من المستقبل على الأطفال». وطالبت كافة النساء التي وثقت افاداتهن بمحاكمة الجناة من قادة الاحتلال الإسرائيلي¹¹⁵.

ولأهمية السكن، تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الفقرة (2) من المادة (14) تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للمرأة الريفية بوجه خاص الحق في التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات. ويركز القانون الإنساني الدولي بدوره حماية خاصة للحق في السكن اللائق خلال النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. ويقر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأن من جرائم الحرب إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرّر ذلك بالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة (المادة 8).

أكد قرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان رقم 1993-77، بشأن عمليات الإخلاء القسري، أن هذه الممارسة تشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في السكن اللائق، وبالنظر إلى سعة انتشار ممارسة الإخلاء القسري على نطاق العالم، فإن المقرر الخاص يحث اللجنة بتجديد الالتزام بمواصلة معالجة هذه الانتهاكات¹¹⁶.

وأشار التعليق العام رقم (7) الحق في السكن الملائم (المادة 11(1) من العهد): حالات إخلاء المساكن بالإكراه، أن عمليات الإخلاء بالإكراه وتدمير المنازل، بوصفها تدابير عقابية، تتعارض أيضاً مع قواعد العهد. وتحيط اللجنة علماً أيضاً بالالتزامات الواردة في اتفاقيتي جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الملحقين بهما لعام 1977 فيما يتعلق بحظر تهجير السكان المدنيين وتدمير الممتلكات الخاصة، من حيث صلة هذه الالتزامات بممارسة الإخلاء بالإكراه¹¹⁷.

114 <http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=444>

115 للمزيد انظر الإفادات في مرفق التقرير

116 <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G04/115/81/PDF/G0411581.pdf?OpenElement>

117 <http://www.ohchr.org/AR/Issues/Housing/Pages/AnnualReports.aspx>

ومن تأثيرات أي نزاع تغيير الأدوار التقليدية للمرأة، وقد طالب الصليب الأحمر الدولي الأطراف في النزاع بحماية سلامة السكان المدنيين الصحية والاقتصادية والمادية بموجب القانون الدولي الإنساني. والتي غالباً ما يكون على النساء أن يتعاملن مع تلك التبعات. وتناولت الدراسة الصادرة عن الصليب الأحمر «نساء يواجهن الحرب» بالاحتياجات الخاصة للنساء أثناء النزاعات المسلحة، وتشمل تلك الاحتياجات السلامة الشخصية، الحماية من العنف الجنسي، النزوح، حرية الحركة، الطعام ومستلزمات المنزل، الماء، مصادر العيش، المأوى، الصحة، النظافة والحفاظ على الروابط العائلية، التربية والإعلام، العادات الدينية والثقافية، الفئات الاجتماعية، والقضايا القانونية. وخلصت الدراسة إلى أن تجربة النساء في النزاعات المسلحة متعددة الأوجه، إذ تشمل الاحتجاز والعزل وفقدان الأقارب والسلامة البدنية والأمن الاقتصادي وشتى أنواع الحرمان وتزايد خطر العنف الجنسي والجرح وحتى الموت. وتهدف الدراسة إلى إبراز أن تكون النساء ضحايا ليس أمراً ضرورياً ولا محتوماً، حتى وإن كنَّ عرضة للخطر عند اندلاع العمليات العدائية. وتشمل أيضاً تجربة النساء في النزاعات المسلحة حول العالم الأنشطة الاجتماعية والمهنية والعمومية والسياسية والخدمة في القوات المسلحة والأمن والشرطة.¹¹⁸

كما تؤثر النزاعات المسلحة بدرجة كبيرة في حياة النساء، ويمكن أن تُتغير بالكامل الأدوار التي يضطلعن بها في الأسرة والمجتمع المحلي وميدان «العمل العام». وعادة لا يسير هذا التغيير وفق تخطيط. فانهيار الأسرة أو تفككها، فضلاً عن انهيار أو تفكك شبكات المجتمع المحلي، يجبر النساء على الاضطلاع بأدوار جديدة. لقد أدت النزاعات المسلحة إلى وجود أعداد كبيرة من النساء اللاتي يتولين زمام أسرهن، حيث تعرض الرجال إلى التجنيد إلزامياً أو الاحتجاز أو النزوح أو اختفوا أو ماتوا. وفي حالة غياب رجال الأسرة، يتأق دوماً أن تضطلع النساء بمسؤولية أكبر تجاه أطفالهن وأقاربهن الأكبر سناً، وكذلك تجاه المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً. إن حقيقة غياب كثير من الرجال تلقي الضوء عادة على شعور النساء والأطفال بعدم الأمان والخطر، مما يُعجل من انهيار الحماية التقليدية وآليات الدعم التي كان أفراد المجتمع المحلي، والنساء بوجه خاص يعتمدون عليها في السابق.

لقد أدى تزايد عدم الأمان والخوف من الهجوم إلى فرار النساء والأطفال بحيث أصبحوا يشكلون أغلبية اللاجئين والنازحين في العالم. وتتولى النساء زمام أسرهن، ويقمن بمسؤوليات كسب الرزق والإعالة، وتقضي هذه الظروف ضرورة تطوير مهارات تأقلم جديدة وثقة، وتصبح مسؤولية الأسرة مهمة نسائية، مما يسفر عن زيادة الجهد الواقع على كاهل النساء في النضال من أجل الحصول على وظائف وقدر كافٍ من المال.¹¹⁹

ومن أبرز أعراض تهديدات الأمن النفسي الذي تعيشه النساء والأطفال ضحايا النزاعات المسلحة عند حدوث تفجيرات، أو قتل أحد أفراد العائلة، أو هدم منزل، أو النزوح، تولد مضاعفات نفسية يمكن إيجازها في محاولة نسيان الصدمة والرغبة في الانعزال وتؤدي إلى ميول اكتئابية تشتت في الانتباه وتغير عام في السلوك وانشغال داخلي. ويولد شعوراً بعدم الاستقرار، تراجع القدرات الذهنية، عدم الانتماء في متابعة الواجبات المدرسية، التسرب المدرسي، الإدمان بالإضافة إلى أن فقدان المعيل يولد صعوبات اقتصادية، وتصدعاً وتفككاً أسرياً، وخاصة في حالات النزوح. وظهور علامات الاكتئاب والقلق وأعراض عدم الارتياح العام، الذي ينتج عنه تأثير سلبي لمشاهدة العنف في التلفزيون، علاقة سلبية مع الأهل وعدم تأمين الحماية، جو أسري متوتر، تبادل العنف الجسدي بين أفراد العائلة، زيادة القلق.

ومن آثار النزاعات المسلحة على الأطفال تختفي الكثير من الأنشطة الإنسانية والثقافية والحضارية من جراء الحروب فيتأثر كل شيء ويبدأ في التلون بلون الحرب ومع طول زمن الحرب ونقص المال وفقدان مصادر الرزق يضطر الأطفال للعمل أثناء الحروب لسد الثغرات التي تركها الرجال من ذهابهم للحرب أو قتلوا. ترك لدراسته قسراً فهو يحمل عبء أسرة قد يكون هو الوحيد الذي تعتمد عليه في تأمين قوتها إضافة لمعاناته جراء ما يمكن أن يلاقه من استغلال وسوء معاملة من الغير، ومما تتركه الحرب من آثار سيئة على الأسرة من تهديد بالتفكك وضياح أفرادها إنما ينعكس بدرجة كبيرة على حال الأطفال، ففقدان الأب أو الأم أو أسر أحدهما يضيف معاناة جديدة للطفل قد تبعده عن أسرته وتجبره على العيش في ظروف أبعد ما تكون عن الظروف التي يتوجب أن تحيط بحياة الطفل لينمو طبيعياً، فوجود الطفل ضمن بيئة مختلفة وبعده عن أحد والديه أو كليهما وضعف الرقابة عليه يزيد من فرص الجنوح لديه والانحراف الاجتماعي. إن ضعف الرعاية الصحية ونقص التغذية قد يؤديان بالطفل إلى تدهور صحي وأمراض مختلفة يكون لها آثار سلبية في المستقبل على نموه وحياته.¹²⁰

ترك الحروب كثيراً من الآثار على العملية التعليمية، ويشير تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم للجميع المعنون «الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم» من أن العالم لا يسير على النهج الذي يؤهله لأن يحقق بحلول العام 2015م الأهداف الستة للتعليم للجميع التي اتفق عليها أكثر من (160) بلداً في العام (2000). لاسيما في المناطق المتأثرة بالنزاعات. تحرم النزاعات المسلحة (28) مليون طفل من التعليم بفعل تعرضهم لعمليات اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي المرتكبة على نطاق واسع، ولهجمات متعمدة ضد المدارس، فضلاً عن انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. العشرات من النزاعات المسلحة وقعت في (35) بلداً في الفترة الممتدة من العام 1999 إلى العام 2008، وأصبح الأطفال والمدارس في مرمى نار النزاعات المسلحة، وبات المعلمون والتلاميذ وقاعات الدراسة يحسبون في عداد الأهداف المشروعة. إن الأطفال الذين يعيشون في البلدان الفقيرة المتأثرة

118 أنظر شارلوت ليندسي، نساء يواجهن الحرب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2002.

119 أنظر شارلوت ليندسي، نساء يواجهن الحرب، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2002.

120 <http://www.14october.com/news.aspx?newsno=3056338>

بالنزاعات يواجهون مصاعب ضخمة تحول دون التحاقهم بالتعليم الابتدائي، ولذلك نجد (28) مليون طفل ممن هم في سن المدارس الابتدائية غير مقيدين بالدراسة، أي ما يساوي (42%) من مجموع الأطفال غير الملحقين بالمدرسة في العالم. نسبة القيد في المدارس الثانوية في البلدان النامية المتأثرة بالنزاعات تقل بمقدار الثلث تقريباً عن نسبة القيد في البلدان النامية الأخرى وتقل هذه النسبة أكثر فيما يتعلق بالفتيات. تبلغ نسبة القراءة في البلدان الفقيرة المتأثرة بالنزاعات (79%) بينما تبلغ هذه النسبة (93%) في البلدان الفقيرة الأخرى.

استنتاجات

أقر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حماية للمدنيين بما فيهم الأطفال والنساء.

لا زال قطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية الفعلية، وعلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي احترام واجباتها والالتزامات المترتبة عليها كقوة قائمة بالاحتلال.

إن غالبية القتلى الذين سقطوا في قطاع غزة، هم من المدنيين وغالبيتهم من النساء والأطفال.

إن استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمدنيين في قطاع غزة، لا يوجد ما يبرره في القانون الدولي الإنساني، حيث أن غالبية المناطق التي تعرضت للقصف مدنية، ولا يوجد أي ميزة عسكرية من قصف تلك المناطق المكتظة بالسكان المدنيين.

لم تراعى قوات الاحتلال الإسرائيلي مبدأ التناسبية في قطاع غزة، حيث استخدمت قوات الاحتلال طائرات أف (16) في قصف المدنيين، وتعمدت قتل مئات الفلسطينيين في القطاع، وبصورة ممنهجة وبشكل خاص النساء والأطفال.

كان هناك استهداف واضح من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لمناطق مكتظة بالمدنيين، دوماً مراعاة لحماية النساء والأطفال، ودون اتخاذ تدابير الحماية لضمان عدم سقوط ضحايا منهم.

قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مناطق معلن عنها من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين على أنها مناطق تحوي لاجئين ونازحين من بيوتهم نتيجة العمليات الإسرائيلية، وأدى القصف الإسرائيلي المتعمد إلى قتل مئات من المدنيين غالبيتهم من النساء والأطفال.

يوفر القانون الدولي الإنساني، حماية لفئات كثيرة تتمتع بالحماية وقت الحرب، وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربع ومع ذلك فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي لم توفر أو تراعى هذه الحماية المنصوص عليها.

هناك انتهاك واضح من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني في عدوانها الأخير على قطاع غزة.

حصلت تطورات كثيرة على صعيد حماية النساء والأطفال في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد نتج عن هذه التطورات تعزيز وتوفير الحماية لهؤلاء الفئات على المستوى الدولي.

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم في قطاع غزة، قد ترتقي إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

لضمان ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، نص ميثاق روما على عدم سقوط الدعوى الجنائية بالتقادم، حيث نصت المادة (29) على أنه « لا تسقط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم أيأ كانت أحكامه.

يعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) نقله نوعية على صعيد حماية النساء، حيث أنه ملزم لجميع الدول كونه صادراً عن جهة يجب على الدول تنفيذ قراراتها، وما تلا ذلك من قرارات تتعلق بحماية المرأة في وقت لاحق.

أحتوى قرار 1325، على مواد ونصوص قانونية ملزمة للدول تتعلق بحماية النساء في النزاعات المسلحة.

تتأثر النساء في النزاعات والحروب أكثر من أي فئة أخرى من فئات المجتمع.

تتغير الأدوار التقليدية للمرأة فيما بعد الحرب وتكون تلك النتائج كارثية عليها.

برزت أصوات داخل المجتمع الإسرائيلي خلال العدوان على غزة، تطالب باغتصاب النساء الفلسطينيات مما قد يترك أثراً نفسية وشعوراً بالخوف لدى النساء الفلسطينيات.

ترك العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أثراً كارثياً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ستعاني منه غزة على المدى الطويل.

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إحداث أكبر دمار في البنية التحتية وتدمير الممتلكات المدنية للمواطنين.

تعمدت قوات الاحتلال قصف وهدم مراكز ومستشفيات للتأثير سلباً على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

إن الفئة الأكثر تضرراً من العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة هي النساء والأطفال وسيعانون من نتائج هذه الحرب على المدى الطويل.

تتغير الأدوار التقليدية للمرأة في قطاع غزة نتيجة الحرب والعدوان الإسرائيلي مما يترك تأثيراً سلبياً على مستقبل الأسر المتضررة من تلك الحرب، نتيجة فقدان أفراد العائلة أو أحد الأبوين أو هدم المنزل وفقدان ذكريات المكان.

التوصيات

حث المجتمع الدولي على احترام الحقوق القانونية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها الحق في تقرير المصير.

قيام دولة فلسطين بالضغط على المجتمع الدولي من أجل ممارسة دوره بالضغط على إسرائيل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، لأن الاحتلال المنتهك الأساسي لحقوق الإنسان في فلسطين.

الطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن الوضع القانوني للاحتلال طويل الأمد لفلسطين.

العمل على توفير الحماية القانونية للمواطنين المدنيين في دولة فلسطين، ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لوقف العقاب الجماعي ووضع حد لسياسة الحصار المستمر على قطاع غزة.

أن يقوم رئيس دولة فلسطين بتوقيع الانضمام إلى ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لتوفير فرصة لملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب.

قيام دولة فلسطين بكل السبل والأدوات القانونية المتاحة من أجل تحويل ملف العدوان على قطاع غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية والإقليمية ذات الاختصاص بذلك. وضرورة قيام دولة فلسطين بكل الطرق والوسائل القانونية المتاحة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية.

حث الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع الوفاء بالتزاماتهم القانونية والأخلاقية بموجب القانون الدولي الإنساني وفقاً لنصوص الاتفاقية. وقيام دولة فلسطين بدعوة الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف بالانعقاد من أجل توفير الحماية للمواطنين المدنيين، ووقف حد للانتهاكات الإسرائيلية وفقاً للمادة (1) الأولى المشتركة في الاتفاقيات الأربع.

تركيز عمل المؤسسات النسوية والحقوقية الفلسطينية بالعمل مع آليات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، والآليات التعاقدية من أجل فضح الانتهاكات الإسرائيلية، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، والتركيز على انتهاك الحق في تقرير المصير الذي تناوله ميثاق الأمم المتحدة، والعهدان الدوليان.

تفعيل قرار مجلس الأمن الدولي (1325) من خلال التركيز على ما جاء في نص القرار من حماية لحقوق المرأة، وقيام سلطات الاحتلال بانتهاك ذلك، وإرتكاب انتهاكات جسيمة قد ترتقي إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. وعلى دولة فلسطين الاستفادة من الاستعراض الذي سيتم للقرار في العام 2015، لإدراج حماية حقوق النساء في فلسطين، وتضمن القرار لبند يتعلق بحماية النساء في المناطق الخاضعة للاحتلال.

ضرورة تحمل قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسؤولية المدنية والجنائية، وتعويض المتضررين من العدوان على قطاع غزة.

ضرورة إعطاء الأولوية في الحماية والإغاثة في قطاع غزة للنساء والأطفال المتضررين من الحرب كونهم من الفئات المستضعفة.

أن تولي الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً لعدم تعاون إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال مع المقرر الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، ولجان التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان.

التعاون مع لجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان، ووضع توصيات قابلة للتطبيق يتعين على جميع الأطراف المشاركة في الأعمال العدائية التقيد بها، وكذلك المجتمع الدولي بما في ذلك الأطراف الثالثة، بغية تحميل الجناة المسؤولية وضمان إنصاف الضحايا.

ضرورة إشراك المرأة الفلسطينية في مفاوضات السلام، ومشاركتها في عمليات صنع القرار. وكفالة إشراك المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على قضايا المرأة وممثلات المجتمع المدني، على قدم المساواة، في جميع مفاوضات السلام وجهود إعادة البناء وإعادة الأعمار بعد انتهاء النزاع. وكذلك إشراك النساء في أنشطة التفاوض والتوسط كأعضاء في وفودها، بما في ذلك في المراكز العليا.

تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار باعتبارهما أولوية. في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية، بما في ذلك تمثيلها في القوات المسلحة والشرطة ومؤسسات العدالة، وآليات العدالة الانتقالية، التي تعالج الجرائم المرتكبة أثناء النزاع.

العمل على توثيق جميع الانتهاكات الإسرائيلية التي حدثت في قطاع غزة من قبل المؤسسات الحقوقية والنسوية، وتركيز الأطر النسوية على الانتهاكات المتعلقة بالمرأة والطفل.

مطالبة الدول الأعضاء في مجلس الأمن لعقد جلسة حول انتهاكات حقوق النساء في فلسطين، استناداً إلى قرار مجلس الأمن 1325، كونه الجهة المسؤولة عن تنفيذه.



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

إفادة مئة مائة بالقسم

شهادة ب صوص :

رقم الهوية - وثيقة : 800169062
العنوان : أبراج الشرق - غزة
الهاتف : 0598146287

أنا الموقعة أثناء : نورة غياض أبو حسان
المولودة تاريخ : ١٩٨٤ / ٢ / ١٠
المهنة : ربة منزل

أصرح ، د أن حضرت بأن أقول الصديق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

عندما بدأت الحرب كنت في حالة نفسية جيدة والوقت والبرصاق والآن لا أرى
يلا عاقل كل ليلة بعد الميلاد واليوم طالت الضيقة الشديدة والظروف
المعيشية الجيدة المتواصلة وكانت أوضاع الحرب قسوة وهم ليسوا الجاهل
بشيء أحسن من ربح ضيقه، سألته لوجود أهلها فحازت المصلحة
التي كانت دة بالهنا منظمته أعضة (في) ولوجود النصل هو لها فليكن كنوا
بعد الاعتقاد بها وفراحدة الأيام حالة نفسية جيدة ليس هو لها فليكن كنوا
عديته في حين كانت العيشة الجيدة والبرصاق صاغت لنا فخرجت من أوقات
الخير حيث التفت لمعام في الشوارع بعد شدة قسوة قسوة من بعد يومهم حيث
بالعقود الجيدة من الطرية لا يستطيع أن يكون من شدة قسوة قسوة
منه ففقدوا ولم يبقوا أنا عاقله من قبل أن أرى : سواها الحرب
معاثمة بعد الموت المحقق في كل أوقاتهم حيث كانت قسوة قسوة
مدرسة أنه حينها حيث الحقيقة فكل ما كان أعضة ومكتسبة قسوة قسوة
عندما بدأت الحرب (١) فحينئذ ألام قسوة القسوة إلى حيث لا أرى حيث
قسوة المحروم من رغبة في الحياة فليكن قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة
في منطقة السهل هناك هناك ولا تقدر بغير قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة
صدم شاملا ولم يجد لي مكانا قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة
بعد إعلامه استعاد الحرب وقسوة قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة قسوة
حاضر ومما زالت المعاناة قسوة قسوة

وإشعار ذلك أوقع في هذا اليوم :

الموافق : ٢٠١٤ / ٩ / ١٣

التوقيع : نورة غياض أبو حسان
الاسم : نورة غياض أبو حسان
الباقة : صديقه أبو حسان



جمعية ١. راء العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2/ 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

إفادة مدونة بالقسم

شهادة ب صوص : هدم منزل لـ محمد مزي بلخ غفر صالح الله

أنا المودة أدناه : نضرة علي صه المناهية رقم الهوية - وثيقة : 951915529

المولودة تاريخ : العنوان : تلة قلسيوه خلف الشيخ زايد

الهاتف : 0598733674

أصرح : ان ان خذت بان أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

من بداية الحرب البرق على قطاع غزة استمر القصف المستمر على المنطقة
المنظمة وقسم من هذا القسم من الجيش الإسرائيلي المناهية القتل من قبلهم
من المنطقة وقد قاموا بالقصف الدوائي للمنطقة في خريفنا حصدنا
أدوية إلى أفرادنا وقسمنا إلى كسرنا من قبلهم وقبيلنا صالحو
عنتنا التي كنا ننصب إلى المنزل لا صالحو إلى صالحو الخاصة بنا
وهذا هو ما هو من الحرات التي ذهبنا منها ومننا المنزل من قبلهم
بالقذائف المدفعية وقد دمرنا كل قريتنا بلخ غفر صالح الله
وليس من بين أسرة أفرادنا قريتنا الأوصى من قبلهم
المدنية من أسرة من كاه القصف من قبلهم في المنطقة
كنا نلحق من عائلتنا الوكاله ولاننا أسرة من قبلهم
صحنه الله من قبلهم في المنطقة من بداية الحرب البرق على القطاع
من قبلهم الآن وقد انقضى الحرب في مدينة قلسيوه
دمر المنزل ولا نأمنه لنا من قبلهم من قبلهم من قبلهم
وأطرد بحالة الجيش الإسرائيلي على قريتنا الأوصى من قبلهم
الشيخ الفلطي

والشعار : لك أوقع في هذا اليوم : التاريخ : ٢٠١٦ / ٩ / ٢٣ م

التوقيع : نضرة علي

الباحثة المدنية : صه مناد جوده الاسم : نضرة علي المناهية

قادة مثل نورة بالقسام

شہادۂ ب صوص : حصہ حق کے مکمل کامل

لنا الموقنة أدناه: سند ريل حير سالم صالح

الموارد تاريخ: ٢٠١٩ / ٥ / ٢

لمحنة : مريرة بستان

رقم الهوية - وثيقة : 903467544

العنوان : عزبة بيت حرافه - مركب جوامع / باب
الهاتف : 592 13484

الهاتف : 0592171084

صرح : د أن حذرت بأن أقول المصدق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

[illegible]

إشعار لك أوقع في هذا اليوم: الأربعاء الموافق: ٢٠١٤/٩/٣

الذوق حسن

الاسم: سيد ياسين صالح صفة: مؤد صوت ابدالية: ص

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine-t.com

إفادة مث نوعية بالقصم

شهادة بـ موصوف : صدم منزل فكل جزئي مبلغ

انا المودة أدناه : سماع عودة صفر

المولودة تاريخ :

المهنة : فَـ بَيْتَ

رقم الهوية - وثيقة : 905257275

العنوان : أ. براج الندي - ص. ١٣

الهاتف : 9329208

أصرح ، د أن حضرت بأن أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

بدأ الاجتماع البري على قطاعي غزة ومخيم كالج في 17/2014م فحضره ممثلو أربع المدن
متمثلين على الأخصار: الكوثر جبالا ولدي عبد الأطفال الشيخ وداينا كعسر
والعمادية p وبقينا هناك مع باقي أسر جيت انتهاء الحرب.

مضى فعمدة السيرة الأولى، ذهبنا إلى منزلنا فوجدناه قد دس لصل

صِرَافٌ بِإِغْصَابٍ لَا يَصِلُ إِلَى

مکمل نشر - آئینہ افسانہ نگاری - ۱۹۴۸ء - ۲۰۱۴ء میں مختلف طریقوں سے

إلى المدرسة، جردنا السناد والاطفال ومعه جوده حفاة 6 سنواته بله

وَأَمَّا وَسْطُ عُرْوَةٍ فَالْجَوْفُ فِي الرِّبَا وَهِيَ مَدَّةُ اللَّحْلِ وَهِيَ كَأَنَّهَا الْخَوْفُ فِي مَقَامَةِ اللَّحْلِ

وَأَنَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ نَظْمًا مَعَالِمًا وَأَعْلَامَ الْبَيْتِ الْأَسْرَافِيِّ عَلَى جِوَاهِرِهِ

مع أنباء القوت الفاضلة

وإشعارك أنك أوقع في هذا اليوم : الأربعاء الموافق : ٢٠١٩/٩/٣

التوقيع حاتم الوائلي

الباحثة ايدانية : صدى نادمه
الاسم : سماح عوده صقر



جمعية ا. راة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2/ 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

إفادة مذ بوعة بالقسم

شهادة ب صوص : صم صترل

أنا المودة أدناه : دولة محمد مهدي الكفارنة

المولودة بتاريخ : ٢١٩٧٨/٦/١٣

المهنة : ربة بيت

رقم الهوية - وثيقة : ٩٥٥٨٢٩٦٦

العنوان : عزبة بيت حارسه - قرب أرباع ليدى

الهاتف : ٥٥٩٩٦٨٦١٠٠

أصرح و د أن خذرت بأن أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للمسائلة القانونية بما يلي :

بيانات الحرب على قطاع غزة وكافة القصص الجارية هناك على أبصارى
F16 ومقاتلات الاستشادية وكافة البلونات الخرافية غريبنا عنده وكانت
كل مكانه ممتلئ من القذائف والقذائف على ارضها بالناس وقذائفهم
وعندما بدأت الحرب البرية أطلقه الجيش الاسرائيلي القنابل العنقودية وقاموا
بقتلنا للزوجة من المختلن غريبنا مشاة على الأقدام والى مسيرته الاعادية ب
حزمت أنا وأولادى ليقبضوا على عائلتنا ومنه نشم بالحزن والدموع
وعندما عانا الى منزلنا الى لحدثة وجدة عتلى بعد دمر الكامل
وأصبحنا فلا مكانة أقمنا مشردين نعيش داخل الملاجئ خائضين
منعمرين لا نشم بالأمان

وإشعار ذلك أوقع في هذا اليوم : الزمان : ٢٥١٢/٩/٣

التوقيع : الكفارنة

الاسم : دولة الكفارنة

الباحثة : هدى هادي جوده



إفادة مشروعة بالقسم

شهادة ب صوصر : هصم هنرك سبكل كالج

أنا الموقرة أدناه: حنا سالم أبو شهاب

المواد تاريخ :

الصوت: سيم بيت

رقم الهوية - وثيقة : 928705151

العنوان: أبحاث الندي - مسائل فيج - صم ١

الهاتف : 0598268336

أصرح ، د أن حذرت بأن أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للممالة القانونية بما يلي :

أما هذه المذاهب الأربعة فهي: ١- مذهب الأحرار، ٢- مذهب المعتدلين، ٣- مذهب المحافظين، ٤- مذهب المتطرفين. وقد اختلفوا في تحديد هذه المذاهب، فبينما يرى البعض أنها تتحدد من حيث المواقف السياسية، يرى البعض أنها تتحدد من حيث المواقف الاجتماعية. ولعل من أهم ما يميز هذه المذاهب هو أنها تتناول جميع القضايا السياسية والاجتماعية، وليس فقط القضايا السياسية.

وذلك نظراً من الحملة المولقة الأخرى بعبه الاغبيد وطلبة الحق في الفلانة
الذين وطلبة في مطلق غيرة وعلامة الحية الاسرائيلي عن الجرائم
التي حصة دولياً عن مطلق غيرة.

وإشعار تلك أوقع في هذا اليوم : الأربعاء الموافق : ٢٢/٩/١٤٢٢

المفتي

الباحثة الجديفة: هدى نجاد صوري الاسم: حنان سالم أبو شنان



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2 63283

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine-t.com

إقامة مشروعة بالتقسيم

شهادة ب صوص : صم جزلي المنزل

انا الموقعة أنا : حنان أبو سيف

المولودة بتاريخ : 29/4/1981

السكنية : ربة منزل

رقم الهوية - وثيقة : 909095705 / تاسع

العنوان : غزة / السقف / التخليل

الهاتف : 0599918929

أصرح . د أن حضرت بأن القول المصدق وإلا عرضت نفسي للمسائلة القانونية بما يلي :

بما أنني بتاريخ 11/7/2014 الساعة 10:30 صباحاً سمعنا أصوات انفجار من منزلنا
المسكن في طابقه الأرضي الذي كنا نعيش فيه منذ بداية الحرب فقامت
عقود صدماتي عن قنينة قنينة قنينة مع الطابع العلوي للمنزل
الذي نعيش فيه وبعد ذلك قمنا أولاً بخروج من المنزل ذواتنا إلى الساحة
التي أمامنا في 9 - 8 - 2014 وبعد ذلك قمنا بالهجرة إلى منطقة النفق واستقرنا في اليوم
التالي في النفق .

وبعد ذلك قمنا بالهجرة إلى منضم المضائق كما يوجد هناك من هنا حتى

لنا أصوات صدمات من صدمات صدمات صدمات صدمات صدمات صدمات

وبعد ذلك قمنا بالهجرة من منضم المضائق إلى منضم المضائق

وكل ليلة نقوم بالهجرة من منضم المضائق إلى منضم المضائق

فبما أننا بعد صدمات صدمات

الموافق : 1/9/2014

الاسم : حنان أبو سيف

وأشعار : أن أوقع في هذا اليوم : الاثنين

التوقيع : حنان أبو سيف

الملاحظة : ملاحظة : ملاحظة



جمعية ا. راء العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email:pwwsd@palestine-t.com

إفادة مث بوعة بالقسم

شهادة ب سوس : محمد راسين
أنا الموقد أأنا : خاتمة أبو حشيش

المونودة تاريخ : ١٩٦٩/١٢/٢٨

المهنة : ربة بيت

٩٦٥٣٠٥٦٨٣
رقم الهوية - وثيقة :
العنوان : المفاتيح شارع الاستقاة
الهاتف :

أصريح ، د ان خذرت بان أقول المصدق وإلا عرطت نفسي للمسائلة القانونية بما يلي :

في تمام الساعة السابعة وعاشرة دقيقة خرج ابني صافي البالغ من العمر ٢٣ عام
لدمطار الدفطار للعائلة حيث تخان لاديو حياي نوع حرام لستار له لم يرد
ادقائيق سمأ أحوال ايقبارنت قوتي وبعبدة ماغن سمأ أصوات رمان
على باب المنزل وهو في حاله صلال سريد تربيت به المنزل وبمضا صبا حرة
أني رجان الى المنزل وأبلغونا به ما استورد ابني انه الطائرات استعدت
عليه صابون أدى الى أنه يكون هانف لسلالة وقم أظرم له سبيل
وأبلغونا بسلامة استعدت وقم استلامه سلا فقم وقته
وعند المندعه القام سمأ صابون الحسية وذلك لانه طائرات
الاحتلال كانت تصف كل صابون يجران على الأرض

واشعار تلك أوقع في هذا اليوم : الخلية ٠١٤ المراقب ٢١/٥/٢٠١٤

التوقيع : خاتمة أبو حشيش

الباحقة : بيدانية : مهران بدوي

الاسم : خاتمة أبو حشيش



جمعية المرأة الفلسطينية للتنمية

Developing Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.ps

إفادة مدونة بالقسم

شهادة بـ موص: **مكتبة راسند وندير منزل كاملا**

ان الموقد اثناء: **مكتبة راسند وندير منزل كاملا**

المولود تاريخ: **١١/١٩٣٦**

لمدينة: **ربيع منزل**

رقم الهوية - وثيقة: **915342138**

العنوان: **دمر سلك - أبو عبيد**

الهاتف: **٩٢١8302١**

أوضح: أن حدثت بأن أقول الصق وإلا عرضت نفس للمساءلة القانونية بما يلي:

بما أنني في ١٦/٧/٢٠١٤ الساعة ٩١ مساءً كانت أهدأ - لا أهدأ -
والصوت على صوت المصباح في البيت به وكان أهدأ في شروا الخرج
من المنزل وكان لم أقدر على تركه بعد لحظف منكموا العمل من المنزل
مركز البوابة الجبلية دمر سلك

وبما أنني في ١٦/٧/٢٠١٤ تم إطفاء من البوابة، أما البوابة المتروكة التي كانت
منطقة أبو عبيد من منزل لا كان يهدأ من منزلنا بأكمله في تلك
منه خروج من منزلنا وأهدأ (١٤٧٢٢٢٢) من منزلنا من قبله من قبله
بعضنا أهدأ إلى منطقة البوابة وأهدأ من البوابة في تلك المنطقة
منزلنا وجميعهم أهدأ في تلك المنطقة

وبما أنني في ١٦/٧/٢٠١٤ تم إطفاء من البوابة، أما البوابة المتروكة التي كانت
منطقة أبو عبيد من منزل لا كان يهدأ من منزلنا بأكمله في تلك
منه خروج من منزلنا وأهدأ (١٤٧٢٢٢٢) من منزلنا من قبله من قبله
بعضنا أهدأ إلى منطقة البوابة وأهدأ من البوابة في تلك المنطقة
منزلنا وجميعهم أهدأ في تلك المنطقة

وبما أنني في ١٦/٧/٢٠١٤ تم إطفاء من البوابة، أما البوابة المتروكة التي كانت
منطقة أبو عبيد من منزل لا كان يهدأ من منزلنا بأكمله في تلك
منه خروج من منزلنا وأهدأ (١٤٧٢٢٢٢) من منزلنا من قبله من قبله
بعضنا أهدأ إلى منطقة البوابة وأهدأ من البوابة في تلك المنطقة
منزلنا وجميعهم أهدأ في تلك المنطقة

والشعار: لك أوقع في هذا اليوم: **الشعار** الموافق: **٢/٩/٢٠١٤**

التوقيع

الاسم: **مكتبة راسند وندير منزل كاملا**

الباحة: **مكتبة راسند وندير منزل كاملا**



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/29865288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

إفادة مدونة بالقسم

شهادة بصوص : امينة

المرأة العاملة : امينة

المولودة تاريخ : 29/4/1991

المهنة : ربة منزل

رقم الهوية - وثيقة : 803 205654
العنوان : المصبرات - الزوايا - دار أبو النور
الهاتف : 0599 205349

صرح د. ان حضرت بان اقرب الصديق والا عرضت نفسي للمصالاة القانونية بما يلي :

بما بيني وبين 29/7/2014 كنت في بيتي في المصبرات

فجاءني رجل يدعى محمد بن محمد بن محمد (العقوبة) لي - فوجدته في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

فكانت اذ كانت اذ كانت في بيتي في المصبرات في بيتي في المصبرات

والشعار : انك ارفع في هذا الزم : الحبيب

التوقيع : امينة

المهنة : ربة منزل

الاسم : امينة



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/21 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

إفادة مذبوعة بالقسم

شهادة بصوص:

أنا المودة أدناه: أمزيية الترابية

المولودة بتاريخ: ١٩٨٢ / ٨ / ٢٤

المهنة: ربة منزل

أصرح، د أن حذرت بأن أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي:

رقم الهوية - وثيقة: 800883290

العنوان: عزبة بيب ٤٨٥

الهاتف: 9577218

بعد سماعنا لشهادة الإطباء ربيقة ودخول الجيش الإسرائيلي مدينة الترابية واحتلال

المنطقة الحدودية بدأت تشتتنا وسافر النازح والخوف الشديد ومن عليه تشتت

حياتنا التحققت الممرض (البرام) خرجت إلى مدرسة للبنات في

البحر الذي أرتدت وعائلتي ولا أعلمنا شيء في الحيرة من هذا الجحيم الذي

حياتنا بنا بعد كل صباح وفي حياتنا والحزن والاستياء فمنا كل كلام منا عار وقهر

لما الأتينا وابتعدنا إلى المدرسة حيث افتقدنا الإطعام والاستقرار والطمأنينة

بعد الفحص الإسرائيلي لمدرسة البرام خرجت إلى الجاني أماني فخرجت عليهم

أخراهم الحرب والبقاء النفس مدمرة في جدراننا لا الهادئ وفزع ومع

تسمية أول مدرسة قربنا الحدودية البنية الجبلية بعد الإطعام كانت دخول البنية

مهمنا كالمعلمة بعد أن أشر من في الذكريات وتقيم عبرة علينا الآن

وإشعار ذلك أوقع في هذا اليوم:

الموافق: ١٤/٩/٢٠١٣

التوقيع: أمزيية الترابية

الباختة: بدانية: صراية الوالحي

الاسم: أمزيية الترابية



جمعية ا. رأة العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax 00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

الفائدة من دوعة بالقسم

شهادة ب عوص : أخيرة رشيد محمد النور

الاسم : نوال مشتق

المولودة بتاريخ : ١٩٤٨ / ١١ / ٢٥

المدينة : ريه نزل

رقم الهوية - وثيقة : ٩١٧٥٨٥٢٧٧

العنوان : السكن بيتين

الهاتف : ٩٨٢٩٦٨٢٦

أعرج : د أن حدث بأن أول العشق وإلا عرضت نفسي للمسائلة القانونية بما يلي :

بالتاريخ ١٢/١٢/٢٠١٣ الساعة ١٢:٣٠ صباحاً سمعت أصوات صراخ أم عليا اخلاص

المنفقة زوجها ثم انقلب عرجي الاضلال والاعمال فلابد لي من ان اكون سوف

يتم صحتي في المقلب فخرجت من بيتي فوجدت أم عليا في بيتها فوجدتها

عند ابنتي منقعة الهاسي ووجدت زوجها في بيتها عند ابنتي ثم اخلاص

منقعة الهاسي ثم اخلاص الذي كان في بيتها عند ابنتي ثم اخلاص

إلى بيتها ثم اخلاص ليوم واحد ثم ذهبت إلى بيتها عند ابنتي منقعة الهاسي

هو عليا عند ابنتي كانت براحتنا الكتاب وكنا في بيتنا

وهو في بيتنا فوجدت منقعة الهاسي في بيتها في ١٢/١٢/٢٠١٣ ثم اخلاص

ثم اخلاص في بيتها ثم اخلاص في بيتها ثم اخلاص في بيتها

تسليمي في بيتها ثم اخلاص في بيتها ثم اخلاص في بيتها

الشعر : ألك أوقع في هذا اليوم : الاثنين

الموافق : ١/٩/٢٠١٤

الاسم : نوال مشتق

التوقيع : نوال
الشهادة : نوال



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/21 63283

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

إفادة مئة درعة بالقسم

شهادة به صوص : تكبير - صوص كل منزل - امهات

رقم الهوية - وثيقة : 700059181

المنوان : مريم بسنت - بنين

الهاتف : ٩٢٦٤٤٦

الامهات مسعود

المولودة تاريخ : ١٧/١٥/١٩٧٩

السيف : ربه منزل

أصرح ، د أن حشرت بأن أقول الصدق والإا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

تاريخي ١١/٧/٢٠١٤ الى امة صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

صوص كل منزل - امهات صوص كل منزل - امهات

وإشعار : أن أوقع في هذا اليوم : ١٩/٩/٢٠١٤ الموافق

التوقيع : امهات مسعود

الباحثة : امهات مسعود



جمعية : راء العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2 63288

P.O.Box 25115, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

اقادة مظموعة بالقسم

شهادة بـ حوص : انتال كينيس العرب

انا المودة أدناه : مفا حواس

المولودة تاريخ : 1986/12/16

المهنة :

رقم الهوية - وثيقة :

الغنوان : مفرز - السجانية

اليكف : 9/156458

أصرح : ان حضرت بان أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

عضو على أن الربيع عزرة حضرت علينا أيام صعبة للغاية سقرنا منها الموت المحتم
لكي أنه جاء اليوم الذي أجمع فيه القصف عوانا كنت عالت في العزقة وهو
القناري في تلك في سطح المنزل وكانت معها خالفت حرا في البيت الوصية التي
لها الماد حوت في ليون في الحساء كنت في ممر من أمري في كنفه كان
معد تلك القناري من ذلك الطامع الذي كان في ممر من أمري في كنفه كان
أعطاه تلك تكمة صعبة من عوانة تلك القناري في ذلك اليوم الذي كان في
تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن أعلم أنه الناس في ممر من أمري في كنفه كان
معد تلك القناري في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
معد في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
أي ما في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
أوماذا في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
المقابلة على وجه الخصوص في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
التي ما في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
الكاء أو الكراء أو أي من هذه الحالات الأساسية في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
والتي لم تكن في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
بالإضافة إلى ذلك في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن
في كنفه في ذلك اليوم الذي كان في تمام الساعة الثامنة صباحا لم تكن

والتعذر لك أرفع في هذا اليوم : 14-9-40

الموقع :

الاسم : مفا حواس

الاسم : مفا حواس

إضافة من نوعية بالقسم

شهادة بد صوحر : خمس ست الى

أنا الموقاة أدناء : أسيد أبوخله

المصادر التاريخية :

الموتنة : رِقَاسِي

رقم الهوية - وثيقة : مفتوحة

العنوان : أبراج الهندس - ٢٠٠١ !

الهاتف : 0599402816

أصرح ، د أن حدوث بأن أقول الصدق ، وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

صريحاً في أن حثرت بيان القول الصحيح، وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي:

ضجة في الأيام حيث عرفت ورثت من يدتي السيد المير ١٢

المجلس القومى للبحوث العلميه

راجیہ کیلئے تیار کیا گیا ہے۔

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

والله اعلم بالصواب

الحمد لله رب العالمين

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من قرأ سورة الفاتحة في كل صلاة، لم يزل الله يضاعف له أجره.

أول نوره - بينا في سورة الاحقاف اننا لا نعلم ان الله سبحانه وتعالى

[illegible]

الكائنات الحية حارة القلوب

وإشعارك أنك أوقع في هذا اليوم: إلى الموافق: ٥-٩-٢٠٢٤

التوقيع ف. مصطفى

الباحثة الميدانية: سحر مكي الاسم: أم منى أبو علة



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/29863288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

الأداة مملوكة بالتقسيم

شهادة من نسوة
ان الموقر في القدس
البلدية تاريخ ١٩٦٥ / ١٢ / ٢١
المدينة: بيت لحم

رقم الهوية - وثيقة: ٩٠٢٦١٨٤
العنوان: الجمعية شارع البشارة
الهاتف: ٠٥٩٧١٠٠ ٣٧٤

امرح، ان حدثت بك القول الصادق وبلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي:

منذ ١٩٦٥ / ١٢ / ٢١ تم تهريب المفقود المرحوم لحنى من امهات
منزلي لثقتهم في طابق المنزل وزجاج المنزل وتم تهريبه من كل
المرتبعة المنزل
من امهات المرحوم لحنى وراسه وتم تهريبه الى بيت لحم
مفاداة المنزل الى منزل قريب من المنطقة ومنذ ذلك تم تهريبه
منطقة استعمر منطقة تهريبه ونسبته القذائف عواشه
من امهات المرحوم لحنى وتم تهريبه الى بيت لحم
اليوم الاول لحنى اناخت ومنذ ذلك تم تهريبه الى بيت لحم
اليوم الثاني اناخت ومنذ ذلك تم تهريبه الى بيت لحم
منزل في منطقة خال الهوى لحنى تم تهريبه من منزل الى
منزل ومنذ ذلك تم تهريبه الى بيت لحم
كانت قوته المرحوم لحنى على ابناء البيت المرحوم لحنى
على بيت

والشهر: ١٩٦٥ / ١٢ / ٢١ الموافق: ١٩٦٥ - ٩ - ١

التوقيع: سيرة اصاعيل لحنى
الاسم: سيرة اصاعيل لحنى
الناجدة: رانية التري



جمعية : راء العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email:pwwsd@palestine.com

أفادة من بوعة بالقسم

شهادة بة بوس : ^{تجبر}

انا المود : اذناه : سليل زهير البرديين

المولود تاريخ : ١٩٧١ / ٧ / ٢١

المهية : بة سبت

٩٠٩٥٢٢-١٨

رقم الهوية - وثيقة :

العنوان : الرسون قرب مسجد صلاح الدين

الهاتف : ٥٠٩٨١٤٢١٩٠

أصريح : ان حذرت بأن أقول السحق وإلا عرضت نفسي للمسائلة القانونية بما يلي :

معتة عود علة بة بوس سليل زهير البرديين

منا سائلة بة بوس سليل زهير البرديين

السيد وذلك لقرأ ساعه ابرم بة بوس سليل زهير البرديين

مخ ابرم بة بوس سليل زهير البرديين

لا محوف السيد ابرم بة بوس سليل زهير البرديين

تركت السيوت مع بة بوس سليل زهير البرديين

الصلية الامير لافرا بة بوس سليل زهير البرديين

المزلة بة بوس سليل زهير البرديين

الموافق : ٢٠١٤ / ٩ / ٢

واشعلك انك اوقع في هذا اليوم الثلاثاء

التاريخ : سليل

الاسم : سليل زهير البرديين

الساحة : بة بوس سليل زهير البرديين

81



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

إفادة ماثوعة بالقسم

شهادة ب صوص :

أنا الموقدة أدناه : كرمية سالم أبو شباي

المواودة تاريخ : ١٩٨٥ / ١١ / ١٥

المهنة : ربة منزل

رقم الهوية - وثيقة : ٨٥٥٢٦٤٥٨٢

العنوان : عزبة بيرة ٤٠٠ - اريحا لندس

الهاتف : ٩ ٢٩٣٦٢٦

أصرح ، د ان حذرت بان أقول الصدق والا عرضت نفسي للمسائلة القانونية بما يلي :

صحيح يوم الامتياز الذي كنا صاحبه من سبتنا على امل اننا اذا نحن
بأى وقت ، ومن اول ايام الحرب الذي خرجنا الى ادة ٣٥ سنة
لنستأد بالزوجة الكفيف المزمع اليه بالسنة التي لم يتطع
الحرف على بيتهم مرمزة وعض الصدة الطريفة وبعد انه مرمزنا وميلنا
الى حدة طليل عوريتهم فينا البلقونا المستوليه بامهم طرر
عن مرمزنا بالزوجة الى اية وفي اليوم التالي خرجنا الى مرمزنا
انتشار الحرب ذهب للاعمال على الزوجة لا نناقضنا الانفصال
به ونفقت له مع الاسراف لنفقت الى المرفق مرمزنا الى المرفق
للمستأد به وعادته والمفقتنا كما به بكم الى المرفق مرفق
في مرفق مرفقة المرفق مرفق مرفق انتقل الى المرفق
الا انه لم يحفل الوفق ذلك المرفق مرفق مرفق مرفق
الذهب الى المرفق مرفق مرفق مرفق مرفق
وعند الامتياز مرفق مرفق مرفق مرفق مرفق
المرفق مرفق مرفق مرفق مرفق مرفق مرفق مرفق
مرفق مرفق مرفق مرفق مرفق مرفق مرفق مرفق

واشعار : لك أوقع في هذا اليوم :

التوقيع : كرمية سالم أبو شباي

الباحثة : مدينية : الاسم : كرمية سالم أبو شباي



جمعية راء العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/ 63288

P.OBox 25113, East Jerusalem email:pwwsd@palestine.com

إفادة من مودة بالشخص

شهادة بـ عنوان : شهادة

أنا الموقرة أستاذة : شهادة

المولودة تاريخ : ١٩٩٢ / ٤ / ١٥

بـ : شهادة

مصرح : شهادة

رقم الهوية - وثيقة : ٨.٣٦٢٧٤٦٢

العنوان : الشعبه صنوان شارع

الهاتف : ٩٢٢٢٩٤٤٧

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

والشعار : شهادة

التوقيع : شهادة

الاسم : شهادة



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

رقم الهوية - وثيقة : ٩٠٢٢ ٦١٨ ٣٤
العنوان : الجمعية شارع بيت لحم
الهاتف : ٥٩٢١٥٩٦٥٠

إفادة مع براءة بالقبض
شهادة بـ عوص
الذات المودة ٤ اثناء
المواعدة تاريخ : ١٩٥٨/١٢/٢٥
المنطقة : جنوبية

معرض : ان حضرت بلى أقول المصدق وإلا عرفت نفسى للمساءلة القانونية بما بلى :

بما عرفت ١٧/٢٠٠٩ عرفت الممثل المصمم لمركزى ومما اصابته منزل
مستقره عزى ومنه وبلغ منزله ثم تمردوا عليه كلهم انهم
المنزل
ومن اصابته امر المصمم الذى تم اخذ الم بعد المنزل على امره لتركه
بما ان لم يستطع ان يخرج من راسه فاعلى امس سرهم
بما ان لم يستطع ان يخرج من راسه فاعلى امس سرهم
السفر وكنى في ذلك فمعه بعض من ثوبه فاعلى امس سرهم
لكنه لم يستطع ان يخرج من راسه فاعلى امس سرهم
الى منزلهم ومنه
كنت اسير على الحوض، السور على منزلهم وكنى اطفالا
اسمهم احمى صديقاتى لانا انفسنا بالوقت من بعد
فمست الحرب

والشعار : تلك اوقيت لى هذا اليوم : الاسم : ٩٠٢٢-٦١٨-٣٤

التوقيع : هدى اسماعيل الحنة
الاسم : هدى اسماعيل الحنة



Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 001372/22985753/2981977 Fax: 001372/22983254

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

تَفْوِذُهُ مَعَهُ يَوْمَ حُدَّ بِالنَّفْسِ

تغذیه به صورت : مشجر + هم تنوب

نصر علیہ ابو سعید

۱۹۸۹ / ۳ / ۱۵ - تاریخ: ۱۹۸۹ / ۳ / ۱۵

المجلة، سنة

202227726 رقم التوبة - وثيقة

نعمانی : خانہ بدو : ساری و خرابی

٥٥٩ ٨٣٧٣ ١٤١٥

صريح ، ان من بين أقوال المصدق : « لا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلزم »

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

2014 12/28

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

\$

سیدنا ابو بکر

نفسیہ امور



جمعية رائدة النضال الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00972/2/2986761/2981977 Fax: 00972/2/2 53288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

الندوة من بركة بانفس

شهادة بـ صوص : تحرير مهم منزل

الندوة من بركة بانفس

الندوة من بركة بانفس 1968 / 1/1

الندوة من بركة بانفس

رقم الندوة - وثيقة : 928830173

الندوة من بركة بانفس

الندوة من بركة بانفس 397691534

أصحب : أنا أن حذر ، بأن القراء المصنف ولا عرضت نفسي للمساءلة القليلة بما ليس
وبعضنا نحمد الله على البنات والبنات في المنزل خوفاً من الصبر والزوج من البيت فنقوم
بعضنا الطائرات ونحمد جليسا ننظر يصاروخ الـ F.16 لكن لم يكن وقت كافي بيننا وبين
الصواريخ المرسلة في قصور البقعة الكبير الذي هو البيت لم يفارقني حتى الآن فقد
دمرت لجارتنا البيت ذلك كاعل وبيننا لم يكن على حاله فقد ظهر هناك جداره لم تعد
حالة للنادو لم يعد أي شيء على حاله كان هناك فضل كبير أن أذهب لأرى منزلنا ماذا
جاءه وبعد أن دخلت المنزل وأنا أنظر في بوابتي فتحت المنزل فإذا بالحجارة والبريد ملئ
المنزل كاعل عرفت على ذلك البيت فلم يوجد مكانه الذي قد تضرر قننا بالحجارة أغرقت الآخرة
وخر حنا من المنزل وبيننا لحياتك الحرب في منزل إحدى أعامنا ورغم ذلك لم تسلم الحيوانات
من الدمار فنادى بالطعام الذي يقذفه مكانه شيء بأمانه قد أجيب في جليل ورفقت فأس
شهر لم يعد يستطيع المشي فرغم ذلك الذي حل بنا صبرنا والمجد لك الفاجوة الكبرى
يوم استهافت حتى أنه يعرف جليسا ننظر موتنا ونقول ها قد آتت الأوان لشهادتنا
المجد لك لم تكن نتوقع أنه يخرج من هذه الحرب الفاجوة ولكن بحمد الله انتهي
هذه الفترة من نعم على أمل أن يخرج الحصار وهذا ليس بال الشهادرة وقابل ربك وشقيق
الشفاء العاجل لرحمتنا البواسل

الندوة من بركة بانفس 2014 / 4 / 3

والندوة من بركة بانفس

الندوة من بركة بانفس

الندوة من بركة بانفس

الندوة من بركة بانفس



جمعية: رأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/2 63283

P.O.Box 25113, East Jerusalem email:pwwsd@palestine.com

إفادة مئة بوعة بالقسم

شهادة ب عوص : تحجير + هدم منزل

تأ المورة : انداد : جلد و أبو رمله

المولودة تاريخ : 1985 / 11 / 9

المهنة : ربة بيت

رقم الهوية - وثيقة: 801307257

العنوان : خزانة جوار سيد الرمان

الهاتف: 8 83047 0398

أصرح : ان حضرت بأن أقول الصق والا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

أنا جلد و أبو رمله لدى اربعة أطفال بنتهم القزائن والهارخ
هم بصة المنزل و جلدت جلدو الى بيت اهلها طول فترة الحرب
هناك قصة الحرب الممتدة عبر جزاء الملاءة الطام وارتفاع الأسعار
الكهربائي والماء و جلدنا مع بصة اهل جلد نزل القزاة المأهولة
المأهولة على حاله الملاءة مع ذلك فزج الأهل و جلد جلدو
الملاءة البناء للبحر فكل الناس عانت مرة أخرى
الى المنزل و أنا مع جلد الى بيت اهل مرة أخرى فزج جلدو
الطام فبوم 17/12/2014 جلدنا جلدو يقول انهم
البنات جلدناهم و جلدناهم استوا مع القزاة جلدو
البنات البصهار و جلدناهم فزج جلدو جلدو جلدو جلدو
و جلدناهم الناس البصهار و جلدناهم و جلدناهم و جلدناهم
منزل الى منزل طام فزج جلدو جلدو جلدو جلدو
جلدناهم الناس مرة أخرى الى منزل طام جلدو جلدو
تم جلدناهم و جلدناهم جلدناهم جلدناهم و جلدناهم جلدو
فبصوت الجرد و الجرد

وإشعار ذلك أوقع في هذا اليوم :

الموافق : 2014 / 09 / 14

التوقيع : جلدو

الاسم : جلدو و أبو رمله

البصنة : يدانية : من أبو رمله



جمعية : رأة العامة الفلسطينية للتوعية

Palestinian: Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/2- 63283

P.O. Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine-t.com

افراد متشعبة بالقسم

شهادة بـ موصوف : **تجويد الألف**

أنا الموقر في أدبائه : سالم أبو رجلة

المولودة بتاريخ: ١ / ١ / ١٩٥٧

المهنة : / جـ بـ بـ

رقم الهوية - وثيقة: ٩٥٥٣٣٣٢

العنوان : خانہ نوشی خراوت

الهاتف: ٥٥٩٩٥٧١٦٥٩

أصرح ، إذ إن حذرت بأن أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

أنا المدة التي مضت في السجن 7 أيام بتدبيره فكلنا عشناه الحرب
والهجرة حيث الدبابات والصواريخ والوقود كل هذا الخوف شديد
وحيث كل المصروفات بالأسبوع التي يطلبها المأمور من كل
الخوف فكلنا في المنزل جوع فكلنا إلى المأمور من كل حال
أكلوه المال البسيط وفي تاريخ 2014 / 7 / 27
رجعوا ليخبرونا بأمرهم فكلنا مرة أخرى
أتم رجعت مرة أخرى معهم إلى في اليوم التالي
لجوعهم خرافة الخائفين والذين في جوع فكلنا
الوقود بل قام بجمع الخائفين والذين في جوع فكلنا
أكلوه الراتب البسيط وكان في الناس في جوع
مع صولنا في جوع فكلنا في جوع فكلنا في جوع فكلنا
المعيرة مع خرافة فكلنا في جوع فكلنا في جوع فكلنا
في جوع فكلنا في جوع فكلنا في جوع فكلنا في جوع فكلنا
في جوع فكلنا في جوع فكلنا في جوع فكلنا في جوع فكلنا

وإشعارك أنك أوقع في هذا اليوم :

الموافق: ٩ / ٩ / ٢٠١٤

التوقيف

الباحثة: يدانية: من أبو ريمة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده



Palestinian Working Women Society For Development

P.O.Box 25115, East Jerusalem email: pwwsd@palestine-t.com

شهادة بـ عوص : تعبير + مذات في المثل
عند آ أبو رول : آنا أيق في آذناه

العنوان: خانوشى قرية مزنة

الوقت : ٢٥ : ٢٥

0599906732

[illegible]

وإشعارك أنك أوقع في هذا اليوم :

التوقيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الباحثة : يدالية : من : بومرسة



جمعية : راءة العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2' 63288

P.O.Box 28112 East Jerusalem email: pwwsd@palest.com

أفادة من نوعية بالقسم

تقديم به موهن : **تجبر احمد منزل**
الاسم : **اسماء أبو رول**

المولودة تاريخ : **١٩٨٢ / ٦ / ٩**

المنطقة : **الغزة**

رقم الهوية - وثيقة : **٩٣١٥٥ ٨٦٦٤**

العنوان : **طابو شس قرية فزاعة**

الهاتف : **٥٥٧٩٣٥٧١٤٨**

أصريح : ان حذرت بأن أقول الصديق والا عرفت نفسي الى امة القومية بما يلي :

في تاريخي الجيد ان اذكر اني اصبحت سكان فزاعة لم اختلف عنهم بشيء سواء اثنى
على بيتهم كبيت طوا الفخمة الجدة من قديمي وخوفت من صدمت المديارات والاعمال
ولم اعد الخدم من فزاعة سوى اذني من حدة العقيد وصره المديارات والاعمال
الاسم الجيد لعدم التنازل الجاد من المنزل والعن اثنى التي تطلق بشكل مستمر
فعلت اخرج من فزاعة سكان فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
صيت من عائلة في فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
عن فلم في اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
المدرسة وبعد اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
في بيتي باني وراحتي كان المنزل باني سيرة من اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
عائلة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
من حذرت اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
المدرسة من اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
بعاني من راحة سرية وخوف شديدا من فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
و اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة اثنى فزاعة
الفرح السيرة

التاريخ : **٢٠١٩ / ٩ / ٣**

والشهر : **أول في ذة اثنى فزاعة**

التوقيع : **اسماء أبو رول**

الاسم : **اسماء أبو رول**

الباقة : **من اثنى فزاعة**



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/7986761/2981977 Fax:00/972/2/2 63288

P.O.Box 25118, East Jerusalem email:pwwsd@palestine.ps

إفادة مذكورة بالقسم

شهادة بـ موصوف :

رقم الهوية - وثيقة : 905383535

أما الشوكة افتتاه : جميلة سليمان إبراهيم أبو محمد

العنوان : نخزة الظهر بالقرب من المجمع الايطالي

المولودة بتاريخ : 1/9/1953

الهاتف : 0599309469

المنطقة : بيت بيت

أوضح : ان حضرت بان أقول الحق ولا تترصد بحسب للشهادة القانونية بما يلي :

انما الموصوفة أدركت ان قرأتها بقرينة الدماء بحكم حواء وللحق
الاعطال بحكم النضر بحكم أسيرة فكونت صفة انزل والاعطال

المزك عمارة عمارة زن أسيرة أسيرة ضربة المجرم الايطالي

نضر المزك وقع سفت المزك كدملر ومدرته السطيل

عبرهم الحرف والبلغ صحت الوضف الذي قرضاه

مرفخ حمار المزك مارنار صدمه داخله لا يوجد لنا أي شيء

عبد الله - ١٤٠٤
عليه إبراهيم أبو محمد

وإشعار ذلك أوقع في هذا اليوم :

التوقيع جميلة

اليانحة أيدانية

ضنا - ١٤٠٤



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax: 00/972/2/2 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

القائمة منوعة بالقسم

شهادة بـ موضوع :

أنا الموقر الأستاذ : إيمان خايد عيادة أبو محمد

المولود بتاريخ : 1988/4/29

الصفة : طالبة

رقم الهوية - وثيقة :

801966243

العنوان : التوام خلف موقع ال ١٧

الهاتف :

0597682774

أصرح ، أن خدشت بأن أقول الصدق ولا أعتز بغيره نفسي للأسف هذه الشهادة صادقة

أنا بكنت في منطقة التوام في يوم ٧-٧-٢٠١٤ صرحتم المنزل للعضو
التي تسمى الطيارة كمن اسم المنزل محامد المركز عياض الرينة
(١٧٤١) مبيارة محامد المنزل مع هذا استدار العضو تركنا المنزل
مفوضنا إلى أن نرسلنا في منطقة النضر بجوار الجمع الإسلامي
منته عن الهرقة الأول بعد المنزل لكي نأخذ معهم أختنا في المنطقة
عند المنزل مع هذا المنزل مبرر تسمى كمن تركنا المنطقة
مع هذا مرة تسمى كمن لا جات بالزواج مع الجمع الإسلامي وأختنا
تسمى ريم تسمى أختنا عضو الجمع الإسلامي وأختنا تسمى منزل
أختنا كمن لا تسمى كمن أختنا

والشعر لك أوقع في هذا اليوم :

التوقيع

البحث

منه

التوقيع ١٠-٩-٢٠١٤

إيمان خايد أبو محمد



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women's Society For Development

P.O. Box 25143, East Jerusalem, Tel: 992 971 963 285

E-mail: 25143_eastjerusalem@pwwsd@palnet.com

رقم ملفه ٢٠٠٤

سجله ٢٠٠٤

رقم الزبون: 802260653

اسم العميل: سمية عياش أبو عريضة

الغرض: المغازي - شركة الوز

التاريخ: ١٩٨٩ / ٦ / ١

الهاتف: 0592528515

المهنة:

أشرح بعد أن نظرت إلى قول العميل وإلا عرفت نفسي للمساعدة إن شاء الله تعالى

أنا الموقعة أدناه سمية أبو عريضة، عرفت خلال هذه الحرب لفترات قاسية ومهمات
متواصلة من فترات الاحتلال، وقد كانت الفترات التي نعمل خلالها على حد سواء، ورغم ذلك بقينا
صامدين في وجه الصدمات الشديدة من الفترات المتكررة على الحدود. فندفع أنا وعائلتي
المكونة من الأربعة المتزوجين وأطفالهم وبعض الأقارب النازحين من المناطق الحدودية، والمبلغ عدد
٢٠ شخصاً، وموازاة الفترات العنيفة والحروب الشديدة التي جانيها منذ فترات الأبطال،
حيث كانت هناك الكثير من التهديدات التي تصلنا من الجوانب، وهي فترات يتهدد المنازل
والملابس من الغارات لظلال منازلهم إلى منطقة دير البلح، فقاموا في دير البلح مع استدعاء الفئات
ومكنا من أحد الأقارب طيارين ٢٠ يوماً على التوالي في انقطاع الماء والكهرباء وعدم توافر
الغذاء ومياه الشرب وفي أيام التهديد الثلاثة رجعت إلى بيوتنا ولكن الاحتلال قام بحرق التهديد
ورجعنا مرة أخرى مع استدعاء الفئات إلى الأقارب في دير البلح ومكنا حتى انتهاء الحرب.
وبعد رجوعنا ثانية إلى منازلنا في أيام التهديد الخمسة وخمسة التهديد أيضاً ولكننا لم نغادر
إلى أي مكان، فقد صمدنا في وجه التهديد رغم الفترات من التهديد والاطلاق
النار مازلنا لا نخاف صبرنا على الآن والقانون أصبح يسطر على أفعالنا، وبذلك كبر السن
وكثيراً من البيوت هدمت بالكامل. مرضت العائلات مشردة وبلا منزل
والبعض من الآن يركب في منازلهم الرمال.

٢٠١٤ / ١ / ٣١

واللهم شاهدوا في قلوبكم

المراسل: سمية أبو عريضة

المهنة: سمية

عياش



٧٤
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/2963288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email:pwwsd@palnet.com

إفادة مشفوعة بالقسم

شهادة بخصوص : التعرض لانتهاك من خلال الاحتلال الاسرائيلي

أنا الموقعة أدناه : أسماء سعد رقم الهوية - وثيقة : ٨٠٣٢٧٩٩١٨

المولودة بتاريخ : العنوان : الشجاعية المنصورة المنطقة الصناعية

المهنة : ربة منزل الهاتف : ٧٧٤٨٦٠٥

أصرح بعد أن حذرت بأن أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

في يوم ٧-٤-٢٠١٤ تعرض منزلنا للقصف من الدبابات حاولنا نحتمي في اسف المنزل انا واهل زوجي ولكن القذائف كانت تضرب في كل المنطقة وبالمنازل المجاورة لنا وفي ليلة اشتد القصف على المنزل بشكل مباشر فقررنا للخروج

في يوم ٢٠١٤/٧/٧ الساعة الخامسة صباحاً خرجنا و كنا عبارة عن ٤٠ شخص اخذنا نجري نحن و اطفالنا مع مجموعات كبيرة من الناس والقذائف تضرب علينا بشكل مباشر و أيضاً الطيران يقصف بشكل مباشر حتى وصلنا لمستشفى الشفاء و من ثم وصلنا لمدارس الاثروا بعد ان تم توجيهنا لهنالك مباشرة .

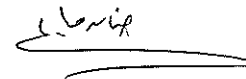
ولكن في الهدنة قررنا الذهاب للمنزل لآخذ بعض من احتياجاتنا من ملابس وفراش املا ان المنزل مازال موجود ولكن وجدنا المنزل ن يوجد له اى معالم ولن نجد اى قطعة نستفيد منها ابدا وعدنا الى المدرسة مرة ثانية

وإشعار بذلك أوقع في هذا اليوم : الموافق : - -

التوقيع : 

الاسم : أسماء سعد

الباحثة الميدانية : حنان صيام





جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/2963288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email:pwwsd@palnet.com

إفادة مشفوعة بالقسم

شهادة بخصوص : التعرض لانتهاك من خلال الاحتلال الاسرائيلي

أنا الموقعة أدناه : أمينة شخصية رقم الهوية - وثيقة : ٩٠٤٢٨٤٠٢٣

المولودة بتاريخ : العنوان : الشجاعة - شارع الطواحين

المهنة : ربة منزل الهاتف : ٩٤٤٢٤١

أصرح بعد أن حذرت بأن أقول الصدق وإلا عرضت نفسي للمساءلة القانونية بما يلي :

في يوم ١٢ - ٧ - ٢٠١٤ تعرضت المنطقة عنا للقصف من الدبابات كان في البداية على اسطح المنازل وفي الليلة الثانية اشتد القصف على المنازل القريبة من وكان الضرب يطال المنزل بشكل مباشر انتقلنا الى اكثر من مكان في البيت نعتبره اكثر امانا لكن لن نحتمل من شدة الخوف وتصارخ الاطفال فقررتنا الخروج من المنزل

في يوم ٢٠١٤/٧/٢٠ الساعة الرابعة والنصف صباحاً خرجنا انا وزوجي واولادي ٩ افراد خرجنا تحت القصف والخوف والدماء التي في الشوارع وكنا نجري والخوف ورائحة الموت تلاحقنا حتى وصلنا لموقف جباليا سمعت ان منزلي قد قصف وواصلنا المشي والجري انا و عائلتي حتى وصلنا لمدارس الانروا وبعد الهدنة الاولى ذهبنا نتفقد منزلنا وجدنا البيت مدمر ولا يصلح للسكن عدنا مرة ثانية لمدارس الانروا .

وإشعار بذلك أوقع في هذا اليوم : الموافق : - -

التوقيع : أمينة

الاسم : أمينة شخصية

الباحثة الميدانية : حنان صيام



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00/972/2/2986761/2981977 Fax:00/972/2/2- 63288

P.O.Box 25113, East Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

إفادة مدونة بالقلم

شهادة بدسرس :

انا اعمود - انشاء : سليم محمد ابو عديس
المنشأة تاريخ : ١٩٧٤ / ٩ / ١٦
المهنة : ربحية
رقم الهوية - وثيقة :
العنوان : دبراي - مركز الجامع
الهاتف : ٥٩٩٨٠٦٧٥٥٢

أصرح : - ان حدثت بأن أقول الصديق والا عرضت نفسي للمساعدة القانونية بما يلي :

أنا الموصقة اوتاه اصرح انه يوم عيد الفطر المبارك الساعة ١٢ والنصف
تقريباً استيقظت على أصوات تصفيح جرسية تحت المنزل فخرجت فوجدت
أولاداً واطفالاً الصغار يحكمون انفسهم خرمينزل اثم اعم شجرة قصب لا ازال
الاصحلال لمنزلهم على اذنا بسقوط سطح منزلنا وتضرره بالظلم
وتقصير جداره لست راضية واقتدار من المات مساهمة ببالاها
حالة الزواج الشريعة التي جعلت للاطفال تنكح كأعم للتصرف
ببعض ممتلكات اهلها ابناء جيرانا في صحنه اللطم والاضيق
اللامر بطبقتهم ففقدت دفء عائلة بسقوطهم بسرع وجوع
الحرب مع آخرى

التوقيع : ٩٠١ - ٥١٤

والشعار لك اوقع في هذا اليوم : الاستي

التوقيع : سليم

الاسم : سليم محمد ابو عديس

المنشأة : يدانية كهنه م.م



جمعية المرأة للتنمية

Women Society For Development

تلفون: 2951511 Fax: 00/972/2/2 63256

http://wsd.aol.com

القادة مشورة بالقسم

٩٠١٢٥٦٨٣
قلاي عزه - دير البلح - حبرط مع

شهادة
تاريخه من تاريخه
١٩٧٤/٤/١٩
المدينة / ربه

أمرني أن أقول القديس وأمرني أن أقول القديس
أنا الموقعة أدناه أمينا بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٠ استعينا من النوم مع
صحتي انني فحتم هذا المنزل ثم تبعة انني فحتم انني فحتم انني فحتم
المذلل في مرفق انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم
والبلد من المرفق انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم
في مدينة مرفق انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم
والبلد من المرفق انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم
ثم إلى مركز الايواد في مدارس الوكالة في دير البلح - حيث كانت
الحزبات في مرفق انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم
ولا في مرفق انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم
يتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم انني فحتم
عائتنا وارضيتنا وتحقيق العدالة لنا

الاربعاء
١٩٧٤/٩/١٤
القسم
تاريخه
المدينة



جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestine Society For Development

Phone: 00972 1571 Fax: 00972 2/2 63288

www.pwwo.org

القادة مثوعة بالقسم

تسليم

المرقة - قاعة السلام

14/4/91

تسليم

مدرسة

803165851

دير البلح - حكر الحاج

0599637011

أقول في هذا اليوم عيد العطر السعيد فام ١٣٥ هجرية والتي من المفترض وأنه تكوّن
أيام بركة مباركة وهامة، أبت طائرات الطهارة الصهيونية أن تسامح
الأطفال منصفين من الاستماع بفضاء إمامة من أفضاء منصفين مثلهم
عقل ياتح أطفال العلم الذين ينتظرون ذلك اليوم بفارغ من الصبر
في تمام الساعة الواحدة والنصف صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق
١٤/٤/٩١ كنت فرحت أنا وعائلتي وياقني سعادته فبطلت على الجميع على
أحوالهم من الزينات التي استودعت منزل أمه الجيدة المخلوعة!
ولم تكن الطائرات بالجلالة صارفية كانت كضلة بيت ومع الرعب
وقلوب القسيسين التي تزلت فوق المنزل الوهول بالكلية
في دقائق فقط من المدة الضاربة بين الصواريخ والبرق
جاء مع الرافعة القاتلة!! ومع حوت ألواح المسكن المتساقطة
وكشاه الرمال المتناثرة وصعوباً بالغة استطاعت عائلتي وبني
من الرعية النجاة من الموت، إلا أنه جرحه البست القصم والوع
السيئ وشبهاتك الزجاج لم ينجت لها زينة الأمر كما كان
العلماء كماله هذه القسرة من الشجيرة وبرد الشتاء
وشهدت المنطقة زياراً من الرعب والتعريف بعد فترة أيام، وتكررت
لحظات التروع وعينا إلى إحدى مراكز الأيواد التابعة لـ (الغوت غوتا)
من العصف إلا أنه الرعب ابنه، بفارقنا فكان لنا سقنا بالأيام
استمرنا في جدارس الأيواد احتلات القلوب خوفاً ورعباً، حيث كان
حكاية مصرع غرة أبت...

٢٠١٤/٩/١

اللاتية

توقيع
المنطقة - مديرة
مدرسة



جمعية المرأة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Phone: 00977 Fax: 00972/2/2 63288

Internet: www.pwsd.org email: pwsd@palestine.com

قادة من واحة القمام

شهادة بوضوح

باسمك الله العظيم يا ذا الجلال والإكرام

لشهادة تاريخ: ١٩٨٥ / ٧ / ٩

المدينة: ربه سب

٩٣١٥٤٥٩٥٥

عزة حراش - صراف مع

١٥٩٥٥٥٨٧٧٩

أصاح - ان خذت بل انقول انك
أشبه أنا الموهبة أضافه انه يقوم على نظره قد كنت ا سبيع زلم
مؤلفه لا صرنا شغيا هرت انصار وقع اوله فاراد وزمرا الحرفي لاصحك من
حكاك صقوط الصديق منعت من طررم هم صقوط صقوطه انهم خرج زومجوكوت
مراهه طامعجوت من الاقارب مع باب منزلنا فقط صراف معهم صحتنا
زومجوت للادفل وصبروت الاقارب اعلمنا اناب ونه الاقارب باله نونا
أصاح اننا ما استشهدت الطفل رلام انية أصدا قارتنا وقته انهم
أصحت ريام خربت أصرح صافيه ومبطله ليلته المنزل رافه والخبيره
للنزل وطلعا من التت بنوب الفللة وأولادى صرحونين وبنين
وقه علمها الحجاره ولكنة رطلمها التتبنين وقه كذلك
ذهبتا الى بيت عمى وعمى فاشه عمى جعل عنهم صفتى صخره
ابو غلوف حفات وقهون اولادى الحجاره وللمه السست
وعرفنا من عنده سست عمى وحننا من سست اهار ومضنا الى
سست اهار ما توم وقع ذلك الحوق والرمت فى قلوبنا
حتى الحجاره صخافه على برصوى ما ذا تفعل ما ذا تفعل
الاطفال كل قلوبهم رحت وهون حتى الحجاره ان عاذا
فعلهم فكلوبنا نانا سى ما ذا تفعل يا افع الله رين
الصغار من الحكونه

وقع ذلك صاعدون وشعبت جبار
والحمد لله

و شهادتك ارفع في هذا اليوم: الاثنين ١٩٨٥ / ٩ / ١

شهادتك

الباحثة: دينا



جمعية راء العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Women's Society For Development

2981977 Fax:00/972/2/2 63288

email:pwswd@palestine.com

إفادة منوعة بالتقسيم

28452601
غزة - دير البلح هكرا المانع
١٥٩٩٣٣٦٣٩١

شهادة بدموص
انتصار عيسى حميد أبو فضيل
١٩٧١/١/١٤
رئيسة

أصريح و قد أن حظرت بأن أقول الصدق وإلا تعرضت لعقوب لا رجعة القاتلة بعد بلني
أشبه وأنا الحقيقة أدناه مع سمات العز الاول استفتت بين
الطفل السابعة سنوات صهرت لها ربح الانه الى الارل يا ستيوكلت
تكر صاول أهدي فتناجات باقى رخصه منظم في المنزل
جرح برمل وفي رتق طبع رأسه أنا وانك فصرعت بالابرة
سر الاطفال وسجبت ابنة الصغرة عاصيه بدمقت التراجيد ولاعقلها
وانه ضاله لا عنه تعرضه لظا يا صبر السقف من به
بالا طفايه ليحكم سقف المنزل وعليت الطفاي وحريته بال
منزل الصغار لزوج الحماي ثم تو جهنا لمركز او يواولدهم منزل
لا يعل الحماي والإقامة والازالت آثار الرعب كسبر
على ألعاب الاطفال كل المديك مع الصغيف وقطع اشد
الاضطال ولا زلنا عند آمنة مع افضنا فانت أمة بقو
الحرب ولا تعرف و صبر مزوج نظا بكم من سزا الصبر للاطفال
وحالهم محزن الحرب ألسر انكليه أمام الحماي كرا لوليت

وإشعار ذلك أوقع في هذا اليوم

التوقيع انتصار أبو فضيل

شاهد

عنا برصا



جمعية : راء العاملة الفلسطينية للتطوير

Palestinian Working Women Society For Development

Tel: 00 572/2/4986761/2981977 Fax: 00 572/2/2 63288

Jerusalem email: pwwsd@palestine.com

الادارة : بركة بالقسم

شهادة : ب. عيسى

المرجع : رغبة محمد السمل

المؤسسة : شامخ

المنظمة : ربة منزل

رقم الهوية - وثيقة : 9947282

الجمعية : شامخ

الهوية :

أوضح : ان حزب بل الفول الصديق والناشط في العمل الاجتماعي والتطويري

في 7/18 عام 1999م في الجليل في رمانة الميناء في الساحة الشامية بمدينة
ومار الجليل في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
مداينة في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
خريفا ونزلنا في النزول في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
الطابق الذي في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
لوجود الخطر في الشارع واصحابنا في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
مقعدا في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
من على مكانه وعلى ام انا وابناؤنا وغير اصحابنا في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
نوجد في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
جميعا في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
هنا في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة
الحزب في رمانة الميناء في الجليل في الساحة الشامية بمدينة

والتعال : في هذا اليوم :

المرجع : 9/1/1400م

المرجع : رغبة

المرجع : رغبة أبو الهوى

تصميم وطباعة

PROMORE

We Ad. More

+972 (0) 296.0601

www.promore.ps



General Director

Email: amal.gd@pwwsd.org

Programs

Email: pwwsd@palnet.com

Human resources

Email: hr@pwwsd.org

Financial department

Email: niaz.fd@pwwsd.org

Public Relation

Email: pr@pwwsd.org

Counseling

Email: counseling@pwwsd.org

Job Vacancies

Email: jobs@pwwsd.org

الفرع الرئيسي :-
الطابق الثالث - عمارة الشركة
العقارية - شارع الانبياء
رام الله - فلسطين
هاتف: 02 2986761
02 2981977
فاكس: 02-963288



Pwwsd Women Rights



PWWSD



ThePWWSD's

